# تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011

## من أجل مساندة أصحاب الأعمال

مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلدا

IFC

© 2010 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW
Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة.
1 2 3 4 08 07 06 05

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي. النتائج والتأويلات والاستنتاجات التي جرى التعبير عنها في هذه المطبوعة تخص المؤلفين، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة.

**الحقوق والتصريح بالطبع والنشر**

المعلومات في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. وقد تُعتبر عملية طبع و/نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون تصريح مخالفة للقوانين المرعية، علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر أعماله وعادة ما يأذن بإعادة إنتاج أجزاء من العمل على الفور.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب وكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: (Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA)، هاتف: 978-750-8400. فاكس: 978-750-4470. موقع الإنترنت: www.copyright.com.

أما بالنسبة لجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، فيجب توجيهها إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: the Office of the Publisher, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA؛ فاكس: 202-522-2422؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

يمكن شراء أعداد أخرى من مطبوعة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011: من أجل مساندة أصحاب الأعمال، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010: الإصلاح خلال الأوقات الصعبة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007: سبل الإصلاح، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006: خلق فرص عمل جديدة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005: إزالة العقبات التي تعوق النمو، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004: فهم اللوائح التنظيمية عن طريق الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.doingbusiness.org.

ISBN: 978-0-8213-7960-8
E-ISBN: 978-0-8213-8630-9
DOI: 10.1596/978-0-8213-7960-8
ISSN: 1729-2638

تم التقدم بطلب لإدراج هذا التقرير في نظام تصنيف المطبوعات بمكتبة الكونغرس.
طبع في الولايات المتحدة.

# المحتويات


ملخص وافٍ v
ملخص وافٍ 1
معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 12

ملاحظات على البيانات 18
موجز الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في 2010/2009 42

شكر وتقدير 52


إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 هو الثامن في سلسلة من التقارير السنوية المعنية ببحث ودراسة الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويُعرض هذا التقرير مؤشرات كمّية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية والتي يمكن المقارنة فيما بينها في 183 بلداً – من أفغانستان إلى زمبابوي– وعبر الوقت.

وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 11 مرحلة من حياة منشأة الأعمال، وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري، وتوصيل الكهرباء، وتوظيف العاملين. ولم يتم إدراج بيانات مؤشرات توصيل الكهرباء وتوظيف العاملين في ترتيب البلدان على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011.

علماً بأن البيانات المستخدمة في تقرير أنشطة الأعمال 2011 هي حتى 1 يونيو/حزيران 2010، وتُستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواتج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات التي نجحت ومكان نجاحها وأسباب هذا النجاح.

وتم تغيير الطريقة المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

### الموقع الإلكتروني لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال

**الموضوعات الحالية**
أخبار عن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
http://www.doingbusiness.org

**الترتيب**
كيفية ترتيب البلدان ـ من 1 إلى 183
http://www.doingbusiness.org/Rankings

**الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال**
ملخصات مختصرة عن الإصلاحات بالنسبة بممارسة أنشطة الأعمالا الاجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال الواردة في تقرير 2011، وقوائم البلدان القائمة بالإصلاح منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
http://www.doingbusiness.org/Reforms

**بيانات تاريخية**
مجموعات بيانات معدة وفقاً للاحتياجات منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
http://www.doingbusiness.org/Custom-Query

**المنهجية والبحوث**
المنهجيات والدراسات البحثية التي يستند إليها مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
http://www.doingbusiness.org/Methodology
http://www.doingbusiness.org/Research

**تقارير يمكن تنزيلها**
يمكن الحصول على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وكذلك التقارير دون الوطنية والمواجز القطرية والإقليمية الخاصة بالإصلاح بالنسبة بالممارسة أنشطة الأعمال، والمواجز القطرية والإقليمية المعدة وفقاً للاحتياجات
http://www.doingbusiness.org/Reports

**المشاريع دون الوطنية والإقليمية**
الاختلافات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني والمستوى الإقليمي
http://www.doingbusiness.org/Subnational-Reports

**المكتبة القانونية**
مجموعة إلكترونية من القوانين والإجراءات الحكومية المتعلقة بأنشطة الأعمال والمرأة
http://www.doingbusiness.org/Law-library
http://wbl.worldbank.org

**الشركاء المحليون**
أكثر من 8 آلاف مهني في 183 بلداً شاركوا في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
http://www.doingbusiness.org/Local-Partners/Doing-Business

**كوكب أنشطة الأعمال**
خريطة تفاعلية عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
http://rru.worldbank.org/businessplanet

# تمهيد

إن وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية ـ بشركاته ومؤسساته التي تقوم باستثمارات وتخلق فرص عمل جديدة وتحسن مستوى الإنتاجية ـ من شأنه تشجيع النمو وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام الفقراء. فكما يقول شاب إكوادوري يبلغ من العمر 18 عاماً في دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي بعنوان "أصوات الفقراء" تجسد آراء الفقراء من مختلف أنحاء العالم، "أود أولاً أن أحصل على فرصة عمل أياً كان نوعها". لا شك أن تعزيز نمو القطاع الخاص ـ وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره ـ يقتضي توافر بيئة إجرائية يمكن فيها للمنضمين الجدد ممن لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط تجاري، ويمكن فيها للشركات الاستثمار والنمو، و بالتالي خلق مزيد من فرص العمل.

وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 هو الثامن في سلسلة من التقارير السنوية المعنية بقياس الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويعرض التقرير مؤشرات كمية لقياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية في 183 بلداً ـ من أفغانستان إلى زمبابوي. علماً بأن البيانات المستخدمة هي حتى الأول من يونيو/حزيران 2010.

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة ـ أي قواعد لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكلفة تسوية المنازعات؛ وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء التعاقديين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. ويتمثل الهدف هنا في تصميم إجراءات حكومية تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها. ويعطي التقرير تقديراً أعلى في بعض المجالات لصالح تدعيم حقوق الملكية وزيادة سبل حماية المستثمرين، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions).

ويتناول التقرير بالبحث الشركات المحلية، وخاصة الشركات الأصغر حجماً، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها طوال مراحل حياتها. ويتم ترتيب البلدان على أساس تسعة مجالات: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري. كما يعرض التقرير بيانات خاصة بالقواعد الإجرائية لتوظيف العاملين ومجموعة المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء.

ولتقرير ممارسة أنشطة الأعمال نطاق محدود. فهو لا ينظر إلى التكاليف والمنافع المتعلقة بالإجراءات الحكومية من وجهة نظر المجتمع ككل. كما أنه لا يقيس جميع جوانب بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات والمستثمرين أو التي تؤثر على قدرة أي بلد على المنافسة. فالتقرير يهدف ببساطة إلى تزويد كبار رجال الأعمال وواضعي السياسات بقاعدة بيانات من الحقائق والبينات التي تحقق استنارة عملية وضع السياسات. كما يتيح البيانات لأغراض البحوث حول كيفية تأثير الإجراءات والمؤسسات المنظمة لأنشطة الأعمال على النواتج الاقتصادية، مثل الإنتاجية والاستثمار والاقتصاد غير الرسمي والفساد والبطالة والفقر.

ويتتبع التقرير، من خلال مؤشراته، التغييرات التي تطرأ على الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم، وقد سجل بالفعل أكثر من 1500 تحسن مهم منذ عام 2004. ويواصل واضعو السياسات في جميع أنحاء العالم، على خلفية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إصلاح هذه الإجراءات والتشريعات الخاصة بالشركات في بعض المجالات بوتيرة أكثر سرعة من أي وقت مضى.

لكن الجهود المتواصلة تثير بعض الأسئلة: ما تأثير هذه الإصلاحات؟ وكيف تغيرت الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم ـ وكيف أثرت هذه التغييرات على أداء الشركات والبلدان؟ يعرض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 بيانات ونتائج جديدة تجيب عن هذه الأسئلة. واستناداً إلى سلسلة زمنية أطول في الوقت الراهن ـ يقدم التقرير هذا العام مقياساً جديداً يوضح كيفية تغير البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال بالقيمة المطلقة في كل بلد على مدى السنوات الخمس الأخيرة منذ إصدار تقرير عام 2006. ويكمل هذا المقياس الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يقارن مستوى الأداء الحالي لكل بلد على المؤشرات قياساً على أداء جميع البلدان الأخرى المشمولة في عينة التقرير. وتستفيد البحوث أيضاً من السلسلة الزمنية الأطول المتاحة حالياً. كما تظهر الدراسات الخاصة بإصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في منطقتي أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية وآسيا الوسطى تحقق بعض النتائج الواعدة. بيد أن ذلك ليس سوى البداية. فالسنوات المقبلة ستكون مثيرة حيث تتيح هذه السلسلة الزمنية المتنامية وغيرها من مجموعات البيانات الناشئة للباحثين وواضعي السياسات أن يطلعوا على المزيد من المعلومات الخاصة بالإصلاحات التي تنجح ـ وأسباب ذلك النجاح وكيفيته.

ومنذ انطلاقته الأولى في عام 2003، أدى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى حفز النقاش حول السياسات العامة من خلال بياناته ومعاييره القياسية، وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد المجالات التي يمكن لواضعي السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة. وتفيد الحكومات أن التقرير كان مصدر إلهام ومعلومات لأكثر من 270 إصلاحاً رئيسياً في مجال الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مختلف بلدان العالم منذ عام 2003. وجاء معظم هذه الإصلاحات في سياق برامج أوسع نطاقاً لإصلاح مناخ الاستثمار استهدفت تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، كما كانت الحال في كولومبيا وكينيا وليبريا. وفي إطار هيكلة برامجها الإصلاحية الخاصة ببيئة ممارسة أنشطة الأعمال، استخدمت الحكومات مصادر متعددة للبيانات والمؤشرات، واستجابت البلدان القائمة بالإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح، الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر. ويهدف حوار مجموعة البنك الدولي مع الحكومات حول مناخ الاستثمار إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات، وشحذ القدرة على التمييز، وتجنب التركيز الضيّق على تحسين المراكز الترتيبية للتقرير، وتشجيع القيام بإصلاحات واسعة النطاق من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار.

إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ما كان ليرى النور لولا الخبرات والإسهامات السخية التي قدمتها شبكة تضم أكثر من 8200 خبير محلي ـ من بين محامين، واستشاريي أعمال، ومحاسبين، ووكلاء شحن، ومسؤولين حكوميين، وغيرهم من المهنيين المشرفين بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية أو إسداء المشورة بشأنها في البلدان ال 183 التي يغطيها التقرير. ويود فريق إعداد التقرير، بشكل خاص، الإعراب عن شكره للأطراف العالمية التي شاركت في إعداده: Allen & Overy LLP؛ وBaker & McKenzie؛ وCleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP؛ وIus Laboris, Alliance of Labor؛ وEmployment, Benefits and Pensions Law Firms؛ وKPMG؛ وthe Law Society of England and Wales؛ وLex Mundi, Association of Independent Law Firms؛ وNoronha Advogados؛ و Panalpina؛ وPricewaterhouseCoopers؛ وPricewaterhouseCoopers Legal Services؛ وRussell Bedford International؛ وSDV International Logistics؛ وToboc Inc.

وقد استفاد هذا المشروع طوال العام الماضي من المشورة والإسهامات التي قدمتها الحكومات وواضعو السياسات من شتى أنحاء العالم. ويود الفريق التوجه بالشكر، بوجه خاص، لحكومات كل من: بوركينا فاصو وكولومبيا وجمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمكسيك والبرتغال ورواندا لتقديمها معلومات إحصائية بشأن مدى تأثير إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. وكذلك لأكثر من 60 حكومة أسهمت بمعلومات تفصيلية حول الإصلاحات التي اضطلعت بها في 2010/2009.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي. ويتوجه الفريق بالشكر لجميع الزملاء من مختلف الإدارات الإقليمية والشبكات بمجموعة البنك الدولي لإسهاماتهم في هذا الجهد.

جاناميترا ديفان
نائب الرئيس لشؤون تنمية القطاع المالي
والقطاع الخاص بمجموعة البنك الدولي
البنك الدولي ـ مؤسسة التمويل الدولية

# ملخص وافٍ

في ظل الأوضاع الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، اتخذ واضعو السياسات في جميع أنحاء العالم في السنة الماضية خطوات تهدف إلى تسهيل إجراءات تأسيس الشركات المحلية وتيسير عملها. ولهذا الأمر أهمية كبيرة. فخلال 2010/2009، شعرت الشركات في مختلف أرجاء العالم بتداعيات ما بدأ كأزمة مالية في البلدان مرتفعة الدخل في المقام الأول، ثم انتشر كأزمة اقتصادية لتطال آثارها العديد من مناطق العالم. وفي حين تضررت بعض البلدان أكثر من غيرها، فإن مدى سهولة أو صعوبة البدء في تأسيس مؤسسات الأعمال وإدارتها، ومدى كفاءة عمل المحاكم، وفاعلية إجراءات الإعسار، هي كلها عوامل يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات على التكيف مع الأزمات ومدى قدرتها على التحرك بسرعة لاغتنام الفرص الجديدة بعد انتهاء الأزمة.

في الفترة بين يونيو/حزيران 2009 ومايو/أيار 2010، قامت الحكومات في 117 بلداً بتطبيق 216 إصلاحاً في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، بهدف زيادة سهولة إجراءات تأسيس الشركات الجديدة والبدء في العمل ومزاولة النشاط، وتدعيم الشفافية وحقوق الملكية، وتحسين كفاءة البت في النزاعات التجارية وتسويتها، وإجراءات شهر الإفلاس. وأدى أكثر من نصف هذه التغييرات على صعيد السياسات إلى تسهيل بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود ودفع الضرائب (الشكل 1-1).

يُلقي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، من خلال المؤشرات المرجعية التي تقارن بين 183 بلداً، الضوء على مدى سهولة أو صعوبة قيام صاحب العمل المحلي بتأسيس شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم وتشغيلها بعد استيفاء الإجراءات الحكومية ذات العلاقة. ويقوم التقرير بقياس وتتبع التغييرات في الإجراءات الحكومية المطبقة على الشركات المحلية، وخاصة الشركات الأصغر حجماً، طيلة مراحل حياتها التي تمتد من بدء النشاط التجاري إلى تصفية نشاطها (الإطار 1-1). وقد أدت نتائج التقرير إلى حفز نقاشات على صعيد السياسات في أكثر من 80 بلداً ووفرت مجموعة متزايدة من الأبحاث حول مدى ارتباط القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لعمل الشركات بالنواتج الاقتصادية التي تحققت عبر البلدان.[1] الجدير بالذكر أن المنطلق الأساسي للتقرير يقوم على أن النشاط الاقتصادي يتطلب قواعد رشيدة تتسم بالشفافية وتكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها.

لا يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع العوامل المتعلقة بالنشاط التجاري. فعلى سبيل المثال، لا يقوم التقرير بتقييم أوضاع الاقتصاد الكلي، أو حالة مرافق البنية الأساسية، أو المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة أو الأمن. كما لا يتناول تقييم تنظيم السوق أو متانة النظام المالي، وكلاهما عامل أساسي في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء نشوب الأزمة المالية. لكن كلما اتصفت الإجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق، فمن المرجح أن يقل

الشكل 1-1

**تسهيل إجراءات تأسيس الشركات ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود هي الأكثر شيوعاً في 2010/2009**

نسبة البلدان التي طبقت على الأقل إصلاحاً واحداً أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، حسب مجالات التقرير (%)

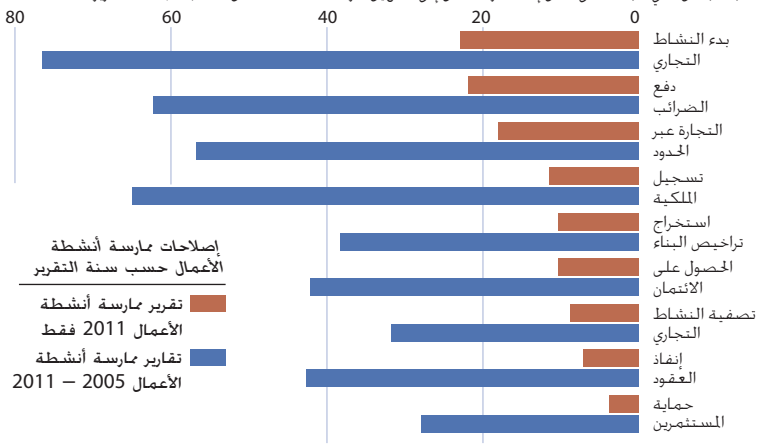


ملاحظة: لم تكن جميع المؤشرات الحالية مدرجة في التقرير طيلة هذه الفترة الزمنية. فقد تم إدخال دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإطار 1-1

**قياس الإجراءات الحكومية طوال مراحل حياة عمل منشأة الأعمال المحلية**

يستند الترتيب العام لهذه السنة على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى مجموعات مؤشرات تقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية المؤثرة على 9 مجالات في حياة منشأة الأعمال، وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري. كما يتناول التقرير بحث بالقواعد التشريعية والإجرائية الخاصة بتوظيف العاملين، وكذلك توصيل الكهرباء ضمن مبادرة جديدة له (علماً بأن هذين المجالين غير مشمولين في الترتيب التصنيفي العام للبلدان لهذا العام)[1].

يشتمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على نوعين من البيانات والمؤشرات. تتيح "مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية"، كالمؤشرات الخاصة بحماية المستثمرين والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، مقياساً للأحكام القانونية الواردة في القوانين والإجراءات الحكومية المُدونة. ويعطي التقرير تقديراً أعلى في بعض المجالات لصالح تدعيم حقوق الملكية وزيادة سبل حماية المستثمرين، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions). أما "مؤشرات الوقت والحركة"، كالمؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء، فتقيس درجة الكفاءة والتعقد في تحقيق الهدف الإجرائي عن طريق تسجيل الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لإنجاز إحدى المعاملات وفقاً لكافة الإجراءات الحكومية ذات الصلة من وجهة نظر صاحب العمل. وبحسب أي تعامل بين الشركة والأطراف الخارجية مثل الجهات الحكومية، على أنه إجراء واحد. وتُسجل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك. للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، انظر قسم ملاحظات على البيانات.

1. يجري حالياً بالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة والخبراء المعنيين تنقيح المنهجية التي تستند إليها مؤشرات توظيف العاملين. وتُعتبر مؤشرات توصيل الكهرباء مجموعة بيانات تجريبية. (للمزيد من التفاصيل، انظر الملاحق الخاصة بمجموعة المؤشرات هذه). وقد استند الترتيب العام للبلدان الصادر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2010 إلى 10 مجموعات مؤشرات. ولذلك فهو غير مماثل لتقرير هذا العام. ويعرض الجدول 1-2 الترتيب التصنيفي للبلدان الوارد في تقرير العام الماضي بجانب ترتيب هذا العام استناداً إلى المجالات التسعة الواردة في التقرير الحالي. ويمكن الاطلاع عليها كذلك في موقع التقرير على شبكة الإنترنت (http://www.doingbusiness.org).

الشكل 1-2

**خمسة وسبعون في المائة من البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ طبقت إصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 2010/2009**

نسبة البلدان التي طبقت على الأقل إصلاحاً واحداً للاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)

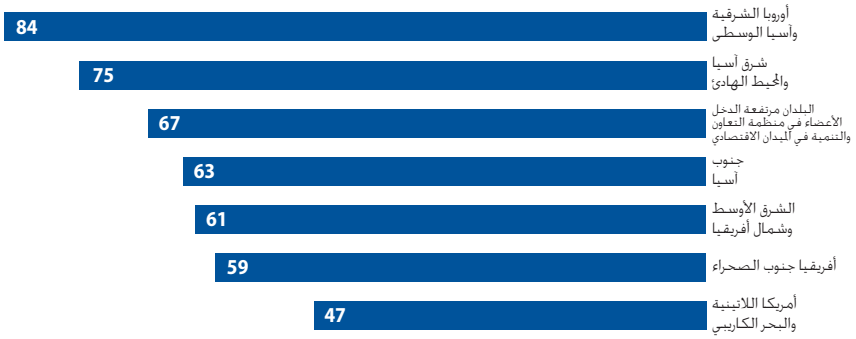


المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

اعتماد أصحاب الأعمال على علاقاتهم واتصالاتهم الشخصية أو الامتيازات الخاصة الممنوحة لهم، وأن يزداد النشاط في الاقتصاد الرسمي حيث يخضع للضرائب والإجراءات الحكومية المفيدة. ومنذ عام 2003 الذي شهد بداية انطلاقة مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، شرع واضعو السياسات في أكثر من 75 في المائة من بلدان العالم في اتخاذ إجراءات من شأنها تسهيل تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وقد خلصت دراسة أجريت مؤخراً، باستخدام بيانات جرى جمعها من سجلات مصلحة الشركات في 100 بلد على مدى 8 سنوات، إلى ارتفاع معدلات تأسيس الشركات وكثافة متوسط عددها في البلدان التي تتمتع بأنظمة كفؤة لتسجيل الشركات.[2]

والواقع أن هذا الأمر يمسّ الناس بصورة أساسية أولاً وأخيراً. فالأزمة الاقتصادية قد أوضحت أكثر من ذي قبل أهمية خلق فرص العمل الجديدة والحفاظ على الفرص القائمة. وبما أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 212 مليون في عام 2009 أي بزيادة قدرها 34 مليون شخص عن مستوى البطالة في بداية الأزمة في عام 2007،[3] فقد أصبح خلق فرص العمل الأولوية القصوى لواضعي السياسات في جميع أنحاء العالم. وفي ظل ضيق موارد الموازنات العامة نتيجة لبرامج التحفيز الاقتصادي وتقلص الإيرادات الضريبية، بات لازماً على الحكومات في الوقت الحالي تحقيق المزيد من الإنجازات بأقل قدر من الموارد. وبالتالي، فإن إطلاق طاقات الشركات الخاصة الصغيرة وقدراتها على خلق فرص العمل يُعدّ أمراً حيوياً.

تمتلك شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالفعل قدرات وإمكانات هائلة لخلق فرص العمل. وهي تشكل حسب التقديرات ما نسبته 95 في المائة من الشركات ويعمل لديها 60–70 في المائة من العمالة في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و 60-80 في المائة من العمالة في بلدان مثل شيلي والصين وجنوب أفريقيا وتايلند.[4] ومن المنطقي بالنسبة لواضعي السياسات أن يساعدوا هذه الشركات على النمو والتوسع. ولا شك أن تحسين البيئة الإجرائية هو إحدى الطرق لدعم هذه الشركات.

ولنمعن النظر، في هذا السياق، في قصة شركة بيدي المحدودة (Bedi) لإنتاج الملابس في ناكورو في كينيا.[5] فبعد أن أمضت هذه الشركة 18 شهراً في السعي لتلبية طلبية تجريبية لتوريد مستلزمات مدرسية إلى مجموعة تيسكو، وهي واحدة من أكبر سلاسل التجزئة في المملكة المتحدة، ضاعت على شركة بيدي فرصة أن تصبح جزءاً من سلسلة توريداتها العالمية. فعلى الرغم من نجاح شركة بيدي في التخطيط بدقة للوفاء بتسليم الطلبية في الموعد المحدد لها في شهر يوليو/تموز، فقد تأخرت البضاعة طويلا في الميناء، ووصلت إلى المملكة المتحدة في شهر أغسطس/آب بعد فوات الأوان، حيث إن فترة الترويج لمستلزمات العودة إلى المدارس كانت قد انتهت. ومن هنا، يمكن للتغييرات في القواعد والإجراءات الحكومية أن تساعد على تحسين بيئة الخدمات اللوجيستية للتبادل التجاري، مما يُمكّن شركات مثل شركة بيدي من اغتنام مثل هذه الفرص المحققة للتوسع والنمو.

## ما الاتجاهات السائدة في 2010/2009؟

بالنسبة لواضعي السياسات الساعين إلى تحسين البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، كانت الأولويات متفاوتة من منطقة إلى أخرى في السنة الماضية.

### الاستجابة السريعة للأزمة

أدت الأزمة العالمية إلى إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية كبيرة في 2010/2009. ففي مواجهة ارتفاع أعداد حالات الإعسار والنزاعات بشأن الديون، قام 16 بلداً معظمها في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى ومجموعة البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإصلاح الأنظمة الخاصة بالإعسار، بما في ذلك بلجيكا والجمهورية التشيكية وهنغاريا واليابان وجمهورية كوريا ورومانيا وأسبانيا والمملكة المتحدة ودول بحر البلطيق (الجدول 1-1).[6] وفي أوقات الأزمات الاقتصادية على وجه الخصوص، تمس الحاجة إلى وجود محاكم وإجراءات لشهر الإفلاس تتسم بالكفاءة لضمان إمكانية إعادة توزيع الأصول والموجودات بسرعة وعدم إطالة أمد التقاضي في المحاكم. ولذا، ركزت معظم الإصلاحات في هذا المجال على تحسين أو تطبيق إجراءات إعادة تنظيم الشركات المعسرة من أجل ضمان قدرة الشركات السليمة التي تمتلك مقومات الحياة على الاستمرار في مزاولة نشاطها. وقبل ذلك، كان من الشائع أن تتم تصفية الشركات المعسرة في العديد من بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى حتى لو كانت تلك الشركات ما زالت قادرة على البقاء والاستمرار. وليست هناك أية غرابة في أن متوسط معدل استرداد الديون في هذه المنطقة، وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يبلغ 33 سنتاً على الدولار الواحد، علماً بأن المتوسط السائد في البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ 69 سنتاً للدولار الواحد.

وكان التصرف السريع هو السمة الغالبة في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى. فقد كان واضعو السياسات في هذه المنطقة أشد نشاطاً في تنفيذ إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال حسب مقاييس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام. ولم تختلف السنة الماضية عن سابقاتها، حيث قام 21 من بين 25 بلداً (84 في المائة) من بلدان هذه المنطقة بإصلاح الإجراءات الحكومية. وبالإضافة إلى تحسين إجراءات الإعسار، كانت إجراءات تسهيل بدء النشاط التجاري ودفع الضرائب من التدابير الشائعة ـ حيث قام أكثر من ثلث بلدان المنطقة بإجراء تغييرات في

الجدول 1-1

**البلدان التي حققت أكبر تحسن في كل من المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2010/2009**

| | |
|---|---|
| بدء النشاط التجاري | بيرو |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | استخراج تراخيص البناء |
| ساموا | تسجيل الملكية |
| غانا | الحصول على الائتمان |
| سوازيلند | حماية المستثمرين |
| تونس | دفع الضرائب |
| بيرو | التجارة عبر الحدود |
| ملاوي | إنفاذ العقود |
| الجمهورية التشيكية | تصفية النشاط التجاري |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كل مجال من هذه المجالات. وتم تنفيذ إجراءات أقل للإصلاح في المجالات الأخرى، مثل أنظمة المعلومات الائتمانية (الاستعلام الائتماني). ولكن بفضل 36 إصلاحاً في هذا المجال منذ عام 2004، فإن هذه الأنظمة تعتبر في وضعية أفضل بالفعل، حيث ارتفع متوسط التغطية من 3 في المائة إلى 30 في المائة من السكان البالغين.

### بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تمضي قدماً بخطى واسعة

تأتي بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، لأول مرة خلال 8 سنوات منذ بدء إصدار سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، ضمن البلدان الأكثر نشاطاً في تسهيل بيئة ممارسة أنشطة الأعمال أمام الشركات المحلية. فقد قام 18 من أصل 24 بلداً في المنطقة بإصلاح المؤسسات والإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ـ بما يفوق مستوى الإصلاح في أي سنة أخرى. وتسارعت وتيرة الإصلاحات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال باطراد منذ عام 2006، حيث قام ما لا يقل عن ثلث بلدان المنطقة بتنفيذ هذه الإصلاحات. وفي السنة الماضية، قامت نسبة 75 في المائة من بلدان المنطقة بتنفيذ إصلاحات للاجراءات الحكومية المنظمة لانشطة الاعمال؟(الشكل 1-2).

احتلت بلدان الأسواق الصاعدة، مثل إندونيسيا وماليزيا وفييتنام، موقع الصدارة في تسهيل بدء النشاط التجاري، واستخراج التراخيص وتسجيل الملكية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين تبادل المعلومات الائتمانية. وتعمل هونغ كونغ (الصين) حالياً، بعد ارتفاع عدد حالات الإفلاس فيها من 10918 في عام 2007 إلى 15784 في عام 2009، على إصدار إجراءات جديدة بخصوص إعادة تنظيم الشركات المتعثرة.

ومن الممكن أن يستمر هذا الزخم في المنطقة، إذ قام مؤخراً زعماء رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) بإطلاق مبادرة تهدف إلى تسهيل قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة بممارسة أنشطة الأعمال من خلال التعلّم المنتظم من الجهات النظيرة وتبادل المساعدة فيما بين بلدان الرابطة. وتتمثل الفكرة في أن بلدان المنطقة التي استفادت من تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال يمكن أن تقوم الآن بتبادل خبراتها وتجاربها مع البلدان الأخرى الأعضاء في الرابطة. فتقديرات مصلحة الجمارك الكورية، مثلاً، تشير إلى أن المنافع الناشئة عن وضوح الوقت اللازم لتجهيز الشحنات وسرعة المناولة في الموانئ تبلغ حوالي ملياري دولار سنوياً. كما أن تسجيل الشركات الجديدة عبر نظام التسجيل الإلكتروني في سنغافورة يؤدي إلى وفورات لمنشآت الأعمال تصل حسب التقديرات إلى 42 مليون دولار سنوياً.[7] وباستخدام الاستقصاءات المسحية الخاصة بالشركات، حدّد مسؤولو التخطيط خمسة مجالات ذات أولوية لمبادرة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ـ هي بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، واستخراج التراخيص. ويتمثل الهدف في تحسين البيئة الإجرائية في هذه المجالات، وفقاً لمقاييس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2015. وكانت الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، التي تواجه تحديات خاصة، نشطة أيضاً في هذه المجالات، وهي تحصل على مساندة جوهرية من الجهات المانحة.

### تسهيل التجارة ... الإصلاح الأكثر شيوعاً في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط

كان تنفيذ حوالي نصف مجموع الإصلاحات المعنية بتسهيل التجارة في السنة 2010/2009 من نصيب منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء (9 إصلاحات) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6 إصلاحات). وكان العديد من تلك الإصلاحات مستوحيا باعتبارات التكامل الإقليمي. وجاءت بعض هذه الجهود في سياق البناء على مبادرات قائمة مثل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وفي شرق أفريقيا، أدى فرض ضوابط موحدة عند المنافذ الحدودية إلى تسريع حركة العبور بين رواندا وأوغندا. وما زالت كينيا وتنزانيا وأوغندا تستخدم أنظمة إلكترونية مختلفة للبيانات من قبل السلطات الجمركية، لكن هنالك جهوداً جارية لخلق وصلة إلكترونية بينية واحدة بين هذه الأنظمة. وبصفة عامة، قام 27 من أصل 46 بلداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بتنفيذ إصلاحات خاصة بممارسة أنشطة الأعمال يبلغ عددها الإجمالي 49 إصلاحا.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام 11 من أصل 18 بلدا بتنفيذ إصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال و بلغ عددها الإجمالي 22 إصلاحاً. وقامت ستة بلدان بتحديث إجراءاتها الجمركية والبنية التحتية لموانئها بغرض تسهيل التجارة وتحقيق الاتساق مع المعايير الدولية. ومن هذه البلدان البحرين وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة.

### اعتماد الأنظمة الإلكترونية في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم

اعتمد واضعو السياسات، في مختلف بلدان العالم، بصرف النظر عن الموقع ومستوى الدخل، تطبيقات تكنولوجيت لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، وتخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية. ففي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث قام 47 في المائة من بلدان هذه المنطقة بتطبيق إصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في السنة الماضية، ركز 23 من 25 إصلاحاً على تبسيط العمليات الإدارية. وأنجز العديد من تلك البلدان هذه الإصلاحات عن طريق تطبيق إجراءات إلكترونية مباشرة أو التنفيذ المتزامن لعمليات الجهات المختلفة من خلال أنظمة إلكترونية. وبهذه الطريقة، قامت البرازيل وشيلي وإكوادور والمكسيك بتبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري، وقامت كولومبيا بتسهيل استخراج تراخيص البناء، وقامت نيكاراغوا بتسهيل التجارة عبر الحدود.

وفي منطقة جنوب آسيا، حيث قامت 5 من أصل 8 بلدان بتطبيق تغييرات (بلغت إجمالاً 7 تغييرات)، واصلت الهند تحسين نظام التسجيل الإلكتروني للشركات الجديدة بالسماح بدفع رسوم الدمغة عبر الإنترنت. وفي عموم شرق أوروبا، أدى تنفيذ قواعد للاتحاد الأوروبي المعنية بتشجيع الأنظمة الإلكترونية إلى إحداث تغييرات مثل تنفيذ النظم الجمركية الإلكترونية في لاتفيا وليتوانيا.

## ما البلدان التي تسهل فيها ممارسة أنشطة الأعمال؟

تتصدر البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بلدان العالم على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، بينما تأتي منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا في مرتبة متدنية للغاية في المجالات التسعة التي يغطيها تقرير هذا العام، كما أنهما تعانيان من ضعف القوانين المنظمة لحماية الملكية (الشكل 1-3).

احتفظت سنغافورة بصدارة ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام، وجاءت بعدها في الترتيب هونغ كونغ (الصين) ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدانمرك وكندا والنرويج وأيرلندا وأستراليا

الشكل 1-3
**أي المناطق لديها أكثر الإجراءات الحكومية ملاءمة لأنشطة الأعمال؟**

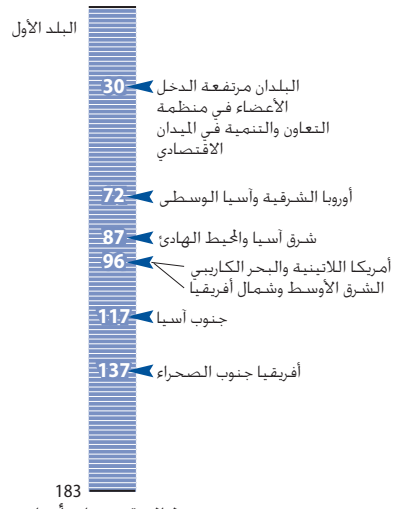


المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 1-2

## ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

| الترتيب العام لسنة 2011 | الترتيب العام لسنة 2010 | البلد | عدد الإصلاحات في 2011 |
|---|---|---|---|
| 1 | 1 | سنغافورة | 0 |
| 2 | 2 | هونغ كونغ، الصين | 2 |
| 3 | 3 | نيوزيلندا | 1 |
| 4 | 4 | المملكة المتحدة | 2 |
| 5 | 5 | الولايات المتحدة | 0 |
| 6 | 6 | الدانمرك | 2 |
| 7 | 9 | كندا | 2 |
| 8 | 7 | النرويج | 0 |
| 9 | 8 | أيرلندا | 0 |
| 10 | 10 | أستراليا | 0 |
| 11 | 12 | المملكة العربية السعودية | 4 |
| 12 | 13 | جورجيا | 4 |
| 13 | 11 | فنلندا | 0 |
| 14 | 18 | السويد | 3 |
| 15 | 14 | أيسلندا | 0 |
| 16 | 15 | جمهورية كوريا | 1 |
| 17 | 17 | إستونيا | 3 |
| 18 | 19 | اليابان | 1 |
| 19 | 16 | تايلند | 1 |
| 20 | 20 | موريشيوس | 1 |
| 21 | 23 | ماليزيا | 3 |
| 22 | 21 | ألمانيا | 1 |
| 23 | 26 | ليتوانيا | 5 |
| 24 | 27 | لاتفيا | 2 |
| 25 | 22 | بلجيكا | 1 |
| 26 | 28 | فرنسا | 0 |
| 27 | 24 | سويسرا | 0 |
| 28 | 25 | البحرين | 1 |
| 29 | 30 | إسرائيل | 1 |
| 30 | 29 | هولندا | 1 |
| 31 | 33 | البرتغال | 2 |
| 32 | 31 | النمسا | 1 |
| 33 | 34 | تايوان، الصين | 2 |
| 34 | 32 | جنوب أفريقيا | 0 |
| 35 | 41 | المكسيك | 2 |
| 36 | 46 | بيرو | 4 |
| 37 | 35 | قبرص | 0 |
| 38 | 36 | جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة | 2 |
| 39 | 38 | كولومبيا | 1 |
| 40 | 37 | الإمارات العربية المتحدة | 2 |
| 41 | 40 | الجمهورية السلوفاكية | 0 |
| 42 | 43 | سلوفينيا | 3 |
| 43 | 53 | شيلي | 2 |
| 44 | 47 | جمهورية قيرغيز | 1 |
| 45 | 42 | لكسمبرغ | 1 |
| 46 | 52 | هنغاريا | 4 |
| 47 | 49 | بورتو ريكو | 0 |
| 48 | 44 | أرمينيا | 1 |
| 49 | 48 | أسبانيا | 3 |
| 50 | 39 | قطر | 0 |
| 51 | 51 | بلغاريا | 2 |
| 52 | 50 | بوتسوانا | 0 |
| 53 | 45 | سانت لوسيا | 0 |
| 54 | 55 | أذربيجان | 2 |
| 55 | 58 | تونس | 2 |
| 56 | 54 | رومانيا | 2 |
| 57 | 57 | عمان | 0 |
| 58 | 70 | رواندا | 3 |
| 59 | 74 | كازاخستان | 4 |
| 60 | 59 | فانواتو | 0 |
| 61 | 67 | ساموا | 1 |
| 62 | 61 | فيجي | 1 |
| 63 | 82 | الجمهورية التشيكية | 2 |
| 64 | 56 | أنتيغوا وبربودا | 0 |
| 65 | 60 | تركيا | 0 |
| 66 | 65 | الجبل الأسود | 3 |
| 67 | 77 | غانا | 2 |
| 68 | 64 | بيلاروس | 4 |
| 69 | 68 | ناميبيا | 0 |
| 70 | 73 | بولندا | 1 |
| 71 | 66 | تونغا | 1 |
| 72 | 62 | بنما | 2 |
| 73 | 63 | منغوليا | 0 |
| 74 | 69 | الكويت | 0 |
| 75 | 72 | سانت فنسنت وجزر غرينادين | 0 |
| 76 | 84 | زامبيا | 3 |
| 77 | 71 | جزر البهاما | 0 |
| 78 | 88 | فييتنام | 3 |
| 79 | 78 | الصين | 1 |
| 80 | 76 | إيطاليا | 1 |
| 81 | 79 | جامايكا | 1 |
| 82 | 81 | ألبانيا | 1 |
| 83 | 75 | باكستان | 1 |
| 84 | 89 | كرواتيا | 2 |
| 85 | 96 | ملديف | 1 |
| 86 | 80 | السلفادور | 0 |
| 87 | 83 | سانت كيتس ونيفس | 0 |
| 88 | 85 | دومينيكا | 0 |
| 89 | 90 | صربيا | 1 |
| 90 | 87 | مولدوفا | 1 |
| 91 | 86 | الجمهورية الدومينيكية | 0 |
| 92 | 98 | غرينادا | 3 |
| 93 | 91 | كيريباس | 0 |
| 94 | 99 | جمهورية مصر العربية | 2 |
| 95 | 92 | سيشيل | 1 |
| 96 | 106 | جزر سليمان | 1 |
| 97 | 95 | ترينيداد وتوباغو | 0 |
| 98 | 94 | كينيا | 2 |
| 99 | 93 | بليز | 0 |
| 100 | 101 | غيانا | 3 |
| 101 | 100 | غواتيمالا | 0 |
| 102 | 102 | سري لانكا | 0 |
| 103 | 108 | بابوا غينيا الجديدة | 1 |
| 104 | 103 | إثيوبيا | 1 |
| 105 | 104 | الجمهورية اليمنية | 0 |
| 106 | 105 | باراغواي | 1 |
| 107 | 111 | بنغلاديش | 2 |
| 108 | 123 | جزر مارشال | 1 |
| 109 | 97 | اليونان | 0 |
| 110 | 110 | البوسنة والهرسك | 2 |
| 111 | 107 | الأردن | 2 |
| 112 | 117 | بروني دار السلام | 3 |
| 113 | 109 | لبنان | 1 |
| 114 | 114 | المغرب | 1 |
| 115 | 113 | الأرجنتين | 0 |
| 116 | 112 | نيبال | 0 |
| 117 | 119 | نيكاراغوا | 1 |
| 118 | 126 | سوازيلند | 2 |
| 119 | 118 | كوسوفو | 0 |
| 120 | 120 | بالاو | 0 |
| 121 | 115 | إندونيسيا | 3 |
| 122 | 129 | أوغندا | 2 |
| 123 | 116 | الاتحاد الروسي | 2 |
| 124 | 122 | أوروغواي | 1 |
| 125 | 121 | كوستاريكا | 0 |
| 126 | 130 | موزامبيق | 1 |
| 127 | 124 | البرازيل | 1 |
| 128 | 125 | تنزانيا | 0 |
| 129 | 131 | جمهورية إيران الإسلامية | 3 |
| 130 | 127 | إكوادور | 1 |
| 131 | 128 | هندوراس | 0 |
| 132 | 142 | الرأس الأخضر | 3 |
| 133 | 132 | ملاوي | 2 |
| 134 | 135 | الهند | 2 |
| 135 | 133 | الضفة الغربية وقطاع غزة | 1 |
| 136 | 136 | الجزائر | 0 |
| 137 | 134 | نيجيريا | 0 |
| 138 | 137 | ليسوتو | 0 |
| 139 | 149 | طاجيكستان | 3 |
| 140 | 138 | مدغشقر | 2 |
| 141 | 139 | ولايات ميكرونيزيا الموحدة | 0 |
| 142 | 140 | بوتان | 1 |
| 143 | 143 | سيراليون | 3 |
| 144 | 144 | الجمهورية العربية السورية | 3 |
| 145 | 147 | أوكرانيا | 3 |
| 146 | 141 | غامبيا | 0 |
| 147 | 145 | كمبوديا | 1 |
| 148 | 146 | الفلبين | 2 |
| 149 | 148 | بوليفيا | 0 |
| 150 | 150 | أوزبكستان | 0 |
| 151 | 154 | بوركينا فاصو | 4 |
| 152 | 151 | السنغال | 0 |
| 153 | 155 | مالي | 3 |
| 154 | 153 | السودان | 0 |
| 155 | 152 | ليبريا | 0 |
| 156 | 158 | غابون | 0 |
| 157 | 156 | زمبابوي | 3 |
| 158 | 157 | جيبوتي | 0 |
| 159 | 159 | جزر القمر | 0 |
| 160 | 162 | توغو | 0 |
| 161 | 160 | سورينام | 0 |
| 162 | 163 | هايتي | 1 |
| 163 | 164 | أنغولا | 1 |
| 164 | 161 | غينيا الاستوائية | 0 |
| 165 | 167 | موريتانيا | 0 |
| 166 | 166 | العراق | 0 |
| 167 | 165 | أفغانستان | 0 |
| 168 | 173 | الكاميرون | 1 |
| 169 | 168 | كوت ديفوار | 1 |
| 170 | 172 | بنن | 1 |
| 171 | 169 | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | 1 |
| 172 | 170 | جمهورية فنزويلا البوليفارية | 1 |
| 173 | 171 | النيجر | 1 |
| 174 | 174 | تيمور- ليشتي | 1 |
| 175 | 179 | جمهورية الكونغو الديمقراطية | 3 |
| 176 | 175 | غينيا - بيساو | 1 |
| 177 | 177 | جمهورية الكونغو | 1 |
| 178 | 176 | سان تومي وبرنسيبي | 1 |
| 179 | 178 | غينيا | 0 |
| 180 | 180 | إريتريا | 0 |
| 181 | 181 | بوروندي | 1 |
| 182 | 182 | جمهورية أفريقيا الوسطى | 0 |
| 183 | 183 | تشاد | 0 |

ملاحظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2010، والمدرجة في جداول البلدان. وترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام هو متوسط درجاته التصنيفية في المجالات التسعة التي يغطيها التقرير (انظر الإطار 1-1). وجرى تعديل مراتب العام الماضي التي تظهر بالخط المائل، حيث تستند إلى نفس المجالات التسعة التي يغطيها التقرير، وتعكس تصحيحات البيانات. ويشمل عدد إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال جميع الإجراءات التي أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

(الجدول 1-2). وواصلت البلدان التي جاءت في صدارة الترتيب العالمي إجراء المزيد من التغييرات. فمن بين أفضل 25 بلداً، قام 18 بلداً منها بإصلاحات أدت إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السنة الماضية. وضمن هذه المجموعة من البلدان، قامت السويد بأكبر عدد من التحسينات، وارتفع مركزها من 18 إلى 14 في الترتيب العام. كما قامت بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء النشاط التجاري، وتبسيط إجراءات تسجيل الملكية، وتدعيم حماية المستثمرين عن طريق زيادة شروط الإفصاح من قبل الشركات وتطبيق قواعد وإجراءات تنظيمية بشأن الموافقة على معاملات وصفقات بين الأطراف ذوي العلاقة.

تطبق البلدان التي تسهل فيها للشركات ممارسة أنشطة الأعمال في الغالب مبادرات متقدمة خاصة بالحكومات الإلكترونية. وقد بدأ انطلاق الحكومات الإلكترونية في ثمانينيات القرن الماضي، وواصلت البلدان التي لديها أنظمة متقدمة تحسينها منذ ذلك الحين. وقامت هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة بتحويل نظام الشباك الواحد المعني باستخراج تراخيص البناء إلى نظام إلكتروني مباشر في عام 2008. وقامت الدانمرك لتوها بتطبيق نظام إلكتروني جديد لتسجيل الأراضي. كما قامت المملكة المتحدة مؤخراً بتنفيذ نظام إلكتروني لرفع الدعاوى القضائية أمام المحاكم التجارية عن طريق شبكة الإنترنت.

وغالباً ما تستخدم البلدان المتصدرة لقائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً أنظمة مستندة إلى تحليل المخاطر بغرض تركيز مواردها حيثما تكون أكثر أهمية، كما هو الحال بالنسبة للإشراف على مشاريع البناء المعقدة. وتندرج ألمانيا وسنغافورة ضمن البلدان الخمسة والثمانين التي تطبق إجراءات تتسم بالسرعة والبساطة لاستخراج تراخيص البناء اللازمة للمباني التجارية الصغيرة.

وأخيراً، عادة ما تخضع هذه البلدان الموظفين الحكوميين للمساءلة من خلال تطبيق أنظمة مبنية على مستوى الأداء. وقد قامت أستراليا وسنغافورة والولايات المتحدة باستخدام مقاييس خاصة بالأداء بشأن السلطات القضائية منذ أواخر التسعينيات. كما استحدثت ماليزيا في عام 2009 مؤشراً جديداً لقياس مستوى أداء القضاة، علماً بأن معدلات النظر والبت في القضايا قد بدأت تشهد تحسناً.

## طرق إضافية جديدة لتتبع التغيّر في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال

يشيد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال كل عام بأفضل 10 بلدان حققت أكبر تحسن في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في العام السابق، وأدخلت تغييرات على صعيد السياسات في ثلاثة أو أكثر من المجالات التي يغطيها التقرير. وقد جاءت كازاخستان في المقدمة في العام الماضي (الجدول 1-3)، حيث قامت بتعديل قانون الشركات واستحداث قواعد جديدة بغرض تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء النشاط التجاري إلى 100 تنغي (0.7 دولار أمريكي). وقامت بتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص البناء عن طريق تطبيق العديد من الإجراءات الحكومية الجديدة ذات الصلة في 2009. وبدء العمل بنظام الشباك الواحد لاستيفاء الإجراءات الرسمية الخاصة بالبناء وتطبيق نهج مستند إلى تحليل المخاطر بخصوص إصدار الموافقات على التراخيص. واستفادت الشركات التجارية من التحسينات التي أدخلتها كازاخستان على الأنظمة الآلية لتجهيز البيانات الجمركية والأنظمة المستندة إلى تحليل المخاطر. ويمكن حالياً إرسال العديد من المستندات ذات الصلة بالعمليات التجارية، كبوليصة الشحن، عن طريق شبكة الإنترنت، كما يمكن تقديم الإقرارات الجمركية قبل وصول الشحنات. وجهود التحديث هذه ليست وليدة اليوم، فهي جارية بالفعل منذ عدة سنوات. وتشمل أيضاً نظاماً لإدارة المخاطر بغرض مراقبة عبور السلع للحدود الوطنية، ونظاماً حديثاً للمعاينة (TC-SCAN) عند نقطة عبور الحدود المشتركة مع الصين. ونتيجة لذلك، تم اختصار الوقت اللازم لعملية التصدير بواقع 8 أيام، وللاستيراد بواقع 9 أيام. كما انخفض عدد المستندات اللازمة للتجارة بواقع مستند واحد. وشددت كازاخستان أيضاً الاشتراطات القانونية الخاصة بالإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة. وتنص التعديلات التي أدخلتها على قانون الشركات على ضرورة أن يشتمل التقرير السنوي للشركات وصفاً صريحاً وواضحاً لأية معاملات أو صفقات تنطوي على تضارب في المصالح.

وجاءت رواندا في المركز الثاني هذا العام، ثم بيرو وفييتنام والرأس الأخضر وطاجيكستان وزامبيا وهنغاريا وغرينادا وبروني دار السلام.

يمكن أن تقدم التغيرات السنوية في الترتيب التصنيفي للمراكز بعض الدلالات الموضحة لحدوث تغيرات في البيئة الإجرائية للشركات في بلد ما، ولكنها تظل دائماً دلالات تأشيرية نسبية. فترتيب أحد البلدان يمكن أن يتغير بسبب تطورات في بلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في الترتيب من سنة لأخرى لا تعكس كيفية تغير البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال في بلد ما مع مرور الوقت.

ولتوضيح كيفية تغير البيئة الإجرائية داخل البلدان مع مرور الوقت حسب مقاييس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، استحدث تقرير هذا العام مقياساً جديداً. وتتيح درجة التغير في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مقياساً لخمس سنوات

الجدول 1-3

**البلدان العشرة التي حققت أكبر تحسن في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 2010/2009.**

| البلد | بدء النشاط التجاري | استخراج تراخيص البناء | تسجيل الملكية | الحصول على الائتمان | حماية المستثمرين | دفع الضرائب | التجارة عبر الحدود | إنفاذ العقود | تصفية النشاط التجاري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كازاخستان | ✔ | ✔ | | | ✔ | | ✔ | | |
| رواندا | | ✔ | | ✔ | | | ✔ | | |
| بيرو | ✔ | ✔ | ✔ | | | | ✔ | | |
| فييتنام | ✔ | ✔ | | ✔ | | | | | |
| الرأس الأخضر | ✔ | | ✔ | | | ✔ | | | |
| طاجيكستان | ✔ | | | | ✔ | ✔ | | | |
| زامبيا | ✔ | | | | | | ✔ | ✔ | |
| هنغاريا | | ✔ | ✔ | | | ✔ | | | ✔ |
| غرينادا | ✔ | | ✔ | | | | ✔ | | |
| بروني دار السلام | ✔ | | | | | ✔ | ✔ | | |

ملاحظة: يتم ترتيب البلدان على أساس عدد الإصلاحات وتأثيرها. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 3 أو أكثر من المجالات التسعة المدرجة في الترتيب العام لتقرير هذا العام (انظر الإطار 1-1). ثانياً، يرتب التقرير تلك البلدان على أساس تحسنها في الترتيب عن السنة السابقة بالنسبة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وذلك باستخدام مراتب تصنيفية قابلة للمقارنة. وكلما ازداد مقدار التحسن، كلما ارتفع ترتيب البلد القائم بالإصلاح.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 1-4

**في السنوات الخمس الماضية، قام نحو 85 في المائة من البلدان بإصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال**

مقياس التغير التراكمي الذي يغطي خمس سنوات في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات بين تقريري 2006 و 2011

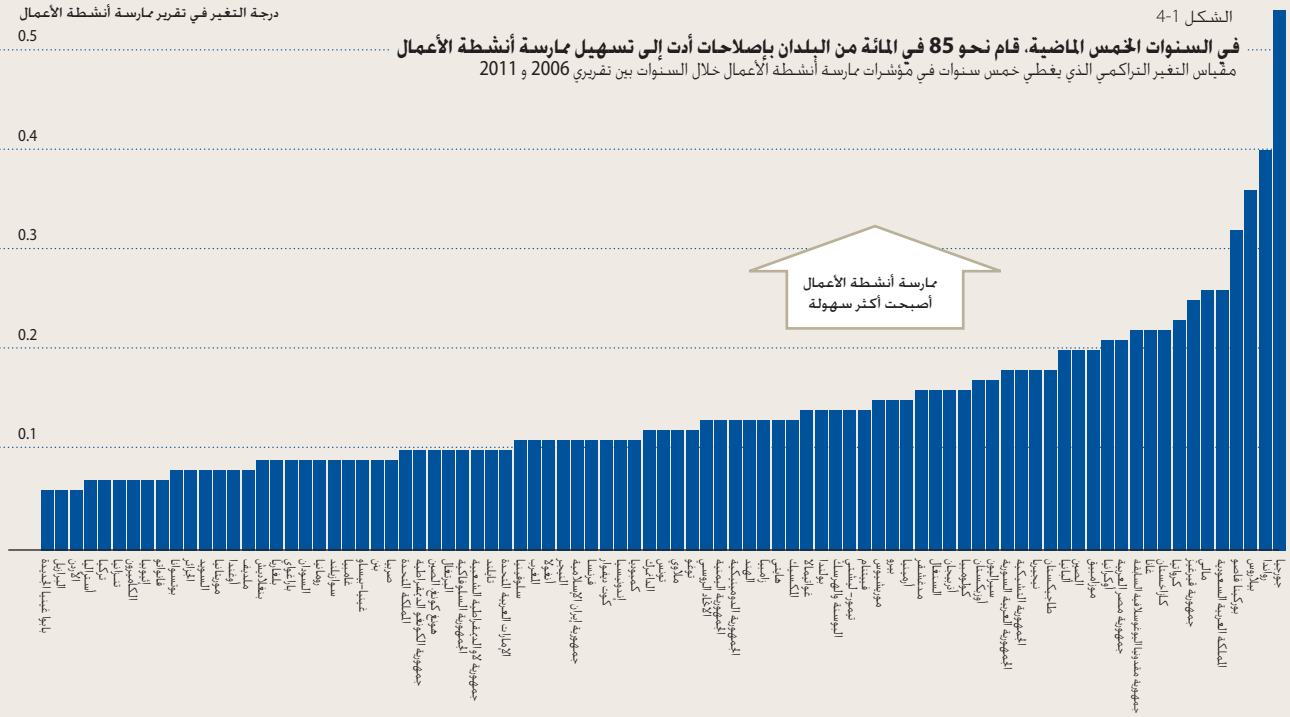


ملاحظة: توضح درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال مستوى التغير في البيئة الإجرائية لأصحاب المشاريع وفقاً لمجموعات المؤشرات التسع في التقرير على مدى خمس سنوات.
وتتراوح درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال من -0.1 إلى 0.54. للمزيد من التفاصيل حول كيفية بناء درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال، انظر قسم "ملاحظات على البيانات".

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

يبين التغيرات التي طرأت على الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 174 بلداً.[8] ويعكس هذا المقياس التغيرات في هذه الإجراءات في أي بلد حسب مقاييس التقرير ـ مثل انخفاض الوقت المُستغرق في تأسيس الشركة بفضل تطبيق نظام الشباك الواحد أو تعزيز مؤشر قوة حماية المستثمرين من خلال تطبيق قواعد جديدة في سوق الأوراق المالية لتشديد متطلبات الإفصاح عن صفقات ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة. والواقع أن النتائج كانت مشجعة: ففي حوالي 85 في المائة من 174 بلداً، أصبحت ممارسة أنشطة الأعمال في الوقت الراهن بالنسبة للشركات المحلية أسهل مما كانت عليه الحال في السابق (الشكل 1-4).

تضم البلدان العشرة التي حققت أكبر الخطوات في جعل بيئتها الإجرائية أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال: جورجيا ورواندا وبيلاروس وبوركينا فاصو والمملكة العربية السعودية ومالي وجمهورية قيرغيز وكرواتيا وكازاخستان وغانا. وطبقت جميع هذه البلدان أكثر من 12 إصلاحاً يتعلق بممارسة أنشطة الأعمال على مدار السنوات الخمس الأخيرة. كما جاء ترتيب العديد من هذه البلدان ـ منها جورجيا ورواندا وبيلاروس وبوركينا فاصو وجمهورية قيرغيز وكرواتيا وكازاخستان ـ ضمن البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات بالنسبة لممارسة أنشطة الأعمال في السنوات الماضية.

فرواندا، على سبيل المثال، تصدرت العام الماضي البلدان التي حققت أكبر تحسن. ويبين التحسن التراكمي (حسب درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال) على مدار السنوات الخمس الأخيرة، أن هذه التحسينات كانت نتيجة جهود مستمرة، وأن التغيرات التي طبقت كانت هائلة. فمنذ عام 2005، أجرت رواندا 22 إصلاحاً في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في المجالات التي يقيسها التقرير. وقد أتت هذه التحسينات أُكلها بصورة واضحة. ففي عام 2005، كان بدء النشاط التجاري في رواندا يتطلب 9 إجراءات وتكلفة قدرها 223 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي. أما اليوم، ففي مقدور رجال الأعمال وأصحاب المشاريع تسجيل شركة جديدة في غضون ثلاثة أيام، ودفع رسوم نظامية تبلغ 8.9 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي. كما أدى تحسن كفاءة إجراءات تسجيل الشركات في عام 2008 إلى ارتفاع عدد الشركات الجديدة المسجلة إلى أكثر من ثلاثة آلاف مقابل 700 شركة في المتوسط سنوياً في السنوات السابقة. وكان تسجيل الملكية في عام 2005 يستغرق أكثر من سنة (371 يوماً)، وكانت رسوم نقل الملكية تصل إلى 9.8 في المائة من قيمة الأصول التي يجري نقل ملكيتها. أما اليوم، فعملية التسجيل تستغرق شهرين بتكلفة تبلغ 0.4 في المائة من القيمة. وأدى قانون الشركات الجديد الذي تم اعتماده في عام 2009 إلى تدعيم سبل حماية المستثمرين من خلال النص على زيادة الإفصاح في الشركات، وزيادة نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وتحسين قدرة المساهمين على الاطلاع على المعلومات.

واعتمدت بلدان أخرى، مثل غانا ومالي، نهجاً ثابتاً أدى إلى تحسين بيئة أنشطة الأعمال على مدى سنوات عديدة. وطبقت غانا إجراءات في 6 مجالات. فقد قامت بإنشاء أول مكتب للمعلومات الائتمانية، وميكنة نظام تسجيل الشركات، وإصلاح نظام تسجيل الملكية، مما ساعد على الانتقال من استخدام صكوك الملكية إلى نظام تسجيل سندات الملكية وشهرها. وأدى هذا الإصلاح الذي استغرق عدة سنوات إلى إختصار الوقت اللازم لنقل الملكية من 24 أسبوعاً إلى 5 أسابيع فقط. وتضمن الدولة الآن سند الملكية وصحته. وتسارعت وتيرة الإصلاحات الإجرائية في مالي في السنوات الأخيرة. وتشمل المنجزات الرئيسية التي تحققت: الإصلاحات الجمركية، وتطبيق خدمة نظام الشباك الواحد لأغراض تأسيس الشركات، وإدخال تعديلات على القانون الجديد للإجراءات المدنية عام 2009 أدت إلى تقوية سبل الحماية لمساهمي حصص الأقلية، وتحسين إجراءات المحاكم (التي ما زالت طويلة) لتسوية النزاعات التجارية.

كما قامت بعض بلدان الأسواق الصاعدة الكبيرة بإجراء تغييرات ملموسة بوتيرة ثابتة. والصين من بين هذه البلدان. ففي مدى عدة سنوات، أجرت الصين 14 تغييراً على صعيد السياسات، مما أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، وكان لتلك التغييرات أثرها على المجالات التسعة التي يغطيها التقرير. ففي عام 2005، أدى قانون الشركات الجديد إلى تخفيض أحد أعلى

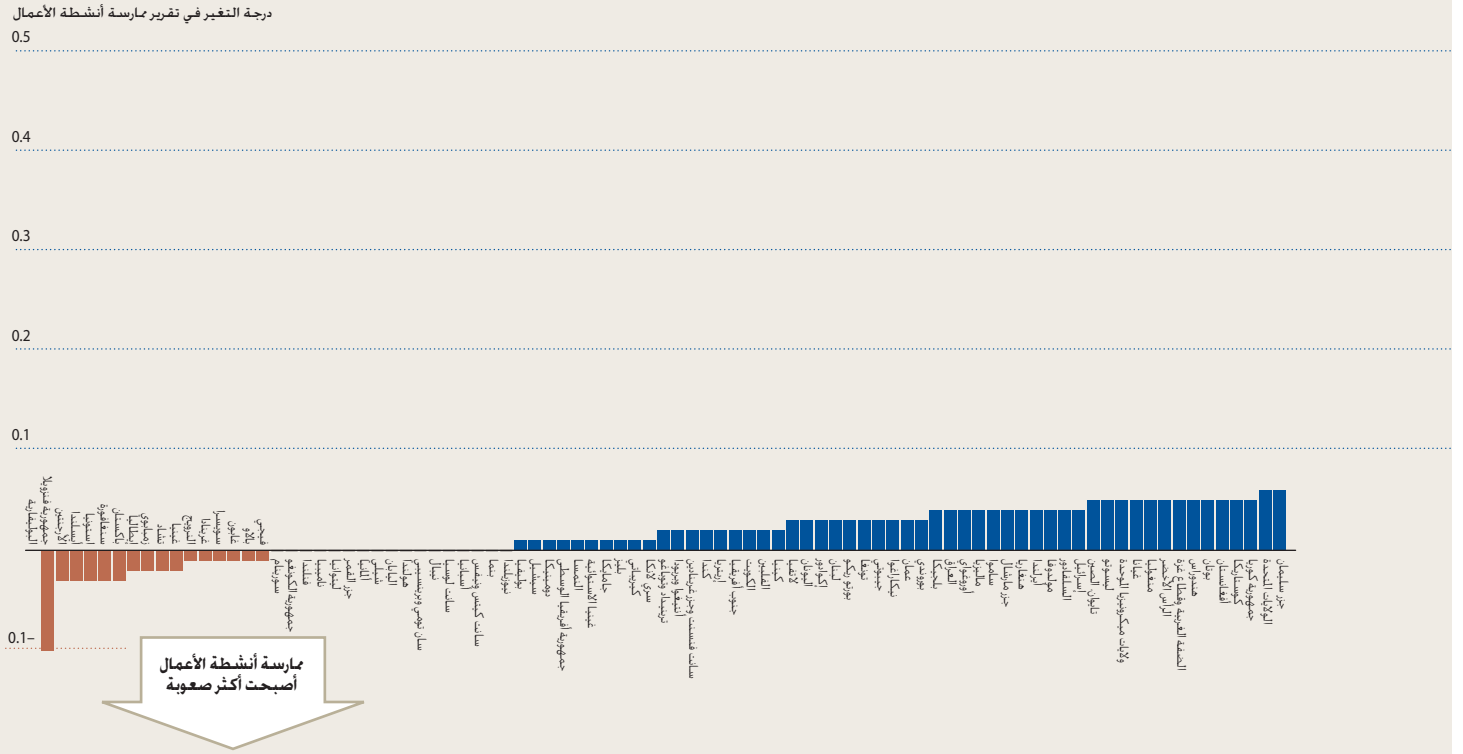


المستويات العالية للحد الأدنى لرأس المال اللازم من 1236 في المائة إلى 118 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي. وفي عام 2006، دخل سجل جديد للمعلومات الائتمانية حيز التشغيل. وتغطي السجلات اليوم التاريخ الائتماني لنحو 64 في المائة من السكان البالغين. وفي عام 2007، وبعد 14 عاماً من التشاور، دخل قانون حقوق الملكية الجديد حيز التنفيذ، متيحاً الحماية للملكية العامة والخاصة على حد سواء، بالإضافة إلى توسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات.

وقامت الهند بتنفيذ 18 إصلاحاً إجرائياً في 7 مجالات. وركز العديد من هذه الإصلاحات الإجرائية على التكنولوجيا ـ كالتسجيل الإلكتروني لمنشآت الأعمال، وتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً عبر الإنترنت، والسجل الإلكتروني للضمانات، وتقديم الإقرارات والمدفوعات الجمركية مباشرة عبر الإنترنت. وتم أيضاً تنفيذ تغييرات على مستوى الولايات والمناطق. ففي الهند، مثلما هو الحال في البلدان الأخرى الكبيرة، يمكن أن تتفاوت الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني (فيما بين الولايات والمدن). و فيما يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، يتم تكميل مؤشراته القطرية بدراسات على المستوى دون الوطني، مع التسليم باهتمامات الحكومات ومصالحها في هذه التفاوتات. وطبقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الهند، قامت 14 من أصل 17 مدينة هندية مشمولة في الدراسة بإجراء تغييرات في السنوات 2006-2009 لتحقيق سهولة تأسيس الشركات واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية.[9]

ولا يتوقف مستوى التغير على وتيرة تحسين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فحسب ولكن أيضاً على نقطة البدء. فعلى سبيل المثال، لا يوجد مجال لإدخال المزيد من التحسينات في فنلندا وسنغافورة في ضوء تمتعهما بأنظمة حكومية إلكترونية عالية الكفاءة وقوانين راسخة لحماية حقوق الملكية. كما طبقت بلدان أخرى، مثل إيطاليا، العديد من الإصلاحات الإجرائية في مجالات لن تظهر نتائجها إلا في الأمد الأطول، كما هو الحال بالنسبة لإصلاحات الجهاز القضائي أو إصلاح قانون الإعسار.

## ما تأثير هذه الإصلاحات على الشركات وخلق فرص العمل والنمو؟

إن مراكز الترتيب العام للبلدان ومقياس التغير التراكمي الذي يغطي خمس سنوات (درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال) مجرد أدوات للاستدلال لا أكثر. وقد يجادل البعض في مدى المنافع المتأتية من تقليص الإجراءات البيروقراطية أمام منشآت الأعمال، وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها. لكن، كيف تؤثر تحسينات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على أداء الشركات والمساهمة في خلق فرص العمل وتحقيق النمو؟ أثبتت مجموعة متزايدة من الأبحاث التجريبية وجود ارتباط بين البيئة الإجرائية المتعلقة بالشركات وتحقق نتائج مثل حجم أنشطة القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، وخلق فرص العمل والنمو عبر البلدان.[10] وبصفة خاصة، استفاضت الأبحاث بصورة جيدة في دراسة التأثير الاقتصادي الأوسع نطاقاً للحد من الحواجز الماثلة أمام دخول الشركات الجديدة إلى السوق. ولكن علاقة الارتباط لا تعني وجود علاقة سببية. فهناك عوامل قطرية أخرى خاصة بالبلدان أو تغيّرات أخرى في الوقت نفسه ـ مثل الإصلاحات الاقتصادية الكلية ـ يمكن أن يكون لها دور جزئي في هذا السياق.

كيف لنا أن نعرف ما إذا كانت الأوضاع ستختلف دون القيام بإصلاحات إجرائية؟ استطاعت بعض الدراسات اختبار ذلك من خلال فحص التغيرات داخل البلد بمرور الوقت، مثل حالة كولومبيا التي قامت بإصلاح خاص بنظام الإفلاس أدى إلى تبسيط إجراءات إعادة تنظيم الشركات. فبعد هذا الإصلاح، أصبح من الممكن إعادة تنظيم الشركات التي تملك مقومات الحياة بدلاً من تصفيتها، كما تحسنت معدلات استرداد ديون الشركات.[11] وقامت دراسات أخرى باستقصاء التغيرات على صعيد السياسات التي أثرت على شركات أو فئات معينة فقط. وباستخدام المجموعة غير المتأثرة كأداة للضبط الإحصائي، وجدت هذه الدراسات أن الإصلاحات التي سهلت إجراءات تأسيس الشركات في القطاع الرسمي من الاقتصاد في كولومبيا والهند والمكسيك أدت إلى زيادة في وتيرة دخول الشركات الجديدة والمنافسة.[12] وبفضل تبسيط إجراءات تسجيل الشركات في البلديات

الشكل 1-5

**منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تمضي بوتيرة قوية**

نسبة البلدان التي طبقت على الأقل إصلاحاً واحداً أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، حسب سنة التقرير (%)

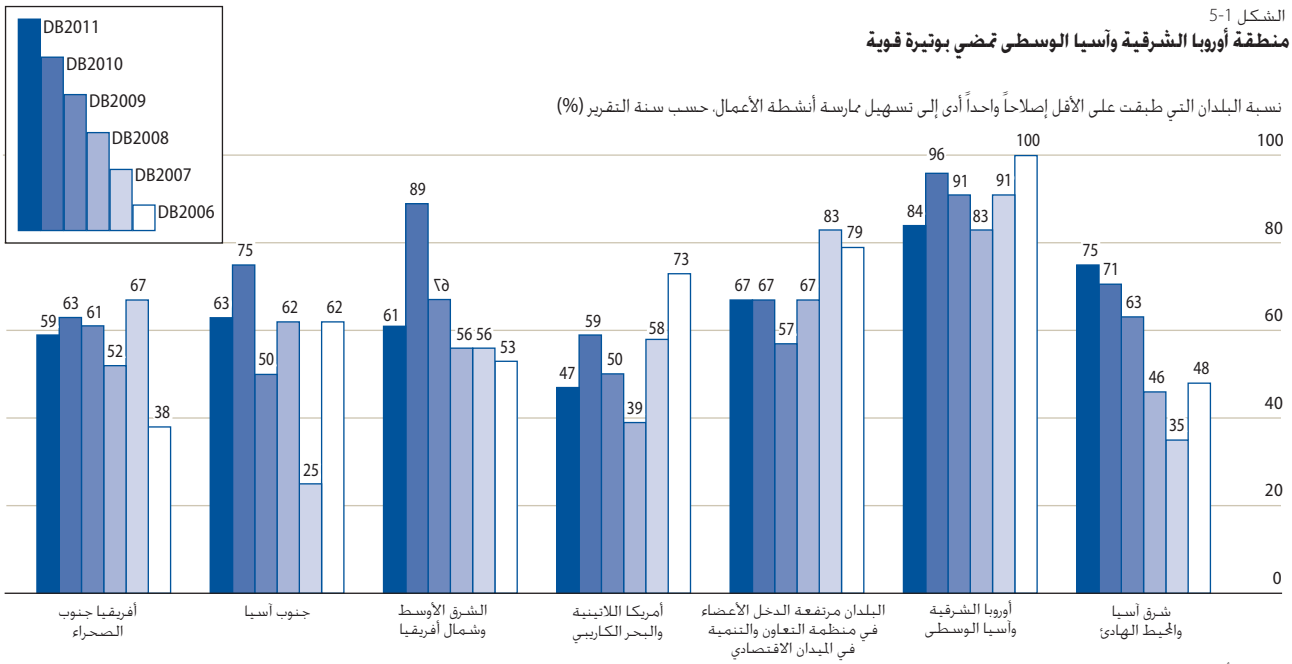


ملاحظة: أُعيد تصنيف العديد من البلدان لتصبح ضمن مجموعة البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتم التعامل معها كما لو كانت جزءاً من هذه المجموعة طيلة هذه الفترة الزمنية: الجمهورية التشيكية وهنغاريا والجمهورية السلوفاكية من منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في عام 2008؛ وبولندا وسلوفينيا في عام 2010؛ وإسرائيل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2010. علاوة على ذلك، أضيفت 15 بلداً أخرى إلى عينة سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال بين تقريري 2006و 2011.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

في المكسيك، زاد عدد منشآت الأعمال المسجلة بنسبة 5 في المائة، وارتفعت العمالة بنسبة 2.8 في المائة في الصناعات المتأثرة بالإصلاح.

وتوجد نتائج أخرى مبشرة بالخير. وباستخدام جداول البيانات المتسلسلة زمنياً المأخوذة من المسوح الاستقصائية المعنية بمؤسسات الأعمال، تربط البحوث الجديدة بين إصلاح الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى من جهة وبين تحسن أداء الشركات من جهة أخرى.[13] وعلى الرغم من أن عوامل مثل الإصلاحات الاقتصادية الكلية، والتحسينات التكنولوجية والسمات المميزة للشركات قد تكون أيضاً مؤثرة على مستوى الإنتاجية، فإن النتائج بشكل عام تعتبر مشجعة.

وكانت بلدان هذه المنطقة هي الأكثر نشاطاً في تحسين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على مدى السنوات الست الماضية، وغالباً ما كان ذلك استجابة لظروف جديدة مثل إمكانية الانضمام للاتحاد الأوروبي أو الأزمة المالية في الآونة الأخيرة (الشكل 1-5). وقام حوالي 93 في المائة من هذه البلدان بتسهيل إجراءات تأسيس الشركات، كما قام 20 بلداً بتطبيق أنظمة الشباك الواحد. ويتسم تأسيس الشركات في هذه المنطقة الآن بنفس درجة السهولة تقريباً في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي أغلب الحالات، تتمثل المنافع الفورية العائدة على الشركات في وفورات التكلفة وتقليص الوقت المستغرق في إنجاز المعاملات والإجراءات. ففي جورجيا، وجدت دراسة استقصائية في عام 2009 أن إنشاء مركز جديد لخدمات تأسيس الشركات ساعد منشآت الأعمال على توفير ما يساوي في المتوسط 3.25 في المائة من الأرباح ـ ويمثل ذلك المنفعة العائدة من خدمات التسجيل فقط. ويبلغ حجم الوفرات المباشرة وغير المباشرة، التي حققتها جميع منشآت الأعمال المتعاملة مع المركز الجديد، ما قيمته 7.2 مليون دولار.[14]

## ما الفرص المتاحة في البلدان النامية؟

سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أكثر من 1500 إصلاح في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً منذ عام 2004. وتستفيد الشركات في البلدان النامية بصورة متزايدة من هذه الإصلاحات. وفي السنة الماضية، قام حوالي 66 في المائة منها بتطبيق إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، مقابل نسبة لا تتعدى 34 في المائة من هذه المجموعة قبل 6 سنوات. وبدأت هذه الجهود تظهر نتائج بصورة ملموسة، كما يتضح من حالتي رواندا وغانا، وأصبحت النتائج المتحققة مصدر إلهام للبلدان الأخرى.

وهذه أخبار طيبة نظراً لأن فرص القيام بالإصلاحات الإجرائية ما زالت قائمة أمام البلدان. ولكن أصحاب الأعمال والمستثمرين في البلدان منخفضة الدخل والشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل ما زالوا يواجهون إجراءات بيروقراطية وضعف حماية حقوق الملكية بصورة أكبر من نظرائهم في البلدان مرتفعة الدخل. فالتصدير، مثلاً، يتطلب 11 مستنداً في جمهورية الكونغو مقابل مستندين فقط في فرنسا. وما زالت تكاليف تأسيس الشركات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تعادل 18 مرة مثيلتها في البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قياساً على نصيب الفرد من الدخل القومي). وببساطة ربما يفضل الكثير من منشآت الأعمال في البلدان النامية الابتعاد عن هذه الإجراءات والبقاء في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، حيث لا تستطيع الشركات الحصول على الائتمان أو الوصول إلى الأسواق في الاقتصاد الرسمي، ويحصل العاملون فيها على مزايا أقل بكثير من نظرائهم في الاقتصاد الرسمي، ناهيك عن انعدام سبل الحماية. وتشير التقديرات إلى أن 1.8 مليار شخص يعملون في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم، أي ما يزيد بواقع 1.2 مليار شخص عن عدد العاملين في الاقتصاد الرسمي.[15]

يمكن أن تؤدي الإجراءات المرهقة والمفرطة في التعقيدات إلى إعاقة أنشطة الأعمال. وينطبق الأمر نفسه على قلة المؤسسات أو الإجراءات الحكومية التي توفر الحماية لحقوق الملكية وزيادة الشفافية وتمكن أصحاب الأعمال من استخدام أصولهم استخداماً فعالاً. فعندما تكون المؤسسات ـ مثل المحاكم وسجلات الضمانات ومراكز المعلومات الائتمانية ـ مفتقرة إلى الكفاءة أو غير متاحة، فإن الفقراء وأصحاب الاعمال من ذوي المهارات والقدرات العالية الذين ليست لديهم أي اتصالات ومعارف شخصية ولا تتوافر لديهم ضمانات ولا تاريخ ائتماني يكونون معرضين للخسارة.[16] وينطبق الشيء ذاته على النساء

الإطار 1-2

### تشجيع المرأة في ميادين أنشطة الأعمال

تشكل النساء أكثر من نصف سكان العالم وأقل من 30 في المائة من القوى العاملة في بعض البلدان. ويوضح ذلك الأمر وجود إمكانات وطاقات غير مستغلة. وبالنسبة لواضعي السياسات الساعين إلى زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد، تتمثل نقطة البداية الجيدة في ضمان استفادة كافة أنواع الشركات والوظائف التي تؤديها المرأة في الوقت الراهن من المؤسسات والقوانين القائمة.

ولننظر مثلاً إلى مراكز المعلومات الائتمانية. فمع ظهور مؤسسات التمويل الأصغر في سبعينيات القرن الماضي، تمكنت النساء الفقيرات في بعض أنحاء العالم من الحصول لأول مرة على الائتمان. وبحلول عام 2006، كان هناك أكثر من 3330 مؤسسة للتمويل الأصغر تخدم 133 مليون عميل. ومن بين هؤلاء العملاء، كان 93 مليون شخص من الفئات الأشد فقراً عندما حصلوا على أول قروض لهم، وشكلت النساء الأشد فقراً 85 في المائة من هذه الفئات. ولكن 42 من أصل 128 مركزاً للمعلومات الائتمانية في العالم هي التي تغطي مؤسسات التمويل الأصغر، مما يحد من قدرة المقترضين منها على بناء تاريخ ائتماني. ويبحث مشروع جديد لمجموعة البنك الدولي، بعنوان "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، في التناقضات والتباينات الصارخة من هذا النوع بالإضافة إلى الأنظمة والتشريعات التي تُميّز بوضوح على أساس نوع الجنس.[1]

وتستنتج دراسة تحليلية حديثة للتقارير القائمة أن هنالك جوانب للبيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال تؤثر بصورة غير متناسبة، حسب التقديرات، على قرارات المرأة بأن تبدأ مشروعاً تجارياً وأدائها في إدارة منشأة أعمال في القطاع الرسمي. فالحواجز الماثلة أمام قدرة المرأة على الحصول على التمويل قد تدفعها على الأرجح إلى التركّز في صناعات ذات كثافة رأسمالية منخفضة تتطلب قدراً أقل من التمويل، لكنها أيضاً ذات إمكانات وقدرات أقل على النمو والتطور. ويتمثل أحد العوائق الممكنة في أن ما لدى النساء من ضمانات مادية وضمانات "على أساس السمعة" تعتبر أقل مما لدى الرجال.[2]

وتستطيع المرأة الاستفادة من القوانين التي تقضي بتسهيل استخدام الأصول المنقولة، مثل المعدات أو الذمم المدينة، كضمانات للحصول على القروض. وعلى الرغم من افتقار المرأة في أحوال كثيرة إلى امتلاك السند القانوني لملكية الأراضي أو المباني التي يمكن استخدامها كضمانات، فإن لديها على الأرجح أصولاً منقولة. وفي سري لانكا، من الشائع أن تحتفظ المرأة بالثروة في شكل الحلي الذهبية والمجوهرات. ولحسن الحظ أن البنوك تقبل المجوهرات كضمان لتقديم القروض.[3]

وفي أغلب الحالات، تلجأ المرأة إلى الحصول على الائتمان غير الرسمي الذي ينطوي على تكاليف مرتفعة. وتشير دراسة حديثة في غانا إلى أنه من أجل ضمان الحصول على الائتمان فإن النساء يمضين وقتاً طويلاً للغاية في بناء شبكات معقدة من مقدمي الائتمان غير الرسمي.[4]

لقد اتضح أن تحسين قدرة الشركات على الحصول على التمويل الرسمي يحقق مردوداً ومنافع طيبة، عن طريق تشجيع تنظيم المشاريع، وإطلاق طاقة الابتكار الإبداعي، وتحسين توزيع الأصول، ونمو الشركات. وبالتالي يجب أن يكون الجميع قادرين على الاستفادة، لا فرق في ذلك بين ذكر أو أنثى.

1. http://wbl.worldbank.org/.
2. Klapper وآخرون، (2010).
3. Pal (1997).
4. Schindler (2010).
5. البنك الدولي، (2008).

لأن الإجراءات الحكومية والمؤسسات مثل مراكز المعلومات الائتمانية والقوانين الخاصة بالضمانات المنقولة هي التي تساند أنواع الشركات التي تديرها النساء في العادة ـ أي الشركات الصغيرة في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد (الإطار 1-2).[17]

ولا تغطي مراكز المعلومات الائتمانية اليوم سوى 1.3 في المائة من السكان البالغين في البلدان منخفضة الدخل. كما أن الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي يتكون 95 في المائة من ممتلكاتها عادة من أصول منقولة بدلاً من العقارات، لا تستطيع أن تستفيد من تلك الأصول في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتوسيع نطاق نشاطها. لكن الأمر ليس كذلك في جميع المناطق. فبينما لا تزيد نسبة البلدان التي لديها قوانين مشجعة لاستخدام جميع أنواع الأصول كضمانات على 35 في المائة من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فإن 71 في المائة من بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ و68 في المائة من البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تطبق قوانين كهذه. ولا تتوافر لدى 70 بلداً من البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل سجلات مركزية للضمانات يمكنها أن تفيد الدائنين بما إذا كانت الأصول خاضعة فعلياً لأي حقوق ضمان لصالح دائن آخر. وتتيح كل هذه الأمور فرصة لإحداث التغييرات التي من شأنها نمو الشركات وفرص العمل.

## ما الخطوة التالية؟

دأب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على قياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال من منظور الشركات المحلية وتتبع التغيّرات الحاصلة بمضي الوقت منذ عام 2003. ومنذ بداية انطلاقته، قام مشروع هذا دأب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على قياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال من منظور الشركات المحلية وتتبع التغيّرات الحاصلة بمضي الوقت منذ عام 2003. ومنذ انطلاقته، قام مشروع هذا التقرير بتقديم 5 مجالات جديدة وأضاف 50 بلداً إلى عينة البلدان المشمولة. وفي السنة الماضية، بدأ التقرير العمل بشأن مجموعتين من المؤشرات ـ هما مؤشرات توصيل الكهرباء، وأخرى منقحة لتوظيف العاملين.[18]

### تحديد جوانب الإصلاحات الإجرائية الممكنة في توصيل الكهرباء

طبقاً للدراسات الاستقصائية للبنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال، يرى المديرون في 108 بلدان أن عدم توافر الكهرباء دون انقطاع هو ثاني أكبر عائق أمام أنشطتهم التجارية بعد إمكانية الحصول على التمويل. وأوضحت الدراسات أن ضعف الإمداد بالكهرباء يؤثر سلباً على إنتاجية الشركات واستثماراتها في الطاقة الإنتاجية.[19] ولكن خدمات الكهرباء ليست مهمة بالنسبة لشركات ومؤسسات الأعمال فحسب؛ بل إنها تندرج أيضاً ضمن مجالات النشاط الاقتصادي الأشد خضوعاً للأنظمة واللوائح. ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال كيفية تأثير هذه الإجراءات الحكومية على الشركات عند حصولها على توصيلة جديدة للإمداد بالكهرباء. وتكمل هذه المؤشرات البيانات الخاصة بمستويات توصيل الكهرباء خارج التقرير، وكذلك البيانات الأخرى الخاصة بمدى توافر إمدادات الكهرباء دون انقطاع وأسعار الاستهلاك. وتتيح البيانات الجديدة إجراء مقارنة موضوعية بين الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة للحصول على توصيلة جديدة للإمداد بالكهرباء في مجموعة كبيرة من البلدان

الإطار 1-3

**مجموعات أخرى لمؤشرات البنك الدولي المعنية بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال**

**المرأة وأنشطة الأعمال والقانون** (http://wbl.worldbank.org/)
بيانات عن التمييز القانوني على أساس نوع الجنس في 128 بلداً، تغطي ستة مجالات

**الاستثمار عبر الحدود** (http://iab.worldbank.org/)
بيانات عن القوانين والإجراءات الحكومية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 87 بلداً، تغطي 4 مجالات

**تقارير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني** (المدن والولايات والأقاليم)
(http://www.doingbusiness.org/Subnational/)
بيانات ممارسة أنشطة الأعمال المقارنة بين الولايات والمدن في البلدان (41 دراسة تغطي 299 مدينة)

**استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال** (http://www.enterprisesurveys.org/).
بيانات أنشطة أعمال عن أكثر من 100 ألف شركة في 125 بلداً، تغطي مجموعة عريضة من الموضوعات المتعلقة ببيئة أنشطة الأعمال

المشمولة في العينة. وهنالك بلدان ذات أداء جيد في هذا المجال مثل ألمانيا وأيسلندا وتايلند؛ فبإمكان منشأة أعمال ذات طلب معتدل على الكهرباء أن تحصل على توصيلة كهربائية خلال 40 يوماً أو أقل. ولكن تركيب هذه التوصيلة يستغرق 279 يوماً في الجمهورية التشيكية، و309 أيام في أوكرانيا، و337 يوماً في جمهورية قيرغيز.

يلقي تحليل البيانات الواردة في ملحق هذا التقرير الخاص بتوصيل الكهرباء بعض الضوء على كل من العوائق والإمكانات المتاحة لإصلاح الإجراءات الحكومية.[20] وتفتقر البيانات الخاصة بتكاليف توصيل الكهرباء إلى الشفافية الكافية في 100 بلد من أصل 176 بلداً. فشركات الكهرباء تقدم للعملاء ميزانيات تم إعدادها على أساس فردي بدلاً من صيغ سعرية منظمة ومحددة بشكل واضح للمساهمة في التكاليف الرأسمالية. ومن شأن ذلك أن يحد من مساءلة شركات الكهرباء التي تقدم خدمة اقتصادية حيوية، ويعرّض المستهلكين للاستغلال المحتمل. وقد يخفي الارتفاع المفرط في هياكل تكلفة شركة الكهرباء، وفي كثير من البلدان، يفرض على العملاء، وليس شركة الكهرباء، التردد على عدة هيئات حكومية للتنسيق بينها واستصدار الموافقات والتصاريح اللازمة، نتيجة لعدم التنسيق بين شركة الكهرباء وتلك الهيئات الحكومية المعنية الأخرى. وفي الكثير من البلدان متوسطة الدخل، يعاني العملاء دون مبرر من الخطوات الإجرائية المعقدة للحصول على موافقة إدارة المطافئ وعلى المعاينة والتفتيش عليالتوصيلات الكهربائية الداخلية، في حين أن بعض الحكومات في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تطلب هذه المعاينات إطلاقاً.

وتشير هذه النتائج وغيرها إلى أن في مقدور الكثير من الحكومات والجهات التنظيمية أن تعمل على تخفيف هذه العوائق أمام الشركات عن طريق تشجيع إصلاحات إجراءات توصيل الكهرباء. ويمكن لاشتراط المزيد من الشفافية في تسعير توصيلات المرافق وتشجيع تحسين التنسيق بين الهيئات الحكومية أن يشكلا نقطة بداية.

### تنقيح المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين

يُمثل الحفاظ على فرص العمل وخلق الوظائف وأنشطة الأعمال المنتجة أولوية بالنسبة للمعنيين بوضع السياسات في جميع أنحاء العالم، وخاصة في مثل هذه الأوقات. فالقواعد والتشريعات الجيدة المنظمة للعمل تنطوي على مرونة كافية تساعد العاطلين عن العمل حالياً أو العاملين في القطاع غير الرسمي على الحصول على وظائف جديدة في القطاع الرسمي. ومن شأن هذه القواعد والتشريعات، في الوقت نفسه، أن توفر الحماية المناسبة للعاملين حتى لا تتأثر إنتاجيتهم. والواقع أن الوصول إلى نقطة التوازن الصحيح ليس بالمهمة السهلة.

ولإثراء معلومات واضعي السياسات والباحثين، يعمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على تنقيح منهجية مؤشراته المعنية بتوظيف العاملين وتوسيع نطاق مجموعة البيانات. واستناداً إلى آراء مجموعة استشارية من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة والخبراء، يتم وضع حدود جديدة لرصد أدنى مستويات الحماية طبقاً للاتفاقيات ذات العلاقة المنبثقة عن منظمة العمل الدولية ـ كتلك الاتفاقيات الخاصة بالحد الأدنى للأجور، والإجازة السنوية مدفوعة الأجر، والحد الأقصى لعدد أيام العمل في الأسبوع. ويتيح ذلك إطاراً للموازنة بين حماية العاملين والقيود المفروضة على التوظيف في المجالات التي تغطيها المؤشرات. وبالإضافة لذلك، يجري جمع بيانات جديدة عن الإجراءات الحكومية طبقاً لطول مدة الخدمة (9 شهور، سنة واحدة، 5 سنوات، و 10 سنوات). ويعرض الملحق الخاص بتوظيف العاملين النتائج الأولية المستمدة من هذا العمل.

### مبادرات مُكمّلة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال

طبقت مجموعة البنك الدولي مجموعة من المؤشرات المرجعية الإضافية التي تعتبر مُكملة لوجهة نظر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الإطار 1-3). فقاعدة بيانات "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، التي تم تدشينها في مارس/آذار 2010، تقدم لأول مرة مقاييس موضوعية للتمييز في المعاملة على أساس نوع الجنس. ويقدم تقرير الاستثمار عبر الحدود، الذي تم نشره في يوليو/تموز 2010، مقاييس للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال من منظور المستثمرين الأجانب. وتقدم تقارير ممارسة أنشطة الأعمال المعنية على المستوى دون الوطني، وهي التقارير التي بدأ إصدارها في عام 2004، أفكاراً ورؤى بشأن الاختلافات والتباينات بين مناطق البلدان الكبيرة. وتقدم مبادرات أخرى لمجموعة البنك الدولي بيانات تكميلية قيمة مستندة إلى نهج مختلف. ويشمل ذلك استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.

وفي حين يواصل مشروع ممارسة أنشطة الأعمال قياس وتتبع التغييرات الطارئة على الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم من منظور الشركات المحلية، تتيح هذه التقارير وغيرها من مجموعات البيانات قاعدة ثرية لواضعي السياسات والباحثين على حد سواء للاستمرار في اختبار وتحسين فهمهم للإجراءات الفعالة وغير الفعالة، والوقوف على أسباب ذلك.

1. جرى نشر حوالي 656 مقالاً في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 2060 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع (http://scholar.google.com) على شبكة الإنترنت.
2. Klapper, Lewin and Quesada Delgado. (2009). يشير معدل الدخول إلى الشركات المسجلة حديثاً باعتبارها نسبة مئوية من مجموع الشركات المسجلة. وتعرّف كثافة النشاط التجاري بأنها عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18-65 سنة).
3. بيانات منظمة العمل الدولية.
4. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2004ب)؛ ومنظمة العمل الدولية ومؤسسة SERCOTEC (2010، الصفحة 12)؛ جنوب أفريقيا، وزارة التجارة والصناعة (2004، الصفحة 18)؛ الصين، وزارة الدولة للصناعة والتجارة، http://www.saic.gov.cn/english/؛ و(2007) Ayyagari, Beck and Demirgüç-Kunt.
5. Bedi (2009).
6. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تمت تصفية 19077 شركة في عام 2009، بزيادة قدرها 22.8 في المائة عن معدل تصفية الشركات في العام السابق.
7. مؤتمر للبنك الدولي، بعنوان " تجربة سنغافورة: العناصر اللازمة لنجاح التحول الإلكتروني الشامل في عموم البلاد"، سنغافورة، 30 سبتمبر/أيلول 2009.
8. يتتبع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإصلاحات الإجرائية التي تؤثر على الشركات طيلة دورة حياتها ـ من التأسيس إلى التصفية ـ في 174 بلداً أو أكثر منذ عام 2005. وفيما بين عامي 2003 و2005، أضاف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 5 مجالات للتغطية مع زيادة عدد البلدان المشمولة من 133 إلى 174. للمزيد من المعلومات عن الحافز وراء إعداد المقياس الجديد للتغيرات التراكمية على مدى السنوات الخمس الماضية (درجة التغير في التقرير)، انظر تقريراً بعنوان "معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال". وللمزيد من المعلومات عن كيفية بناء هذا المقياس، انظر قسم "ملاحظات على البيانات".
9. البنك الدولي (2009 أ).
10. لاستعراض مجموعة شاملة من الأبحاث المعنية بالإجراءات الحكومية المنظمة لتأسيس الشركات من حيث علاقتها وارتباطها بنواتج اقتصادية مثل الإنتاجية والعمالة، انظر Djankov (2009ب و Motta, Oviedo and Santini (2010). انظر أيضاً: Djankov, McLiesh and Ramalho (2006). ويمكن الاطلاع على المزيد من البحوث على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت: (http://www.doingbusiness.org/).
11. Giné and Love (2006).
12. Aghion and others (2008), Bruhn (2009) (2008), Kaplan, Piedra and Seira (2007) and Cardenas and Rozo.
13. Amin and Ramalho (قيد الإصدار قريباً). باستخدام البيانات الخاصة بحوالي 2100 شركة في 28 بلداً في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، يقارن مؤلفو التقرير التغييرات في إنتاجية العمالة بمرور الوقت في البلدان التي قامت بإصلاحات وتلك التي لم تقم بأية إصلاحات. ويتضح من هذه المقارنة أن للفروق في مستوى التغير في إنتاجية العمالة بين المجموعتين من البلدان دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5 في المائة. ولا تؤثر الفروق في العوامل غير المتغيرة مع الوقت، مثل هيكل الشركة أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على النتائج.
14. مؤسسة التمويل الدولية، "مؤسسة التمويل الدولية تساعد على تبسيط الإجراءات أمام الشركات الجورجية بهدف توفير الوقت والموارد". تمت زيارة الموقع في 20 سبتمبر/أيلول 2010 (http://www.ifc.org/).
15. بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
16. البنك الدولي، (2008).
17. Chhabra (2003) و Amin (2010).
18. لم يتم إدراج أي منهما في الترتيب العام لهذا العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
19. انظر، على سبيل المثال، Calderon and Serven (2003)، Dollar, Hallward-Driemeier and Mengistae (2005)، Reinikka and Svensson (1999)، و Eifert (2007). وباستخدام البيانات على مستوى الشركات، يرى (Limi) ليمي (2008) أن تغلب منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على مشكلات انقطاع التيار الكهربائي يمكن أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بما يتراوح بين 0.5 في المائة إلى 6 في المائة.
20. تمثل الرسوم الثابتة لتوصيل الكهرباء التي يتم حسابها على أساس جداول الرسوم المتاحة للجمهور، في هذه البلدان، أقل من واحد في المائة من مجموع تكلفة التوصيل.

# معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: القياس من أجل تحقيق الأثر

تركز الحكومات الملتزمة بالحفاظ على سلامة اقتصاداتها الوطنية وتوفير الفرص لمواطنيها على ما هو أكثر من مجرد الأوضاع الاقتصادية الكلية. وتولي كذلك اهتماماً بالقوانين والإجراءات والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجديد الاهتمام بأهمية القواعد والإجراءات الحكومية الرشيدة. ففي أوقات الانكماش، يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية السارية المنظمة لأنشطة الأعمال أن تساند عملية التصحيح الاقتصادي. ومن شأن سهولة دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها، والتحلي بالمرونة في إعادة تخصيص الموارد أن يسهل التوقف عن مزاولة الأعمال التجارية التي ضعف الطلب عليها، والبدء في مزاولة أشياء جديدة. ويمكن أن تساهم زيادة وضوح حقوق الملكية وتقوية البنية الأساسية للأسواق (مثل أنظمة المعلومات الائتمانية وأنظمة الضمانات والرهونات) في تعزيز مستوى الثقة في وقت يسعى فيه المستثمرون وأصحاب الأعمال والمشاريع إلى إعادة بناء الاقتصاد.

إلا أنه وحتى وقت قريب، لم تكن هناك مجموعة من المؤشرات العالمية لرصد عوامل الاقتصاد الكلي، وتحليل مدى ملاءمتها. واستندت الجهود الأولى في ثمانينيات القرن العشرين إلى البيانات المبنية على التصورات من الخبراء أو استقصاءات مؤسسات الأعمال التجارية. ورغم أن هذه الاستقصاءات تُعتبر أداة مفيدة لقياس أوضاع الاقتصاد والسياسات، فإن اعتمادها على التصورات وعدم تغطيتها بالكامل للبلدان الفقيرة قد حدّا من فائدتها بالنسبة لعملية التحليل.

وجاء مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي انطلق قبل 9 أعوام، ليخطو خطوة أخرى في هذا الدرب. حيث ينظر التقرير إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على طول مراحل حياتها. ويُعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة (standard cost model) الذي تم إعداده وتطبيقه في بادئ الأمر في هولندا، في الوقت الحالي، الأداتين المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال.[1]

وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في 2003، 5 مجموعات من المؤشرات و 133 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 11 من مجموعات المؤشرات و 183 بلداً. وتم إدراج تسعة مجالات في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. واستفاد المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم.[2] ومازال الهدف الأولي للتقرير قائماً، وهو: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها.

## ما هي المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمّي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري ـ وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما ينظر التقرير في القواعد والإجراءات الحكومية الخاصة بتوظيف العاملين، وكذلك في مقياس جديد خاص بتوصيل الكهرباء.

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة. ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. والهدف هنا هو: إتاحة إجراءات حكومية مصممة بحيث تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها. وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديراً أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions). بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديراً أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لتأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد (one-stop shop).

يتضمّن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات. يعتمد النوع الأول على مطالعات القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة والتعقد في تحقيق أحد الأهداف الإجرائية (مثلاً، منح الصفة الاعتبارية لإحدى منشآت الأعمال). وفي إطار مؤشرات الوقت والحركة، يجري تسجيل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك.[3] وفي هذا الصدد، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يبني على العمل الرائد الذي قام به الخبير الاقتصادي هيرناندو دي سوتو في تطبيق منهج الوقت والحركة الذي كان فردريك تيلور أول من استخدمه، وأدى إلى إحداث ثورة في إنتاج الموديل تي من سيارات فورد (Model T). واستخدم دي سانو De Soto هذا النهج في ثمانينيات القرن العشرين لإظهار العقبات التي تعترض سبيل إقامة مصنع للملابس يقع على أطراف مدينة ليما.[4]

## ما المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

إن معرفة المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تضاهي في أهميتها معرفة المجالات التي يغطيها ـ وذلك لفهم المحددات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

### محدودية النطاق

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على 11 مجالاً، ويهدف على وجه التحديد إلى قياس الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بمراحل حياة إحدى منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى ذلك، فإن التقرير:

- لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين ـ أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية. فهو لا يأخذ بعين الاعتبار، مثلاً، العوامل المتعلقة بالأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد، ومهارات العمل لدى السكان، ومواضع القوة الأساسية لدى المؤسسات أو مستوى نوعية البنية الأساسية.[5] كما أنه لا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- لا يقوم بتقييم جوانب متانة النظام المالي أو الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية.
- لا يغطي جميع الإجراءات الحكومية أو أهدافها في أي بلد. ومع نمو البلدان وتطور التكنولوجيات، يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (acquis) حالياً إلى ما لا يقل عن 14500 قاعدة تشريعية. ويغطي التقرير 11 مجالات من مراحل حياة الشركة من خلال 11 مجموعة مؤشرات محددة. ولا تغطي هذه مجموعة من المؤشرات جميع جوانب الإجراءات الحكومية التي يركز عليها التقرير. فعلى سبيل المثال، لا تغطي المؤشرات الخاص ببدء النشاط التجاري أو حماية المستثمرين جميع الجوانب المتعلقة بالتشريعات التجارية، ولا تغطي مؤشرات توظيف العاملين جميع جوانب القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل. فمجموعة المؤشرات الحالية لا تدرج، مثلاً، المقاييس الخاصة بالإجراءات الحكومية التي تتناول السلامة في أماكن العمل أو الحق في التفاوض الجماعي.

### الاستناد إلى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أساس سيناريوهات حالات معيارية ذات افتراضات محددة. مثلاً، أن تقع الشركة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وبشكل عام، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها. وغالباً ما تعتمد الإحصاءات المتعلقة بالتضخم، مثلاً، على أسعار سلع المستهلكين في عدد قليل من المناطق الحضرية.

وتسمح هذه الافتراضات بإجراء تغطية شاملة، وتعزز من القدرة على إجراء المقارنات، إلا أنها تأتي على حساب العمومية. ويقر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بمحددات اقتصاره على بيانات خاصة بأكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وتتباين الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية ودرجة إنفاذها، بخاصة في الدول الاتحادية والاقتصادات الكبيرة، فيما بين البلدان. وبطبيعة الحال، فإن التحديات القائمة والفرص المتاحة في المدينة التجارية الأكبر حجماً ـ سواء مومباي أو ساو باولو أو نوكوألوفا أو ناسو ـ تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان. وإدراكاً منه باهتمام الحكومات بهذه التباينات، قام فريق ممارسة أنشطة الأعمال بتعزيز مؤشراته العالمية من خلال إجراء دراسات دون الوطنية (على مستوى الولايات والمحافظات والمدن) في بلدان مثل: البرازيل والصين وكولومبيا وجمهورية مصر العربية والهند وإندونيسيا وكينيا والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والفلبين.[6]

أما في المجالات التي تتصف فيها الإجراءات الحكومية بالتعقيد والتباين الشديد، فمن الضروري تحري الدقة في تحديد الحالة المعيارية المستخدمة في بناء مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. وحيثما كان ذلك مناسباً، تفترض الحالة المعيارية وجود شركة ذات مسؤولية محدودة. ويعتبر هذا الاختيار واقعياً في جانب منه: إذ أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي أكثر أشكال شركات الأعمال التجارية شيوعاً في معظم بلدان العالم. ويعكس هذا الاختيار أحد محاور تركيز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وهو: زيادة الفرص أمام مشاريع الأعمال التجارية، حيث يشجع المستثمرون الدخول في مشاريع الأعمال عندما تكون الخسائر المحتملة مقتصرة على مساهماتهم في رأس المال.

### التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد

يفترض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في سياق بناء مؤشراته، أن أصحاب الأعمال على دراية بجميع الإجراءات الحكومية السارية، وأنهم يتقيدون بها. لكن من الناحية العملية، فإنهم قد يمضون وقتاً طويلاً في سعيهم لمعرفة الجهات المختصة والمستندات اللازم استيفاؤها وتقديمها، أو أنهم قد يتفادون الإجراءات المطلوبة قانوناً بشكل تام ـ من خلال مثلاً عدم تسجيل أسمائهم للحصول على رقم الضمان الاجتماعي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ويأتي هذا الطابع غير الرسمي بتكلفة باهظة: فالشركات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد عادة ما تنمو بوتيرة أبطأ كثيراً، وتعاني من ضعف شديد في إمكانية الحصول على الائتمان، وتوظف عدداً أقل من العمالة ـ ويبقى العاملون في هذا القطاع خارج مظلة الحماية التي توفرها نظم وقوانين العمل.[7] ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة العوامل التي تساعد في تفسير أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي، وتتيح لواضعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاح المحتملة. ويتطلب التوصل إلى فهم أكمل لبيئة ممارسة أنشطة الأعمال الأوسع نطاقاً، ومنظور أكثر اتساعاً عن التحديات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتبصرة التي يتيحها التقرير مع البيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل مسوحات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.[8]

## أسباب اختيار محور التركيز هذا

يماثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عمله اختبار نسبة الكولسترول في البيئة الإجرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية. إلا أن اختبار نسبة الكولسترول لا يكشف بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية، لكنه يقيس شيئاً مهماً بالنسبة لصحتنا. كما أنه ينبهنا إلى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكولسترول، ولكن أيضاً صحتنا العامة.

وتتمثل إحدى طرق اختبار ما إذا كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يشكل مؤشراً بديلاً لبيئة ممارسة أنشطة الأعمال الأوسع نطاقاً والقدرة التنافسية، في النظر إلى علاقات الارتباط بين ترتيب مراكز البلدان في هذا التقرير، ومعايير القياس الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الخاصة بقياس تنظيم أسواق المنتجات هي الأقرب لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال من حيث مجالات القياس.[9] وتبلغ علاقة الارتباط بينهما هنا 0.72. أما مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقرير السنوي لاحتساب القدرة التنافسية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري، فلكلاهما نطاق واسع. إلا أن هناك أيضاً علاقة ارتباط قوية بينهما وبين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (0.79 و 0.64 على التوالي).[10]

ويثور أحد الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح حول ما إذا كان للقضايا التي يركز عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أي تأثير على عملية التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سألت دراسة قام بها البنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء زهاء 60 ألف من الفقراء من مختلف أنحاء العالم عن كيف يأملون في الإفلات من براثن الفقر.[11] وكانت الإجابات صريحة لا لبس فيها: فقد علق الرجال

والنساء على السواء آمالهم في المقام الأول على تحقيق دخل من العمل في منشأة أعمال يملكونها هم، أو من فرصة عمل يحصلون عليها. ويقتضي تعزيز النمو ـ وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره ـ توافر بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد ممن لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط تجاري، وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل.

ولا شك أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية. إلا أن ما يصل إلى 80 في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، وتكون المنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة أكبر على معارفك وعلاقاتك واتصالاتك، بدلاً من مهارتك وقدراتك. وعلى النقيض من ذلك، كلما اتصفت الإجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق، أصبح من السهولة لأصحاب المشاريع الطامحين، بغض النظر عن علاقاتهم واتصالاتهم، العمل في إطار سيادة القانون، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة وسبل الحماية التي يكفلها القانون.

ومن هذا المنظور، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يثمّن القواعد الرشيدة بوصفها عنصراً أساسياً في ضمان تكافؤ الفرص أمام فئات المجتمع. كما يتيح أساساً لدراسة الآثار الناشئة عن الإجراءات الحكومية وتطبيقها. فعلى سبيل المثال، وجد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004 أن تسريع إنفاذ العقود التجارية يرتبط بتصوّرات زيادة سبل العدالة القضائية ـ مما يشير إلى أن تأخير العدالة يتساوى مع الحرمان منها.[12]

ولا يزال واضعو السياسات يواجهون تحديات خاصة في سياق الأزمة العالمية الحالية. فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ترى آثار الأزمة المالية وهي تتسرب إلى الاقتصاد الحقيقي، مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدلات البطالة وفقدان الدخل. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام الكثير من الحكومات في تهيئة وظائف وفرص اقتصادية جديدة. لكن لا يتوفر لدى الكثير منها سوى مجال محدود من المالية العامة من أجل الأنشطة الممولة من الموارد العامة، مثل الاستثمار في مقومات البنية الأساسية أو إتاحة شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية الممولة من الموارد العامة. ويمكن أن تكون الإصلاحات الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إصلاح القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، مفيدة لعدة أسباب. ويمكن للإجراءات الحكومية المرنة والمؤسسات المتسمة بالفعالية، بما في ذلك الإجراءات المتسمة بالكفاءة لبدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات، وأنظمة الإعسار أو إشهار الإفلاس الكفؤة، تسهيل إعادة توزيع العمالة ورأس المال. وبينما تقوم الشركات بإعادة البناء والبدء في خلق فرص العمل الجديدة، فإن ذلك سيساعد في وضع الأساس اللازم لتحقيق التعافي الاقتصادي في البلدان. كما يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية المبسطة والتي يسهل الوصول إليها أن تساعد على ضمان تخفيض الحواجز بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية، وإتاحة المزيد من الفرص للفقراء.

## تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة مفيدة للمقارنات المرجعية، وذلك في إطار رصده لبعض الأبعاد الأساسية للقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال. وبالضرورة فإن أية مقارنة مرجعية ـ بالنسبة للأفراد أو الشركات أو البلدان ـ هي إجراء متحيز: فهي صالحة ومفيدة إذا ساعدت على شحذ القدرة على التمييز، لكنها تكون بعيدة عن ذلك إذا حلت محل تلك القدرة.

ولتقرير ممارسة أنشطة الأعمال مأخذان على البيانات التي يتم جمعها: أنه يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد في كل من المجالات الإجرائية الأحد عشر التي يتناولها، كما أنه يتيح مراتب تصنيفية للبلدان بالنسبة لتسعة مجالات، حسب المؤشرات وحسب الترتيب العام.[13] ويجب هنا التحلي بالقدرة على التمييز في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي بلد، وفي تحديد مسار الإصلاح المعقول والممكن سياسياً.

من الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير ـ إذا تم بمعزل عن العوامل الأخرى ـ عن نتائج غير متوقعة. فقد يأتي ترتيب مراكز بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات. بل ويمكن، في بعض الأحيان، أن تأتي بعض البلدان التي حققت معدل نمو سريع أو استقطبت قدراً كبيراً من الاستثمارات في مراكز متأخرة عن غيرها من البلدان التي تبدو أقل ديناميكية.

وبالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاحات، فإن مقدار التحسّن في البيئة الإجرائية بالنسبة لأصحاب المشاريع المحليين يفوق في أهميته ترتيبها النسبي. وللمساعدة في تقييم هذه التحسينات، يقدم تقرير هذا العام مقياساً جديداً (درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال) يتيح للبلدان إمكانية المقارنة بين وضعها اليوم وما كانت عليه قبل خمسة أعوام. ويبين مقياس التغيرات التراكمية الذي يغطي خمس سنوات حجم الإصلاحات التي قامت بها البلدان في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال مع مرور الوقت (للمزيد من التفاصيل، انظر قسم "ملاحظات على البيانات"). ويكمل المقياس الجديد الترتيب السنوي للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يقارن بين البلدان في لحظة معينة من الوقت.

وخلال تطورها ونموها، تدعم البلدان إجراءاتها الحكومية وتسن المزيد منها بغرض حماية المستثمرين وحقوق الملكية. وتجد ـ في أثناء ذلك ـ سبلاً أكثر كفاءة لتطبيق الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء تلك التي عفا عليها الزمن. وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير هنا: أن الاقتصادات الديناميكية والآخذة في النمو تواصل إصلاح إجراءاتها الحكومية وتحديثها، وطرق تطبيقها، في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد إجرائية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

## تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ـ دليل المستخدم

يمكن للبيانات الكمّية والمقارنات المرجعية أن تكونا عاملين نافعين في حفز النقاش حول السياسات العامة، وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد البلدان التي يمكن لواضعي السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة. وتتيح تلك البيانات أيضاً أساساً لتحليل كيفية مساهمة المناهج المختلفة بشأن السياسات ـ وإصلاحات السياسات المختلفة ـ في تحقيق النتائج المرجوة، مثل تعزيز القدرة التنافسية، والنمو، وزيادة فرص العمل ومستوى الدخل.

وقد أتاحت ثماني سنوات من بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة متنامية من البحوث عن كيفية ارتباط الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ـ والإصلاحات ذات الصلة بتلك المؤشرات ـ بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة. وقد جرى نشر حوالي 656 مقالاً في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 2060 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar على شبكة الإنترنت.[14] وتشمل الاستنتاجات المستخلصة ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط بين خفض الحواجز أمام تأسيس الشركات و صغر حجم القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.[15]
- من شأن انخفاض تكلفة الدخول إلى الأسواق تشجيع تنظيم مشاريع الأعمال وتعزيز إنتاجية الشركات والحد من الفساد.[16]
- من شأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة.[17]
- تشكل جودة بيئة التعاقدات لأي بلد مصدراً للمزايا التنافسية في أنماط التجارة. إذ تتخصص

البلدان التي لديها مستوى جيد من إنفاذ العقود في الصناعات التي تكون الاستثمارات فيها القائمة على العلاقات أكثر أهمية.[18]

- توجد علاقة ارتباط بين زيادة تبادل المعلومات عبر مراكز المعلومات الائتمانية من جهة، وارتفاع ربحية البنوك وانخفاض مستوى المخاطر من جهة أخرى.[19]

كيف تستخدم الحكومات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؟ يتمثل رد الفعل الشائع في العادة في طرح أسئلة حول نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ومدى ملاءمتها، وكيفية حساب النتائج. رغم ذلك، فإن النقاش الدائر يمضي في العادة إلى مناقشة أكثر عمقاً تستكشف مدى ملاءمة هذه البيانات للبلد المعني والمجالات التي قد يكون إصلاح الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال فيها مفيداً ومجدياً.

ونقطة البدء عند معظم القائمين بالإصلاح هي السعي للحصول على أمثلة، وهنا يأتي دور التقرير في المساعدة (الإطار 2-1). فمثلاً، استخدمت المملكة العربية السعودية قانون الشركات الفرنسي كنموذج لتنقيح القانون الساري لديها. وتطلعت بلدان عدة في أفريقيا إلى موريشيوس ـ وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ـ كمصدر للممارسات الجيدة للإصلاح. وما قاله لويس غويليرمو بلانا، وزير التجارة والصناعة والسياحة السابق في كولومبيا:

"إن الأمر ليس كخَبز كعكة تتبع خلالها خطوات الوصفة الخاصة بها. كلا. إننا جميعاً مختلفون. لكن، بوسعنا أخذ أشياء محددة، ودروس أساسية بعينها، وتطبيقها، والنظر فيما إذا كانت ناجحة في بيئتنا أم لا".

على مدى السنوات الثماني الماضية، نفذت الحكومات عدداً كبيراً من الأنشطة في إصلاح البيئة الإجرائية لصالح منشآت الأعمال المحلية. وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متداخلة مع برامج إصلاح أوسع نطاقاً تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، كما هو الحال على سبيل المثال في كولومبيا وكينيا وليبريا. وفي إطار هيكلة برامجها الإصلاحية الخاصة ببيئة ممارسة أنشطة الأعمال، استخدمت الحكومات مصادر متعددة للبيانات والمؤشرات. واستجابت البلدان القائمة بالإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح، الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر بشأن عملية الإصلاح. وبهدف حوار مجموعة البنك الدولي مع الحكومات حول مناخ الاستثمار إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات، وشحذ القدرة على التمييز، وتجنب التركيز الضيق على تحسين المراكز الترتيبية للتقرير، وتشجيع القيام بإصلاحات واسعة النطاق من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار.

## منهجية إعداد التقرير والبيانات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام 183 بلداً ـ منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر بلدان العالم فقراً التي لا يتوافر بشأنها بيانات أو يتوافر منها قدر ضئيل فقط. وتستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية، بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، انظر قسم ملاحظات على البيانات).

### مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند معظم المؤشرات إلى القوانين والإجراءات الحكومية، كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كتابة، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجداول الرسوم ذات الصلة، بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها.

وبالنسبة لبعض المؤشرات ـ مثلاً المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء وإنفاذ العقود وتصفية النشاط التجاري ـ فإن جانباً من عنصر التكلفة (حيث لا توجد جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من عدم الموضوعية. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بصورة منتظمة بهذه المعاملات. وباتباع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل تأسيس شركة وتشغيلها وفقاً للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ونمطية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.

وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، ساعد أكثر من 11 ألف مهني في 183 بلداً في توفير البيانات التي تثري معلومات مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 8200 مهني. ويدرج الجدول 1-14 عدد المشاركين في الإجابة على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات. ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة

الإطار 2-1

**كيف استخدمت البلدان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في برامجها الخاصة بالإصلاحات الإجرائية**

لضمان تنسيق جهود الإصلاح فيما بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية، شكلت بلدان مثل كولومبيا ورواندا وسيراليون لجاناً معنية بالإصلاحات الإجرائية تستخدم مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال كأحد المدخلات لإثراء برامجها التي تستهدف تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى رؤساء هذه البلدان. وقد أنشأ أكثر من 20 بلداً آخر لجاناً كهذه على المستوى الوزاري. ومن هذه البلدان: الهند وماليزيا وتايوان (الصين) وفييتنام في شرق وجنوب آسيا؛ وجمهورية مصر العربية والمغرب والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيز ومولدوفا وطاجيكستان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وكينيا وليبريا وملاوي وزامبيا في أفريقيا جنوب الصحراء؛ وغواتيمالا والمكسيك وبيرو في أمريكا اللاتينية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تستخدم رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لتحديد المجالات المحتملة لإصلاحات الإجراءات الحكومية، وتشجيع البلدان التي يمكنها مساعدة غيرها على تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال لديها، ووضع أهداف محددة قابلة للقياس. وفي عام 2009، أطلقت الرابطة خطة العمل المعنية بتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال بهدف تخفيض تكلفة مزاولة الأعمال التجارية وجعلها أكثر سرعة وسهولة في المنطقة بواقع 25 في المائة بحلول عام 2015. وحدد المخططون، بناء على مسح استقصائي للشركات، خمسة مجالات ذات أولوية، هي: بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، وإنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود واستخراج التراخيص. وتمثلت الخطوتان التاليتان في: قيام البلدان الأعضاء بالرابطة بتحديد الأهداف بغرض قياس النتائج، واختيار البلدان الرائدة كاليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة، ووضع برامج من أجل تنمية القدرات اللازمة لتطبيق الإصلاحات الإجرائية في هذه المجالات.[1]

1. محمد نور (المدير التنفيذي لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ)، كلمة له في اجتماع على مائدة الإفطار لمجلس الأعمال المشترك بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ونيوزيلندا، أوكلاند، نيوزيلندا، 25 مارس/آذار 2010، http://www.apec.org.

الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون في الاستقصاءات مهنيين أو موظفين عموميين ـ ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والتنظيمية التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إسداء المشورة بشأنها. وبالنظر إلى التركيز على الترتيبات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، فإن معظم المشاركين يعملون في سلك المحاماة. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء.

يتعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع المنهج الخاص باستقصاءات منشآت الأعمال أو الشركات التي تعكس في الغالب تصورات وتجارب منفردة لمنشآت الأعمال. فالمحامي المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100 – 150 شركة سنوياً يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب عمل الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى قاضي التفليسة الذي يبت في عشرات القضايا سنوياً رؤى أكثر تبصراً ونفاذاً عن إجراءات الإفلاس من أية شركة قد مرت بهذا الإجراء.

### تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة. ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات، مما يضمن الدقة الأكاديمية. وقد جرى نشر ثمان من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجلات اقتصادية بارزة.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية، وباحتساب المراكز الترتيبية. وتم التطرق إلى مناهج أخرى، منها استخدام أسلوبي المُركبات الأساسية والمُركبات غير المشاهدة. وتبين أن المنهجين يحققان نتائج مطابقة تقريباً لنتائج أسلوب المتوسط البسيط. وتتيح مجموعات المؤشرات التسع المدرجة هذا العام في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تغطية كافية وواسعة النطاق في مختلف المجالات. ولذا يتم استخدام أسلوب المتوسط البسيط.

### إدخال تحسينات على منهجية التقرير وتنقيحات البيانات

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين. وجرى إدخال تغييرات استجابة بشكل رئيسي لاقتراحات البلدان. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات، بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب الأعمال المحتملين. وفي البداية، كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. ولبيان هذا الحاجز المحتمل القائم أمام دخول منشآت الأعمال، جرى استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال منذ 2004.

يشمل تقرير هذا العام تغيرات في المنهجية الأساسية لمجموعة من المؤشرات تتعلق بتوظيف العاملين، وبغرض قياس التوازن بين حماية العاملين ونظم وقوانين العمل والعمال المتسمة بالكفاءة التي تشجع خلق الوظائف، قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بإدخال سلسلة من التعديلات على المنهجية الخاصة بإعداد مؤشرات توظيف العاملين خلال السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك في تقرير هذا العام. ورغم أن هذه العملية مازالت مستمرة، فقد استبعد البنك الدولي المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين باعتبارها أحد المعالم الأساسية في استبيانه المعني بتقييمات السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA)، وأصدر تعليمات لموظفيه بالتوقف عن استخدام هذه المؤشرات كأساس لتقديم المشورة بشأن السياسات، أو لتقييم برامج التنمية أو إستراتيجيات المساعدة في البلدان. ويحدد البنك الدولي في إحدى المذكرات الصادرة إلى جهاز الموظفين في أكتوبر/ تشرين الأول 2009 المبادئ التوجيهية لاستخدام هذه المؤشرات.[20]

علاوة على ذلك، تعمل مجموعة البنك الدولي مع فريق استشاري ـ يشمل محامين في مجال قوانين العمل والعمال، وممثلين عن الشركات والعاملين، وخبراء من منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، لمراجعة هذه المنهجية واستطلاع مجالات البحث في المستقبل.[21] واجتمع هذا الفريق عدة مرات في السنة الماضية، وأتاحت الإرشادات التي أصدرها الأساس اللازم لإجراء عدة تغييرات في المنهجية، جرى تنفيذ بعضها في تقرير هذا العام. وبالنظر إلى أن عملية التشاور والتغييرات اللاحقة في هذه المنهجية لم تكتمل بعد، فإن تقرير هذا العام لم يعرض الترتيب التصنيفي للبلدان على أساس مؤشرات توظيف العاملين، ولم يدرج هذا المجال في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. لكنه يعرض البيانات التي تم جمعها من أجل هذه المؤشرات. ويمكن الاطلاع على البيانات الإضافية الخاصة بنظم وقوانين العمل والعمال التي تم جمعها على موقع التقرير على شبكة الإنترنت.[22]

وتراعي التغييرات التي أُدخلت حتى الآن في منهجية إعداد مؤشرات توظيف العاملين المستويات الدنيا لتوفير سبل الحماية للعاملين بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، وكذلك المستويات المفرطة من نظم وقوانين العمل والعمال التي يمكن أن تشكل عقبة أمام خلق فرص العمل. ويتيح الحد الأدنى والحد الأقصى في مجالات ـ كالأجازة السنوية المدفوعة الأجر، وأيام العمل في الأسبوع، والحد الأدنى للأجور ـ إطار عمل من أجل تحقيق التوازن في سبل حماية العاملين ضد القيود المفرطة في نظم وقوانين العمل والعمال (انظر قسم "ملاحظات على البيانات").

كما يواصل التقرير الاستفادة من المناقشات مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجية، بما في ذلك المشاركين في مؤتمر "الحوار الدولي حول القضايا الضريبية" بشأن أدوات المسح الاستقصائي ومنهجيته.

ويجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في حواشي البيانات، وكذلك في موقع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيحات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.

ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيحات البيانات في قسم ملاحظات على البيانات بالتقرير وكذلك على الموقع الإلكتروني. كما تتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعتراضات على البيانات المنشورة. وفي حال ثبوت أية أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجرى تصحيحها على وجه السرعة.

1. النموذج المعياري لاحتساب التكلفة هو منهجية كمّية لتحديد الأعباء الإدارية التي تفرضها الإجراءات الحكومية على منشآت الأعمال. ويمكن استخدام هذه الطريقة في قياس أثر أي قانون منفرد أو مجالات مختارة من تشريع ما أو في إجراء قياس أساسي لجميع التشريعات في أحد البلدان.
2. شمل ذلك استعراضاً قامت به مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008)، وكذلك المساهمات المستمرة من مؤتمر "الحوار الدولي حول القضايا الضريبية".
3. يتم سنوياً إجراء مسح استقصائي يشارك فيه خبراء محليون في 183 بلداً بغرض جمع البيانات وتحديثها. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء الخبراء المحليين الذين شاركوا في هذا المسح من كل بلد على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت: (http://www.doingbusiness.org/).
4. De Soto (2000).
5. تأخذ المؤشرات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء والمؤشرات التجريبية بشأن توصيل الكهرباء بعين الاعتبار محدودية جوانب البنية الأساسية في بلد ما، ومن ذلك النقل الداخلي للسلع، وتوصيلات المرافق لمنشآت الأعمال.
6. http://www.doingbusiness.org/Subnational/.
7. Schneider (2005).
8. http://www.enterprisesurveys.org.
9. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "الصفحة الرئيسية لمؤشرات تنظيم أسواق المنتجات"، http://www.oecd.org/.
10. يستخدم تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، جزءاً من مجموعات بيانات تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة ببدء النشاط التجاري، وتوظيف العاملين، وحماية المستثمرين، والحصول على الائتمان (الحقوق القانونية).
11. Narayan وآخرون، (2000).
12. البنك الدولي، (2003).
13. لا يعرض تقرير هذا العام الترتيب التصنيفي للبلدان على أساس المؤشرات التجريبية لتوصيل الكهرباء أو مؤشرات توظيف العاملين. كما أنه لم يدرج هذين المجالين في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
14. http://scholar.google.com.
15. مثلاً، Masatlioglu and Rigolini (2008)، Kaplan, Piedra and Seira (2007)، Ardagna and Lusardi (2009)، و Djankov (2009ب).
16. مثلاً، Alesina and others (2005)، Perotti and Volpin (2004)، Klapper, Laeven and Rajan (2006)، Fisman and Sarria-Allende (2004)، Antunes and Cavalcanti (2007)، Barseghyan (2008)، Djankov وآخرون (2010)، و Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009).
17. مثلاً، Freund and Bolaky (2008)، Chang, Kaltani and Loayza (2009)، و Helpman, Melitz and Rubinstein (2008).
18. Nunn (2007).
19. Houston وآخرون (2010).
20. البنك الدولي (2006 هـ).
21. للاطلاع على اختصاصات صلاحيات الفريق الاستشاري وتكوينه، انظر "الفريق الاستشاري المعني بمؤشر توظيف العاملين بمشروع ممارسة أنشطة الأعمال" على الموقع: http://www.doingbusiness.org.
22. http://www.doingbusiness.org.

# ملاحظات على البيانات

تقيس المؤشرات التي تم عرضها وتحليلها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية ـ وتأثير ذلك على أداء منشآت الأعمال، ولا سيما الشركات المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم. أولاً، توثق هذه المؤشرات درجة تعقد الإجراءات الحكومية، مثل عدد الإجراءات اللازم استيفاؤها لبدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) أو تسجيل الملكية التجارية أو نقلها. ثانياً، تقيس تلك المؤشرات النتائج المترتبة على الالتزام بمتطلبات الإجراءات الحكومية، مثل الوقت والتكلفة اللازمين لإنفاذ عقد ما، أو إشهار الإفلاس، أو التجارة عبر الحدود. وثالثاً، تقيس هذه المؤشرات نطاق وسائل الحماية القانونية للملكية، مثلاً، حماية المستثمرين ضد قيام أعضاء مجالس إدارة الشركات بسلب ونهب أصولها، أو نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات عينية وفقاً لقوانين المعاملات المكفولة بضمانات. ورابعاً، توثق مجموعة من المؤشرات العبء الضريبي الواقع على

الجدول 14-1

**كم عدد الخبراء الذين تم التشاور معهم في إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟**

| مجموعة المؤشرات | عدد الجهات المشاركة |
|---|---|
| • بدء النشاط التجاري | 1,406 |
| • استخراج تراخيص البناء | 605 |
| • تسجيل الملكية | 1,128 |
| • الحصول على الائتمان | 1,127 |
| • حماية المستثمرين | 874 |
| • دفع الضرائب | 891 |
| • التجارة عبر الحدود | 1,279 |
| • إنفاذ العقود | 984 |
| • تصفية النشاط التجاري | 852 |
| • توصيل الكهرباء | 602 |
| • توظيف العاملين | 862 |

منشآت الأعمال. وأخيراً، تقيس مجموعة المؤشرات مختلف جوانب القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

تجدر الإشارة إلى أن كافة مجموعات المؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2011 هي خاصة بشهر يونيو/حزيران 2010.[1]

## المنهجية

يتم جمع بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بطريقة موحدة. بداية، يقوم فريق إعداد التقرير بالتعاون مع مستشارين أكاديميين بتصميم نموذج الاستقصاء، الذي يستخدم دراسة حالة بسيطة لشركة ما لضمان إمكانية المقارنة فيما بين البلدان وعبر الوقت ـ وذلك باستخدام افتراضات حول الشكل القانوني لتلك الشركة وحجمها، وموقعها، وطبيعة عملياتها. ويقوم على إجابة تلك الاستقصاءات أكثر من 8200 خبير محلي ـ من بين محامين، واستشاريي أعمال، ومحاسبين، ووكلاء شحن، ومسؤولين حكوميين، وغيرهم من المهنيين ـ ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية أو إسداء المشورة بشأنها (الجدول 14-1). وقد عقد فريق إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدة جولات تفاعلية مع هؤلاء الخبراء، وشمل ذلك إجراء محادثات هاتفية جماعية، وتبادل المراسلات الكتابية، وزيارات ميدانية من جانب فريق العمل. كما قام أعضاء فريق إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 بزيارة 33 بلداً للتحقق من دقة البيانات والاستعانة بالمشاركين في الاستقصاءات. وتخضع البيانات المأخوذة من تلك الاستقصاءات لاختبارات متعددة للتأكد من سلامتها ودقتها، الأمر الذي أدى إلى إجراء عدة تنقيحات أو التوسع في المعلومات التي يتم تجميعها.

تتيح الطريقة المنهجية لإعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العديد من المزايا. فهي تتسم بالشفافية، وتستخدم معلومات مستقاة من الواقع حول ما تنص عليه القوانين والإجراءات الحكومية، كما أنها تفسح المجال لأشكال متنوعة من التفاعل مع المشاركين المحليين في الاستقصاءات، مما يضمن الدقة من خلال توضيح أي فهم خاطئ للأسئلة. ولا يشكل سحب عينات ممثلة لإجابات المشاركين في الاستقصاءات أية مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والإجراءات الحكومية والإجابات ذات الصلة، ومن ثم إخضاعها للفحص والاختبار للتأكد من دقتها. وهذه الطريقة المنهجية غير مكلفة وسهلة التكرار، ولذلك فمن الممكن جمع البيانات من عينة كبيرة من البلدان. وبالنظر إلى استخدام افتراضات معيارية في عملية جمع البيانات، يمكن تطبيق المقارنات والمعايير المرجعية على جميع البلدان المشمولة في هذا التقرير. وأخيراً، لا تكتفي هذه البيانات بتسليط الضوء على حجم عقبات إجرائية محددة تواجه أنشطة الأعمال فحسب، بل إنها تحدد أيضاً مصادرها، وتشير إلى الإصلاحات التي يمكن القيام بها.

## محددات القياس

للطريقة المنهجية المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خمسة محددات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير هذه البيانات. أولاً، تشير البيانات المجمعة إلى منشآت الأعمال في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وقد لا تكون ممثلة للإجراءات الحكومية السارية في مدن أخرى من هذا البلد. ولمعالجة ذلك، جرى إعداد مؤشرات لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني (Subnational) لستة بلدان في 2010/2009: إكوادور وباكستان وكينيا ومدغشقر والنيجر وروسيا.[2] وجرى إصدار تقرير موجز عن مدينة زنجبار، تنزانيا، في 2010/2009. ويجري حالياً إعداد دراسة على المستوى دون الوطني في الفلبين. كما يجري إعداد تقرير مختصر عن مدينة جوبا، بجنوب السودان، وتم الشروع في إعداد تقرير إقليمي في جنوب شرق أوروبا يغطي سبعة بلدان ـ ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود ـ بالإضافة إلى 16 مدينة. ويجري دورياً وبصورة متزايدة تحديث بيانات هذه الدراسات بغرض قياس التقدم المحرز مع مضي الوقت، أو توسيع نطاق التغطية الجغرافية لتشمل مدناً أخرى. وهذا هو واقع الحال هذه السنة بالنسبة للدراسات دون الوطنية الخاصة بكل من كولومبيا ونيجيريا وباكستان والفلبين، وللدراسة الإقليمية الخاصة بجنوب شرق أوروبا. وتشير هذه الدراسات دون الوطنية إلى وجود فروقات كبيرة في مدى سرعة وتيرة الإصلاحات وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيما بين المدن داخل البلد الواحد.

ثانياً، غالباً ما تركز هذه البيانات على شكل محدد من منشآت الأعمال ـ وهو بشكل عام الشركات ذات المسؤولية المحدودة (أو كيان اعتباري معادل لها) المقيدة بحجم معين ـ وقد لا تكون تلك البيانات ممثلة للإجراءات الحكومية السارية على الأشكال الأخرى لمنشآت الأعمال، كشركات الأفراد. ثالثاً، تشير المعاملات الوارد توصيفها في سيناريو الحالة المعيارية إلى مجموعة محددة من القضايا، وقد لا تكون معبرة عن المجموعة الكاملة للقضايا التي تواجهها إحدى منشآت الأعمال. رابعاً، تنطوي مقاييس الوقت على عنصر الاستعانة بالرأي الشخصي للخبراء المشاركين في استيفاء الاستقصاءات. وعندما تشير المصادر إلى تقديرات مختلفة، فإن المؤشرات الخاصة بالوقت الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تمثل القيم المتوسطة المأخوذة من العديد من الإجابات التي يتم تقديمها في إطار افتراضات دراسة الحالة المعيارية.

وأخيراً، فإن الطريقة المنهجية للتقرير تفترض أن لدى منشأة الأعمال معلومات كاملة بشأن الإجراءات المطلوب استيفاؤها، وأنها لا تقوم بإضاعة الوقت عند استيفاء تلك الإجراءات. وفي الواقع العملي، فإن استيفاء إجراء ما قد يستغرق وقتاً أطول إذا لم تتوافر لدى منشأة الأعمال المعلومات اللازمة أو إذا لم تكن قادرة على متابعة ذلك الإجراء بصورة فورية. وفي المقابل، فإن منشأة الأعمال قد تقرر غض الطرف عن بعض الإجراءات المرهقة. ولكلا السببين، فإن فترات التأخير الوارد ذكرها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 ستختلف عن إشارات أصحاب الأعمال والمشاريع التي وردت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال أو الاستقصاءات الأخرى للتصورات والآراء.

## التغيرات التي طرأت على طريقة القياس

جرى هذا العام تحديث منهجية التقرير الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين بتوجيه من فريق استشاري من أصحاب المصلحة والخبراء المعنيين.[3] ولم يتم هذا العام إدراج المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وفيما يلي التغييرات التي تم الاتفاق عليها حتى تاريخ نشر التقرير: تم تغيير طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم حصول بلد ما على أعلى تقدير إذا لم يوجد لديه حد أدنى للأجور، أو إذا كان القانون ينص على آلية إجرائية غير مطبقة في الواقع العملي خاصة بتعيين الحد الأدنى للأجور التي نص عليها القانون، أو إذا لم يكن هناك سوى حد أدنى صوري للأجور، أو إذا كان الحد الأدنى للأجور لا يسري إلا على القطاع العام. وتم وضع حد أدنى للأجازة السنوية المدفوعة، وسقف لأيام العمل المسموح بها أسبوعياً، وذلك لضمان عدم حصول أي بلد على درجات تقديرية نتيجة للمرونة المفرطة في هذين المجالين. وأخيراً، تم تغيير طريقة حساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة وفترة الأجازة السنوية بالنسبة لمؤشر صرامة ساعات العمل، بحيث تشير إلى متوسط القيمة لأي عامل له مدة خدمة تمتد لعام واحد، وأي عامل له مدة خدمة تمتد لخمسة أعوام، وعشرة أعوام، وذلك بدلاً من القيمة لعامل له مدة خدمة تمتد لعشرين عاماً.

## سمات الاقتصاد

### متوسط الدخل القومي للفرد

يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 البيانات الخاصة بمتوسط الدخل القومي للفرد لعام 2009 الواردة في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2010 الصادرة عن البنك الدولي. ويتم احتساب الدخل باستخدام طريقة الأطلس (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وفيما يتعلق بمؤشرات التكلفة المعبر عنها كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد، فإن التقرير يستخدم إجمالي الدخل القومي لعام 2009 مقوماً بوحدات الدولار الأمريكي كقاسم مشترك. ولم تتوافر بيانات عن إجمالي الدخل القومي من البنك الدولي لكل من أفغانستان وجزر البهاما والبحرين وبليز وقبرص وإريتريا وغيانا وهايتي وهونغ كونغ الصينية ومدغشقر ونيوزيلندا وعمان وبورتو ريكو وقطر والمملكة العربية السعودية وسورينام وسويسرا وتايوان (الصين) وتيمور ليشتي والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة وزمبابوي. وفي تلك الحالات، جرى استخدام البيانات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي ومعدلات النمو الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، والموجزات القطرية لشعبة أبحاث مجلة الإيكونوميست.

### المنطقة وفئة الدخل

يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التصنيفات حسب المناطق وفئات الدخل الخاصة بالبنك الدولي، والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.worldbank.org/data/countryclass. ولا يعين البنك الدولي تصنيفات إقليمية للبلدان مرتفعة الدخل. ولأغراض هذا التقرير، يتم استخدام التصنيف "الإقليمي" للبلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). وتشمل الأشكال والجداول التي تعرض المتوسطات الإقليمية بلداناً من جميع فئات الدخل (البلدان منخفضة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل).

### السكان

يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 إحصاءات السكان في منتصف عام 2009 حسبما وردت في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2010.

## التحديات ذات الصلة بالبيانات وعمليات التنقيح

يمكن الاطلاع على معظم القوانين والإجراءات الحكومية التي تستند إليها بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على موقع التقرير على: http://www.doingbusiness.org. ويتم إصدار جميع استقصاءات العينات والتفاصيل التي تستند إليها مؤشرات التقرير على هذا الموقع. ويمكن توجيه أي أسئلة بشأن الطريقة المنهجية لهذا التقرير والتحديات المتعلقة بالبيانات عبر نافذة "اطرح سؤالاً" على الموقع: http://www.doingbusiness.org.

ينشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 8967 مؤشراً سنوياً. ولوضع تلك المؤشرات، يقيس الفريق أكثر من 52 ألف نقطة بيانات مرجعية، تتاح جميعها على موقع التقرير على شبكة الإنترنت. ويمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يوفر موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعات بيانات تاريخية معدلة بما يتلائم مع التغييرات في المنهجية، وأي تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيحات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية. وكان معدل التصحيح بين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 في حدود 5.7 في المائة.

## مقياس التغير التراكمي لخمس سنوات: درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال

يطبق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 معياراً جديداً لتوضيح كيفية تغير البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، بالقيمة المطلقة، في كل بلد على مدى السنوات الخمس الأخيرة منذ إصدار التقرير عام 2006. ويسمى هذا المقياس درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال (DB change score). وفي المجالات التسعة للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال المدرجة في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير عام 2011، بحسب المعيار الجديد نقطة محايدة إذا لم تكن هناك تغيرات في البيانات الأساسية، ونقطة موجبة للتغيرات التي تؤدي إلى تحسينات في المؤشرات، ونقطة سلبية بالنسبة للتغيرات التي لها تأثير سلبي على المؤشرات.

ويكمل هذا المعيار الترتيب العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن مستوى الأداء الحالي لكل بلد على المؤشرات قياساً على أداء جميع البلدان الأخرى المشمولة في عينة التقرير. ومن خلال إظهار التغير المطلق عبر الوقت، يوضح هذا المعيار لكل بلد حجم التغير الذي طرأ على بيئته الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال حسبما تقيسها مؤشرات التقرير، وذلك مقارنة بمستواها قبل خمسة أعوام. ويتم إعطاء البلدان التي حققت أكبر تغير تراكمي في السنوات الخمس السابقة أعلى درجة تغيير في ممارسة أنشطة الأعمال.

ويتم بناء درجة التغير في ممارسة أنشطة الأعمال في أربع خطوات.

1. كخطوة أولى، يتم حساب الفرق المطلق في النقاط لكل من المؤشرات الفرعية للمجالات التسعة التي يغطيها التقرير والتي يبلغ عددها 28 مؤشراً. فعلى سبيل المثال، هناك أربعة مؤشرات فرعية بالنسبة لبدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات): الإجراءات والوقت والتكلفة (معبراً عنها كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد) والشرط المتعلق بالحد الأدنى من رأس المال المدفوع (معبراً عنه كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد). ويتم حساب التغيرات السنوية المطلقة على أساس كل بلد على حدة بالنسبة لكل من هذه المؤشرات. فعلى سبيل المثال، إذا استغرقت عملية بدء النشاط التجاري في بلد ما 200 يوم وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006، و 50 يوماً فقط في تقرير عام 2007، سيتم تسجيل تغير بواقع 150 لهذا البلد. أما إذا حدث تغير سلبي واستغرقت هذه العملية 350 يوماً، فسيتم بدلاً من ذلك تسجيل تغير مقداره سالب 150.

2. وللسماح بتجميع البيانات عبر جميع المؤشرات، يتم وضع نتائج كل مؤشر بصورة مماثلة من خلال توحيد قيم التغير على مقياس من 0 – 1، حيث تشير القيمة الأعلى إلى أن البلد المعني حقق أكبر تحسن مطلق على مؤشر محدد مقارنة بالبلدان الأخرى. وكخطوة ثانية، تتم إعادة تحديد مقياس القيم مرة أخرى حتى يمكن الإشارة إلى أي انخفاض في أي مؤشر باحتساب نقطة سلبية، وإلى أي تحسن باحتساب نقطة موجبة. ويشير التقدير "صفر" إلى عدم حدوث أي تغير.[4]

3. ولتوضيح التغير عبر جميع المجالات التسعة للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، يتم الحصول على متوسط بسيط لجميع الدرجات التقييمية لمختلف المؤشرات، وذلك بغرض حساب المقياس السنوي للتغيير بالنسبة لكل بلد. ويتبع هذا المعيار، من خلال استخدام المتوسط البسيط، النهج المستخدم في ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

4. وأخيراً، يتم جمع درجات مقاييس التغير السنوي لكل بلد بغرض توضيح التغير التراكمي في بيئته الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال على مدى السنوات الخمس الماضية.

## ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يرتب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال البلدان من 1 إلى 183. ويتم حساب هذا المؤشر، بالنسبة لكل بلد، على أساس المتوسط البسيط لترتيبه المئيني (Percentile Rankings) في كل موضوع من المجالات التسعة التي يغطيها المؤشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري. والترتيب الذي يحتله البلد في كل من تلك المجالات هو عبارة عن المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الجدول 14-2).

فإذا لم تتوافر في بلد ما أي قوانين أو إجراءات حكومية تغطي مجالاً معيناً ـ كإشهار الإفلاس على سبيل المثال ـ يحصل هذا البلد على درجة "غير مطبق". وكذلك يحصل البلد على درجة "غير مطبق" أو "غير ممكن" في حالة عدم استخدام الإجراءات الحكومية بالرغم من وجودها، أو في حالة وجود إجراء حكومي متناقض يحظر هذه الممارسات. وفي كلتا الحالتين، فإن علامة "غير مطبق" تهوي بذلك البلد إلى أدنى ترتيب على المؤشر المعني.

وفيما يلي مثال على كيفية بناء الترتيب. في أيسلندا، تستغرق عملية بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركة) 5 إجراءات، و 5 أيام، وتبلغ قيمة المصروفات ما نسبته 2.3 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. ويبلغ شرط الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ما نسبته 11.97 في المائة من

الجدول 14-2

**ما هي المؤشرات التي يتألف منها ترتيب البلدان؟**

| | |
|---|---|
| **بدء النشاط التجاري** | **دفع الضرائب** |
| • الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال المدفوع المتعلقة ببدء النشاط التجاري | • عدد مدفوعات الضرائب، والوقت اللازم لإعداد الإقرارات وسداد الضرائب، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح قبل تحمل العبء الضريبي |
| **استخراج تراخيص البناء** | **التجارة عبر الحدود** |
| • الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، والقيام بعمليات التفتيش، وتوصيل خدمات المرافق | • المستندات والوقت والتكلفة المتعلقة بإتمام التصدير والاستيراد |
| **تسجيل الملكية** | **إنفاذ العقود** |
| • الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار تجاري | • الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتسوية نزاع تجاري |
| **الحصول على الائتمان** | **تصفية النشاط التجاري** |
| • مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية | • معدل استرداد الدين في حالات الإفلاس |
| **حماية المستثمرين** | |
| • مؤشر قوة حماية المستثمرين:مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى. | |

متوسط الدخل القومي للفرد. وفي تلك المؤشرات الأربعة، يأتي ترتيب أيسلندا في المئين الثالث عشر، والرابع، والخامس عشر، والثالث والستين على التوالي. وعلى ذلك، فإن متوسط ترتيب أيسلندا يأتي في المئين الرابع والعشرين على مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري. ويأتي ترتيبها في المئين الخمسين على مؤشر حماية المستثمرين، والأربعين على مؤشر التجارة عبر الحدود، والعاشر على مؤشر إنفاذ العقود، والتاسع على مؤشر تصفية النشاط التجاري، إلخ. ويشير الترتيب الأعلى للبلدان إلى أن الإجراءات الحكومية أكثر بساطة، وأن حماية حقوق الملكية أكثر قوة. وعليه، فإن المتوسط البسيط للترتيب المئيني لأيسلندا في جميع المجالات يبلغ 25 في المائة. وعند ترتيب جميع البلدان على أساس متوسط ترتيبها المئيني، تأتي أيسلندا في المركز الخامس عشر.

وأسفرت طرق التجميع الأكثر تعقيداً ـ مثل المكونات الرئيسية والمكونات غير الملحوظة ـ عن تحقيق ترتيب مطابق تقريباً.[5] ولم يكن لاختيار طريقة التجميع سوى تأثير ضئيل للغاية على ترتيب البلدان بالنظر إلى أن المجموعات التسع للمؤشرات تتيح تغطية كافية وواسعة النطاق في مختلف المجالات. وعليه، يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذه الطريقة الأبسط.

ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مؤشر محدود النطاق. حيث لا يأخذ بعين الاعتبار مدى قرب بلد ما من الأسواق الكبيرة، أو نوعية خدمات البنية الأساسية بهذا البلد (بخلاف الخدمات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود)، أو قوة النظام المالي أو تأمين المتلكات ضد السرقة والسلب والنهب، أو أوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوى الكامنة للمؤسسات. وما زالت هناك أجندة كبيرة غير مستكملة للبحث في أي الإجراءات الحكومية تشكل قيوداً شديدة، والإصلاحات الأكثر فعالية، وكيفية تأثير السياق القطري على رسم معالم تلك القضايا. وتقدم مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة جديدة من البيانات التجريبية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين فهم طبيعة تلك القضايا.

كما يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 طريقة بسيطة لحساب أي البلدان حققت أفضل تحسن على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي قامت بإصلاحات في ثلاثة مجالات أو أكثر من المجالات التسعة المدرجة في ترتيب سهولة أنشطة الأعمال هذا العام. وقد استوفى 25 بلداً هذا المعيار: بيلاروس وبروني دار السلام وبوركينا فاصو والرأس الأخضر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وغرينادا وغيانا وهنغاريا وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وليتوانيا ومالي والجبل الأسود وبيرو ورواندا والمملكة العربية السعودية وسيراليون وسلوفينيا والسويد وطاجيكستان وأوكرانيا وفييتنام وزامبيا. ثانياً، يقوم التقرير بترتيب تلك البلدان على أساس ارتفاع ترتيبها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام السابق باستخدام رتب تصنيفية قابلة للمقارنة.

## المؤشرات المشمولة في ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يستند الترتيب العام لهذا العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى تسع مجموعات من المؤشرات: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري.

## بدء النشاط التجاري

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة تتعلق بالشركة والموظفين. ويمثل الترتيب على أساس سهولة بدء النشاط التجاري المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-1).

وبعد دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، والمعلومات المتوفرة للجمهور بشأن دخول منشآت الأعمال إلى الأسواق، يتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوب استيفاؤها، والوقت والتكلفة اللازمين للامتثال لكل من هذه الإجراءات في الظروف العادية، بالإضافة إلى شروط الحد الأدنى من رأس المال المدفوع. ومن ثم، يقوم المحامون المحليون والمسؤولون الحكوميون المعنيون بتأسيس الشركات باستيفاء البيانات المطلوبة والتحقق من دقتها.

كما يجري أيضاً جمع معلومات بشأن تسلسل استيفاء الإجراءات، وبشأن ما إذا كان ممكناً استيفاء إجراءات في وقت واحد. ومن المفترض أن تكون أية معلومات مطلوبة متاحة بسهولة ويسر، وأن تعمل الهيئات والمصالح المعنية بعملية بدء النشاط التجاري وتأسيس المنشأة بكفاءة من دون خلل إداري. وإذا اختلفت إجابات الخبراء المحليين، يستمر الاستعلام والاستيضاح حتى يتم الحصول على بيانات متوافقة.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والإجراءات المعمول بها.

الشكل 14-1

**بدء النشاط التجاري: تأسيس شركة محلية ذات مسؤولية محدودة وتشغيلها**

ترتيب البلدان يستند إلى 4 مؤشرات فرعية

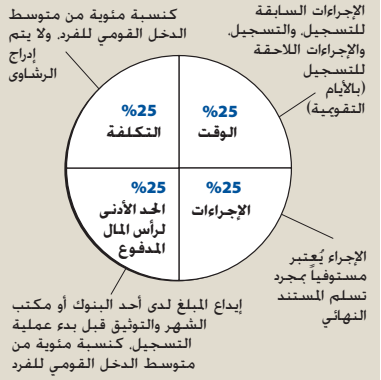


### افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة. وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. ويتم الحصول على معلومات بشأن أكثر أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة شيوعاً من محامي تأسيس الشركات أو مكتب الإحصاء.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100 في المائة) من مواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد، ليس من بينهم شخصية اعتبارية.
- أن يبلغ رأس مالها الابتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط الدخل القومي للفرد في نهاية عام 2009، ويكون مدفوعاً نقداً.
- أن تزاول أنشطة صناعية أو تجارية عامة، مثل إنتاج منتجات أو خدمات أو بيعها للجمهور، وألا تقوم بأنشطة متعلقة بالتجارة الخارجية، وألا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، مثل المشروبات الكحولية أو التبغ. وألا تستخدم عمليات إنتاجية تؤدي إلى تلوث شديد.
- أن تكون مستأجرة لمبانٍ تجارية ومكاتب إدارية، وألا تكون مالكة لأي أصول عقارية.
- ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا خاصة.
- أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظفاً بعد شهر واحد من بدء عملها، وأن يكون جميعهم من مواطني هذا البلد.
- لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط الدخل القومي للفرد.
- ألا يقل عدد صفحات عقد تأسيس الشركة عن 10 صفحات.

**الإجراءات**

الإجراء يعرّف بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق). ولا تعتبر التعاملات بين مؤسسي الشركة أو مسؤوليها وبين الموظفين بمثابة إجراءات. كذلك، تعتبر الإجراءات التي ينبغي إتمامها في المبنى نفسه ـ ولكن في مكاتب مختلفة ـ إجراءات منفصلة. وإذا كان على المؤسسين زيارة المكتب ذاته عدة مرات من أجل استيفاء إجراءات مسلسلة مختلفة، يجري احتساب كل مرة بشكل منفصل. ومن المفترض أن يستوفي المؤسسون جميع الإجراءات بأنفسهم، دون أي وسطاء، أو ميسرين، أو محاسبين، أو محامين، ما لم يقتض القانون وجود ذلك الطرف. وإذا اقتضت الإجراءات الاستعانة بخدمات مهنيين، فإن هذه الإجراءات التي يقوم بها هؤلاء المهنيون لحساب الشركة تكون إجراءات منفصلة. ويجري احتساب كل إجراء إلكتروني بشكل منفصل. وإذا كان يمكن استيفاء إجراءين على موقع الإنترنت نفسه ولكن من خلال عمليتين منفصلتين، يتم احتسابهما على أنهما إجراءان.

ويتم تسجيل جميع الإجراءات السابقة واللاحقة لتأسيس الشركة والمطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال حتى يمارس نشاطه وفق الأصول المعمول بها (الجدول 14-3).

ويشمل ذلك أيضاً الإجراءات المطلوبة للمراسلات أو المعاملات الرسمية مع الهيئات والمصالح العامة. فعلى سبيل المثال، إذا كان ختم الشركة مطلوباً على المستندات الرسمية، كالإقرارات الضريبية، يعتبر الحصول عليه إجراء. وبالمثل، إذا تعين على أية شركة فتح حساب مصرفي قبل التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، يتم إدراج هذه العملية كإجراء. ولا تؤخذ الإجراءات المختصرة في الحسبان إلا إذا توافرت فيها 4 معايير: أن تكون قانونية، وأن تكون متاحة لعموم الناس، وأن تستخدمها أغلبية الشركات، وأن يؤدي تجنبها إلى حدوث تأخيرات كبيرة.

يتم فقط تناول الإجراءات المطلوبة من جميع منشآت الأعمال. وتستبعد الإجراءات الخاصة بصناعة معينة. على سبيل المثال، لا يتم إدراج إجراءات الامتثال للقوانين والإجراءات الحكومية البيئية إلا إذا كانت تسري على جميع منشآت الأعمال التي تزاول أنشطة تجارية أو صناعية عامة. ولا يتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات.

**الوقت**

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. ويفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت نفسه، من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). ويعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد حصول الشركة على المستند النهائي ذي الصلة، كشهادة تسجيل الشركة أو الرقم الضريبي. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء أحد الإجراءات مقابل تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويُفترض أن صاحب منشأة الأعمال لا يضيع أي وقت ويلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي يمضيه صاحب منشأة الأعمال في جمع المعلومات لا يؤخذ بعين الاعتبار. إذ يُفترض أنه على علم منذ البداية بجميع القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لبدء النشاط التجاري، وتسلسلها، لكنه لم يجر أي اتصال سابق مع أي من المسؤولين.

**التكلفة**

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء دفاتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. ويجري استخدام نصوص قانون الشركات، والقانون التجاري والإجراءات الحكومية الخاصة بهما، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حال عدم توفر جداول الرسوم، يتم استخدام تقديرات الموظف الحكومي المعني باعتباره مصدراً رسمياً. وعند عدم توفر تقديرات الموظف الحكومي المعني، يتم استخدام تقديرات المحامين المتخصصين في تأسيس الشركات. وإذا قدم عدة محامين تقديرات مختلفة، يؤخذ بمتوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تستبعد الرشاوى من التكلفة.

**الحد الأدنى لرأس المال المدفوع**

يشير شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس، ويسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ويرد تحديد هذا المبلغ في العادة في القانون التجاري أو قانون الشركات. وتعمل بلدان كثيرة بهذا الشرط. إلا أنها تتيح لمنشآت الأعمال إمكانية دفع جزء فقط من رأس المال قبل التسجيل، على أن تدفع الجزء المتبقي بعد العام الأول من بدء النشاط. ففي يونيو/حزيران 2009، كان شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة في إيطاليا، على سبيل المثال، يبلغ 10 آلاف يورو، يدفع منه على الأقل 2500 يورو قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في إيطاليا يكون 2500 يورو أو 10.1 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي المكسيك، فإن الحد الأدنى من رأس المال هو 50 ألف بيسو، يشترط دفع خمسها فقط قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في المكسيك يكون 10 آلاف بيسو أو 9.2 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

الجدول 14-3

**ماذا تقيس مؤشرات بدء النشاط التجاري؟**

| |
|---|
| **الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها** (عدد الاجراءات) |
| • إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التحقق من عدم التباس اسم الشركة أو حجزه، والشهر العقاري والتوثيق) |
| • التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني |
| • إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، تسجيل في الضمان الاجتماعي، وختم الشركة) |
| **المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء** (أيام تقويمية) |
| • لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات |
| • كل إجراء يبدأ في يوم منفصل |
| • يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي |
| • لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين |
| **التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء** (% من متوسط الدخل القومي للفرد) |
| • إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى |
| • لا توجد أتعاب مهنية ما لم يقتض القانون تلك الخدمات |
| **الحد الأدنى المدفوع من رأس المال** (% من متوسط الدخل القومي للفرد) |
| • إيداع ذلك المبلغ لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر بدء النشاط التجاري لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org. وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في Djankov and others (2002). ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

## استخراج تراخيص البناء

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاءها في قطاع التشييد لبناء مستودع معياري. وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع المعني (على سبيل المثال، خطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع) إلى الأجهزة المختصة؛ والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة؛ واستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة؛ بالإضافة إلى إتمام عمليات المعاينات الضرورية. ويسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً الإجراءات المتعلقة بتوصيل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخط الهاتف الأرضي. ويتم كذلك احتساب جميع الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية حتى يمكن استخدامها كضمانة أو لأغراض نقل الملكية إلى كيان آخر. ويقسم الاستقصاء المستخدم عملية بناء المستودع إلى إجراءات منفصلة، وبحسب الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء عملياً في الظروف العادية. ويمثل الترتيب على أساس سهولة استخراج تراخيص البناء المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (14-2 الشكل).

يجري جمع المعلومات من خبراء في مجال استخراج تراخيص البناء، ويشمل ذلك: معماريين، ومحامين متخصصين في مجال الإنشاءات، وشركات التشييد، وجهات تقديم خدمات المرافق، وموظفين عموميين معنيين بالإجراءات الحكومية الخاصة بالبناء، بما في ذلك استصدار الموافقات وإجراء المعاينات. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول منشأة الأعمال، ومشروع بناء المستودع، وتوصيلات المرافق.

### افتراضات حول شركة البناء

- يُفترض في منشأة الأعمال (شركة: BuildCo)
- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100 في المائة) لمواطنين محليين من القطاع الخاص.
- يمتلكها خمسة أشخاص، ليست من بينهم شخصية اعتبارية.

الشكل 2-14
**استخراج تراخيص البناء: بناء مستودع**
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

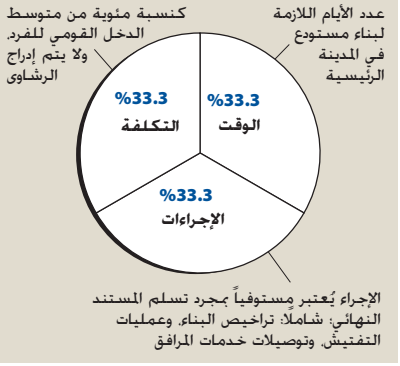


- أن تكون حاصلة على ترخيص وشهادة تأمين بشكل تام لتنفذ مشروعات بناء، كبناء المستودعات.
- أن يعمل بها 60 معمارياً، بالإضافة إلى موظفين آخرين، جميعهم مواطنون محليون لديهم الخبرة الفنية والمهنية الضرورية للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل في صناعة البناء.
- أن يكون لديها مهندس معماري واحد على الأقل لديه رخصة مزاولة النشاط ومسجل لدى رابطة المعماريين المحلية.
- أن تكون قد سددت جميع الضرائب المستحقة عليها، واشتركت في التأمينات السارية على جميع أنشطة أعمالها بشكل عام (على سبيل المثال، التأمين ضد وقوع حوادث عرضية لعمال البناء، وتأمين المسؤولية تجاه الغير).
- أن تملك الأرض التي يتم بناء المستودع عليها.

### افتراضات حول بناء المستودع

يُفترض في هذا المستودع:

- أن يستخدم لأنشطة التخزين العامة، كتخزين الكتب أو الأدوات المكتبية، وألا يستخدم لتخزين أية سلع تستوجب ظروفاً خاصة، كالأطعمة أو المواد الكيميائية أو الصيدلانية.
- أن يتألف من طابقين فوق الأرض، وإجمالي مساحته 1300.6 متر مربع (14 ألف قدم مربع). ويبلغ ارتفاع كل طابق 3 أمتار (9 أقدام و10 بوصات).
- وأن يكون لديه طريق وصول ويقع في ضاحية من ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني (أي على أطراف تلك المدينة لكن في حدودها الرسمية).
- وألا يوجد في منطقة اقتصادية أو صناعية ذات طبيعة خاصة. أن يتم استيفاء اشتراطات التنظيم والتحديد الخاصة بالمستودعات عن طريق البناء في منطقة توجد فيها مستودعات مماثلة.
- أن يوجد على قطعة أرض مساحتها 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع)، ومملوكة بشكل كامل لشركة (BuildCo)، ومسجلة تسجيلاً صحيحاً في السجل العقاري والعيني.
- أن يكون بناءً جديداً (حيث لم تكن على الأرض أية أبنية سابقة).
- أن تكون الشركة المعنية قد أعدت المخططات المعمارية والفنية بواسطة مهندس معماري مصرح له بمزاولة النشاط.
- أن يشمل جميع التجهيزات والمعدات الفنية اللازمة لتشغيله بشكل كامل.
- أن يستغرق إنجاز مرحلة البناء 30 أسبوعاً (غير شاملة كافة عمليات التأخير الناجمة عن المتطلبات الإدارية والإجرائية).

### افتراضات حول توصيلات المرافق

توصيلة الكهرباء:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و 10 بوصات) من شبكة الكهرباء الرئيسية.
- أن تكون ذات جهد متوسط، وثلاثية الأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (4-wire Y)، بقدرة 140 كيلوفولت-أمبير. وتتوافر خدمة الجهد ثلاثي الأطوار في منطقة البناء.
- أن يتم توصيل التيار الكهربائي من خلال خط علوي ما لم تكن هذه الخدمة غير متوافرة في المنطقة التي يقع فيها المستودع.
- أن تتكون منتوصيلة بسيطة ما لم يقتض الأمر تركيب محطة فرعية خاصة(محول) أو مد خط من الشبكة.
- أن تتطلب تركيب عداد قياس كهربائي واحد.

يفترض أن يتوافر لدى شركة BuildCo فني كهربائي مرخص في فريق العمل لاستكمال تركيب توصيلات الأسلاك الداخلية في المستودع.

توصيلة المياه والصرف الصحي:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و 10 بوصات) من مصدر مياه أو نقطة صرف صحي قائمة.
- ألا تتطلب المياه لأغراض الوقاية من الحريق؛ حيث سيتم استخدام نظام إطفاء حريق (نظام جاف) بدلاً من ذلك. وإذا كان القانون يقتضي وجود نظام جاف للوقاية من الحريق، من المفترض أن الطلب على المياه المبين أدناه يغطي أيضاً المياه المطلوبة للوقاية من الحريق.
- أن يبلغ متوسط استخدام المياه 662 لتراً (175 غالوناً) يومياً، ومتوسط تدفق مياه الصرف 568 لتراً (150 غالوناً) يومياً.
- أن تبلغ ذروة استخدام المياه 1325 لتراً (350 غالوناً) يومياً، وتدفق مياه الصرف 1136 لتراً (300 غالون) يومياً.
- أن يتوافر مستوى ثابت من الطلب على المياه وتدفقات مياه الصرف طوال السنة.

توصيلة الهاتف:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و10 بوصات) من شبكة الهاتف الرئيسية.
- أن تكون عبارة عن خط هاتف أرضي ثابت.

### الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي أو مديري الشركة مع أطراف خارجية تشمل على سبيل المثال: الأجهزة الحكومية، ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومكتب السجل العيني، والسجل العقاري، وشركات المرافق، والمفتشين المعنيين من القطاعين العام والخاص، والخبراء الفنيين غير المعماريين والمهندسين التابعين للشركة. ولا ينظر إلى التعاملات فيما بين موظفي الشركة، كإعداد مخططات المستودع والمعاينات التي يجريها موظفو الشركة، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. ويتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والهاتف. ويجب احتساب جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لبناء المستودع، حتى وإن كان يمكن تفاديها في حالات استثنائية (الجدول 14-4)

### الوقت

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية(وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها الخبراء المحليون ضرورية لاستيفاء أحد الإجراءات عملياً. ويفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت نفسه، من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). وإذا كان من الممكن تعجيل استيفاء إجراء ما بشكل قانوني نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويفترض أن شركة BuildCo لا تضيع أي وقت وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبقٍ دون تأخير. ولا يلتفت إلى الوقت الذي تمضيه شركة BuildCo في جمع المعلومات، لأن من المفترض أنها على دراية من البداية بجميع الاشتراطات المنظمة للبناء، وتسلسلها.

### التكلفة

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم المصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية لبناء مبنى المستودع بشكل قانوني، بما في ذلك تلك الإجراءات المرافقة للحصول على الموافقات على استخدام الأرض، والتصاريح المتعلقة بالتصاميم السابقة للبناء؛ وتلقي عمليات المعاينة قبل وأثناء وبعد البناء؛ وتوصيل المرافق؛ وتسجيل ملكية المستودع. ويتم أيضاً تسجيل الضرائب غير المتكررة اللازمة لاستكمال مشروع بناء المستودع. ويجري استخدام قانون البناء واستقاء المعلومات من الخبراء المحليين، والإجراءات الحكومية ذات الصلة، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركاء المحليين، يستخدم متوسط هذه التقديرات.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر استخراج تراخيص البناء لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة.

## تسجيل الملكية

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع). ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها ـ أي المشتري ـ حتى يمكنها استخدام العقار المشترى لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وتبدأ هذه العملية بالحصول على المستندات الضرورية، كنسخة عن سند ملكية البائع عند الضرورة، والقيام بالمعاينة النافية للجهالة إذا اقتضى الأمر. وتعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه. ويمثل الترتيب على أساس سهولة تسجيل الملكية المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-3).

ويتم إدراج كل إجراء ـ مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية ـ سواء كانت مسؤولية استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشترى أو طرف آخر ينوب عنهما. ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وموظفو السجل العيني المحليون معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول أطراف تلك الصفقة، والعقار محل النظر، والإجراءات المعمول بها.

### افتراضات حول الأطراف المعنية

يُفترض أن يكون الطرفان (البائع والمشتري):

- شركتين ذواتي مسؤولية محدودة.
- تقعان في ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكونان مملوكتين بالكامل (100 في المائة) من مواطنين محليين من القطاع الخاص.
- أن يعمل لدى كل منهما 50 موظفاً كلهم من المواطنين.
- تعملان في أنشطة تجارية عامة.

### افتراضات حول العقار

يُفترض في هذا العقار:

- أن تعادل قيمته 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. وأن يعادل سعر البيع القيمة الحقيقية.

الجدول 14-4

**ماذا تقيس مؤشرات استخراج تراخيص البناء؟**

| |
|---|
| **الإجراءات القانونية اللازمة لبناء مستودع** (عدد الإجراءات) |
| • تقديم جميع المستندات ذات الصلة والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة |
| • استيفاء كافة الإشعارات المطلوبة، وإتمام عمليات المعاينات الضرورية |
| • الحصول على توصيلات المرافق المتعلقة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف الأرضي |
| • تسجيل المستودع بعد إتمام بنائه(إذا كان ذلك مطلوباً لاستخدامه كضمانة عينية أو لأغراض نقل ملكيته) |
| **المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء** (أيام تقويمية) |
| • لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات |
| • كل إجراء يبدأ في يوم منفصل |
| • يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي |
| • لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين |
| **التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء** % (من متوسط الدخل القومي للفرد) |
| • إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

- أن يكون مملوكاً بالكامل للبائع.
- ألا تكون عليه أي رهونات عقارية، ولم تتغير ملكيته طيلة السنوات العشر الماضية.
- أن يكون مسجلاً في مكتب السجل العيني أو العقاري أو كليهما، وليس موضوعاً لأي نزاع حول الملكية.
- أن يكون مقاماً في منطقة تجارية في إحدى الضواحي ليس مطلوباً إعادة تحديد الأراضي فيها.
- أن يتكون من أرض ومبنى. وتبلغ مساحة الأرض 557.4 متر مربع (6 آلاف قدم مربع)، ومقام عليها مستودع مؤلف من طابقين مساحته 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع). ويكون عمر المستودع 10 سنوات، وفي حالة جيدة، وقد روعي في إنشائه التقيد بجميع معايير السلامة وقوانين البناء والاشتراطات القانونية الأخرى. وسيتم نقل ملكية الأرض والمبنى بشكل كامل.
- ألا يخضع لتجديدات أو أعمال بناء إضافية بعد الشراء.
- ألا توجد به أشجار، أو مصادر مياه طبيعية، أو محميات طبيعية، أو آثار تاريخية من أي نوع.
- ألا يستخدم في أغراض خاصة ولا توجد اشتراطات تقضي باستخراج تصاريح خاصة لاستخدامه في أغراض سكنية، أو للتجهيزات الصناعية، أو تخزين النفايات، أو أنواع معينة من الأنشطة الزراعية.
- أن يكون خالياً من الشاغلين (سواء كانوا يشغلونه بشكل قانوني أو غير قانوني) وليست لأي طرف آخر مصلحة قانونية فيه.

### الإجراءات

يُعرف الإجراء على أنه أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلائهما (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر العقاري، والمحامون. ولا تعتبر التعاملات بين كبار المسؤولين في الشركة والموظفين إجراءات منفصلة. ويتم تسجيل جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لتسجيل ملكية العقار، حتى وإن كان من الممكن تفاديها في حالات استثنائية (14-5). ويُفترض أن تتبع الشركة المشترية أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات. وعلى الرغم من أن الشركة المشترية قد تستعين عند الضرورة بمحامين أو متخصصين آخرين خلال عملية التسجيل، فمن المفترض ألا تقوم بتعيين مسهلٍ خارجي لعملية التسجيل ما لم يوجب القانون ذلك أو أن يكون ذلك عملياً.

### الوقت

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل)، بحسب هذا المقياس متوسط المدة التي يراها المحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومسؤولو السجل العيني ضرورية لاستيفاء الإجراء. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية الانتهاء من أكثر من إجراء في وقت واحد، فمن غير الممكن البدء بعدة اجراءات في اليوم نفسه. ويفترض أن الشركة المشترية لا تضيع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء

الشكل 14-3

**تسجيل الملكية: نقل الملكية بين شركتين محليتين**

ترتيب البلدان يستند إلى3 مؤشرات فرعية

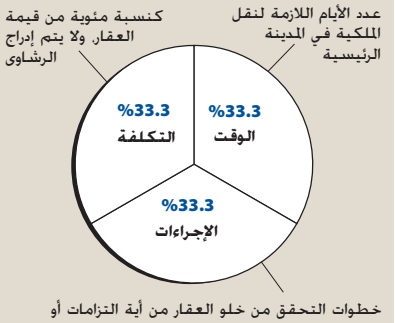


متبقٍ دون تأخير. وإذا كان من الممكن تسريع إكمال إجراءٍ ما نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات. وإذا كان من الممكن إنجاز عدة إجراءات في وقت واحد، يُفترض أنها تُنجز على هذا النحو. ويفترض أن تكون الأطراف ذات الصلة على علم بكل القوانين والإجراءات الحكومية وتسلسلها من البداية. ولا يؤخذ في الحسبان الوقت المستغرق في جمع المعلومات.

### التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، مع افتراض أن هذه القيمة تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويلزم القانون تسجيل التكاليف الرسمية فقط دون سواها، والتي تشمل الرسوم، وضرائب نقل الملكية، ورسوم الدمغة، وأي مبالغ أخرى تؤدى للسجل العيني، أو لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق، أو للهيئات العامة، أو للمحامين. وقد استبعدت من التقييم ضرائب أخرى مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة القيمة المضافة. ويتم إدراج جميع التكاليف التي تحملها كل من المشتري والبائع. وإذا اختلفت تقديرات التكلفة بين المصادر، يستخدم متوسط القيم.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر تسجيل الملكية لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة.

الجدول 14-5

**ماذا تقيس مؤشرات تسجيل الملكية؟**

| |
|---|
| **الإجراءات اللازمة لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلاً قانونياً** (عدد الإجراءات) |
| • إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التحقق من أن العقار خالٍ من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع، وسداد الضرائب المستحقة على نقل الملكية) |
| • التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني |
| • إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، المعاملات مع المصلحة المحلية أو مصلحة الضرائب أو السجل العقاري) |
| **المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء** (أيام تقويمية) |
| • لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات |
| • كل إجراء يبدأ في يوم منفصل |
| • يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي |
| • لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين |
| **التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء** (% من قيمة العقار) |
| • إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشا |
| • عدم إدراج ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الأرباح الرأسمالية |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

## الحصول على الائتمان

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتبادل المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى. وتصف المجموعة الأولى من المؤشرات مدى فعالية قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس في تسهيل الإقراض، بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة، ونطاقها، ومدى توفّرها، من السجلات العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية. ويمثل الترتيب على أساس سهولة الحصول على الائتمان المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-4).

ويجري جمع البيانات المتعلقة بالحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين عن طريق استقصاء للمحامين المتخصصين في الشؤون المالية، والتحقق من مدى دقتها من خلال تحليل القوانين والإجراءات الحكومية، ومن مصادر عامة للمعلومات الخاصة بقوانين الضمانات العينية والإفلاس. ويتم جمع البيانات الخاصة بتبادل المعلومات الائتمانية المتاحة في مرحلتين. أولاً، يجري استقصاء هيئات الرقابة المصرفية ومصادر المعلومات العامة للتحقق من وجود سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية. وثانياً، عندما يكون ذلك منطبقاً، يتم إجراء استقصاء تفصيلي بشأن هيكل السجل العام أو المركز الخاص للمعلومات الائتمانية، والقوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لهما. وقد تمت مطابقة إجابات المشاركين في الاستقصاءات عن طريق عدة جولات من الاتصالات، وكذلك عن طريق الاتصال بخبراء آخرين والبحث في مصادر عامة. ويجري تأكيد بيانات الاستقصاءات عن طريق اجتماعات مؤتمرات الفيديو أو زيارة البلدان المعنية.

### مؤشر قوة الحقوق القانونية

يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض (الجدول 14-6). ويتم استخدام سيناريوهين، الحالة (أ) والحالة (ب)، لتحديد نطاق نظام المعاملات المشمولة بضمان، المنطوية على مقترض مضمون هو شركة ABC ومُقرض مكفول بضمان هو بنك BizBank. وفي بعض البلدان، فإن الإطار القانوني الخاص بالمعاملات المشمولة بضمانات يعني عدم إمكانية تطبيق الحالتين (أ) و(ب) معاً. وتبحث الحالتان نفس المجموعة من القيود القانونية الخاصة باستخدام الضمانات المنقولة.

الشكل 14-4

**الحصول على الائتمان: قواعد الضمانات والمعلومات الائتمانية**

ترتيب البلدان يستند إلى مؤشرين فرعيين

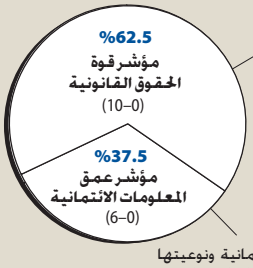


الإجراءات الحكومية والقواعد المتعلقة بالضمان غير الناقل للملكية الأصول المنقولة

نطاق المعلومات الائتمانية ونوعيتها ومدى توفرها من خلال السجلات العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية

ملحوظة: تم قياس تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية وتغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية، لكن لا يتم احتسابهما في ترتيب البلدان.

وتُستخدم عدة افتراضات بشأن المقترض المضمون والمقرض:

- شركة ABC هي شركة محلية ذات مسؤولية محدودة.
- لشركة ABC مقر رئيسي وقاعدة عمليات في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني فقط.
- لتمويل خطط توسيع أعمالها التجارية، تحصل شركة ABC على قرض من بنك BizBank بمبلغ يصل إلى 10 أضعاف نصيب الفرد من الدخل القومي بالعملة المحلية.
- كل من شركة ABC وبنك BizBank عبارة عن كيان مملوك بالكامل بنسبة 100 في المائة لمواطنين محليين.

ويتضمن سيناريو الحالتين مجموعة من الافتراضات. في الحالة ألف، وكضمان للقرض، تمنح شركة ABC بنك BizBank حق ضمان غير ناقل للملكية في إحدى فئات الأصول المنقولة، كحسابات الذمم المدينة أو المخزون على سبيل المثال. وترغب شركة ABC في الاحتفاظ بكل من حيازة الضمان وملكيته. وبالنسبة للبلدان التي لا تسمح قوانينها بحقوق الضمان غير الناقل للملكية أصول منقولة، تقوم شركة ABC وبنك BizBank باستخدام ترتيبات النقل الائتماني لصك الملكية (أو أي بديل مماثل لحقوق الضمان غير الناقل للملكية).

في الحالة باء، تمنح شركة ABC بنك BizBank أحد أشكال الرهونات العامة، أو الرهونات المؤسسية، أو الرهونات العائمة أو أي رهونات تعطي بنك BizBank حق ضمان تقابله أصول منقولة مجمعة لشركة ABC (أو أكبر نسبة ممكنة من أصولها المنقولة). وتحتفظ شركة ABC بملكية هذه الأصول وحيازتها.

ويتضمن مؤشر قوة الحقوق القانونية 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات العينية، وجانبين في قانون الإفلاس. وتُحسب نقطة واحدة لكل سمة من السمات التالية التي تتسم بها القوانين:

- يجوز لأية منشأة أعمال استخدام الأصول المنقولة كضمان مع الاحتفاظ بحيازة هذه الأصول، ويحق لأية مؤسسة مالية قبول مثل هذه الأصول كضمان.
- يسمح القانون لمنشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير ناقل للملكية في فئة واحدة من الأصول المنقولة الدوارة (مثل حسابات الذمم المدينة أو المخزون)، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للرهن.
- يجيز القانون لمنشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير ناقل للملكية يتعلق بكامل أصولها المنقولة بصورة فعلية، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان.
- يجوز تمديد حق الضمان ليشمل الأصول المستقبلية أو الأصول المُمتلكة فيما بعد، كما يجوز تمديده تلقائياً ليشمل منتجات أو إيرادات أو بدائل إحلال الأصول الأصلية.
- يسمح بوصف عام للديون والالتزامات في عقود الضمانات الرهنية وفي وثائق التسجيل: ويمكن ضمان جميع أنواع الديون والالتزامات بين الأطراف، ويمكن لعقد الضمان أن تشمل حداً أقصى يتم رهن الأصول على أساسه.
- يعمل سجل الضمانات أو مؤسسة للتسجيل كسجل موحد لكل المناطق الجغرافية وحسب

الجدول 14-6

**ماذا تقيس مؤشرات الحصول على الائتمان؟**

| |
|---|
| **مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)** |
| • حماية حقوق المقترضين والمقرضين من خلال قوانين الضمانات العينية |
| • حماية حقوق الدائنين المضمونين من خلال قوانين شهر الإفلاس |
| **مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)** |
| • نطاق المعلومات الائتمانية التي تقوم السجلات العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها ومدى توفّرها |
| **تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية** (% من عدد السكان الراشدين) |
| • عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان |
| **تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية** (% من عدد السكان الراشدين) |
| • عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أكبر مركز خاص للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان الراشدين |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

نوع الأصل المستخدم، مع قاعدة بيانات إلكترونية يمكن البحث في الفهرس الخاص بها حسب أسماء المقترضين.

- يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة إعسار المدين خارج نطاق إجراءات التفليسة.
- يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة تصفية الشركة المفلسة.
- لا يخضع الدائنون المضمونون لأي وقف تلقائي لتنفيذ الأحكام أو قرار رسمي (موراتوريوم) بتأجيل دفع الديون المستحقة عندما يدخل المدين مرحلة إعادة التنظيم تحت إشراف المحكمة.
- يسمح القانون باتفاق الطرفين المعنيين على أن الدائن قد يقوم بإنفاذ عقد الحق الضماني خارج نطاق المحكمة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و10، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات العينية والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

### مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية

يقيس مؤشر عمق المعلومات الائتمانية القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى التغطية، ونطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية. وتُحسب نقطة واحدة لكل من السمات الست التالية التي يتسم بها السجل العام أو المركز الخاص للمعلومات الائتمانية (أو كلاهما):

- يجري توزيع كل من المعلومات الائتمانية الإيجابية (مثلاً، مبالغ القروض المستحقة وأنماط السداد في الموعد المحدد)، والمعلومات السلبية (مثلاً، المدفوعات المتأخرة، وعدد مرات التخلف عن السداد وقيمتها، وحالات إشهار الإفلاس).
- يجري توزيع بيانات عن الشركات والأفراد على حد سواء.
- يجري توزيع بيانات مأخوذة من تجار التجزئة، أو شركات المرافق العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية.
- يجري توزيع بيانات عن التاريخ الائتماني تغطي أكثر من عامين. وتحصل سجلات ومراكز المعلومات الائتمانية التي تقوم بمحو البيانات الخاصة بحالات التعثر بمجرد سداد الديون على تقدير "صفر" في هذا المؤشر.
- يجري توزيع البيانات الخاصة بمبالغ القروض التي تقل عن 1 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. ويرجى ملاحظة ضرورة أن تتوافر لدى سجل أو مركز المعلومات الائتمانية ـ كحد أدنى ـ بيانات تغطية لواحد في المائة من السكان البالغين لاحتساب "نقطة واحدة" في هذا المؤشر.
- يحق للمقترضين، بموجب القانون، الاطلاع على البيانات الخاصة بهم في أكبر سجل أو مركز للمعلومات الائتمانية في البلد المعني.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و6، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض. وإذا كان سجل أو مركز المعلومات الائتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطيته أقل من 0.1 في المائة من السكان الراشدين، فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون "صفراً".

في لتوانيا، على سبيل المثال، يوجد سجل عام للمعلومات الائتمانية ومركز خاص للمعلومات الائتمانية. ويتم نشر كل من المعلومات الإيجابية والسلبية (نقطة واحدة). ويقوم كلاهما أيضاً بنشر البيانات الخاصة بالشركات والأفراد (نقطة واحدة). وعلى الرغم من أن السجل العام للمعلومات الائتمانية لا ينشر بيانات مأخوذة من تجار التجزئة أو شركات المرافق، فإن المركز الخاص للمعلومات الائتمانية يقوم بذلك (نقطة واحدة). وعلى الرغم من أن المركز الخاص للمعلومات الائتمانية لا ينشر سوى بيانات تاريخية تعود إلى عامين فقط، فإن السجل العام للمعلومات الائتمانية يقوم بذلك (نقطة واحدة). وعلى الرغم من أن الحد الأدنى لقيمة القروض التي ينشر السجل العام للمعلومات الائتمانية بيانات بشأنها لا يقل عن 50 ألف ليتاس، فإن المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية ينشر بيانات عن كافة القروض مهما كانت قيمتها (نقطة واحدة). ويحق للمقترضين الاطلاع على البيانات الخاصة بهم في كل من السجل العام والمركز الخاص للمعلومات الائتمانية (نقطة واحدة). تحصل ليتوانيا، بعد جمع نقاط تلك المؤشرات، على مجموع إجمالي قدره 6 نقاط.

### مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية

يوضح مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية. ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (الفئات السكانية في سن 15 وما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي). ويُعرف السجل العام للمعلومات الائتمانية بأنه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام، عادة بواسطة البنك المركزي أو هيئة الرقابة على البنوك، ويقوم بجمع معلومات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، ويسهل تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك، ويتيحها للمؤسسات المالية. وإذا لم يكن هناك سجل عام للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفراً".

### مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية

يوضح مؤشر تغطية المركز الخاص للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلين في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية. ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (الفئات السكانية في سن 15 فما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي). ويُعرف المركز الخاص للمعلومات الائتمانية بأنه شركة خاصة أو منظمة لا تستهدف الربح تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي. كما يسهل هذا المركز تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. ولا تؤخذ في الحسبان مراكز التحري عن الوضع الائتماني وشركات إعداد التقارير عن الوضع الائتماني التي لا تسهل مباشرة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفراً".

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر الحصول على الائتمان لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في Djankov, McLiesh and Shleifer (2007). ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

## حماية المستثمرين

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قوة سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمّل المسؤولية عن

الشكل 5-14
**حماية المستثمرين: حقوق المساهمين مالكي حصص الأقلية في معاملات الأطراف ذوي العلاقة**
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

الربح الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). وقد وضعت هذه البيانات بناء على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية، وهي تستند أيضاً إلى لوائح وقواعد الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة. ويمثل الترتيب على أساس سهولة حماية المستثمرين المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-5).

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والصفقة.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري):

- شركة مساهمة، مسجلة في أهم سوق للأوراق المالية بالبلد المعني. وإذا كان عدد الشركات المساهمة المقيدة في تلك البورصة أقل من عشر شركات، أو إذا لم توجد أية بورصة في ذلك البلد، يُفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري) كبيرة الحجم وتابعة للقطاع الخاص، ولها مساهمون متعددون.
- لها مجلس إدارة ومدير تنفيذي مسؤول (CEO) يتصرف بشكل قانوني لحساب الشركة (شركة المشتري) حيثما كان ذلك ممكناً، حتى إذا لم يوجب القانون ذلك تحديداً.
- تزاول عملها في مجال تصنيع المواد الغذائية.
- لديها شبكة توزيع خاصة بها.

### افتراضات حول الصفقة

- السيد جيمس هو المساهم المسيطر في الشركة (شركة المشتري) وهو عضو في مجلس إدارتها. وهو يمتلك 60 في المائة من شركة المشتري وانتخب عضوين في مجلس إدارة الشركة المؤلف من خمسة أعضاء.
- يمتلك السيد جيمس أيضاً 90 في المائة من شركة البائع، وهي شركة تقوم بتشغيل سلسلة من محلات بيع الأجهزة بالتجزئة. أغلقت شركة البائع مؤخراً عدداً كبيراً من محلاتها.
- يقترح السيد جيمس على المشتري أن يقوم بشراء أسطول شاحنات البائع غير المستخدمة لتوسيع نطاق شبكة توزيع المنتجات الغذائية لدى المشتري، ويوافق المشتري على هذا الاقتراح. ويعادل السعر المتفق عليه 10 في المائة من قيمة أصول المشتري، ولكنه أعلى من القيمة السوقية.
- الصفقة المقترحة هي جزء من النشاط العادي لشركة المشتري، ولا تقع خارج نطاق سلطة الشركة.
- تبرم شركة المشتري هذه الصفقة، ويتم الحصول على جميع الموافقات المطلوبة، كما يتم إجراء جميع عمليات الإفصاح اللازمة (بمعنى أن الصفقة حقيقية وليست احتيالاً أو تدليساً).
- تلحق الصفقة ضرراً بشركة المشتري. لذا يقوم المساهمون بمقاضاة السيد جيمس والأطراف الأخرى التي وافقت على هذه الصفقة.

### مؤشر نطاق الإفصاح

يتألف مؤشر نطاق الإفصاح من خمسة مكونات (الجدول 14-7)، هي:

- ما الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام تلك الصفقة. يحسب تقدير "صفر" إذا كان ذلك الحق مقصوراً على المسؤول التنفيذي الأول أو المدير المنتدب للشركة فقط؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة أو المساهمين، مع جواز مشاركة السيد جيمس في عملية التصويت؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة، مع عدم جواز مشاركة السيد جيمس في عملية التصويت؛ وتُحسب "ثلاث نقاط" إذا كان يتعين تصويت المساهمين، مع عدم جواز مشاركة السيد جيمس في التصويت.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين.[6] يحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط الصفقة، لكنه لا يُشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح في التقرير السنوي. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح عن هذه الصفقة؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط تلك الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس.
- ما إذا كان يُشترط أن يفصح السيد جيمس عن تعارض المصالح إلى مجلس الإدارة. يحسب تقدير صفر إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط إفصاح عام عن وجود تعارض في المصالح دون الدخول في تفاصيل محددة؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية بشأن حصة السيد جيمس في صفقة الشركة المشترية-الشركة البائعة.
- ما إذا كان يشترط أن تقوم هيئة خارجية، كمراجع خارجي مثلاً، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات المفصح عنها. ففي بولندا، على سبيل المثال، على مجلس الإدارة الموافقة على هذه الصفقة، ولا يجوز للسيد جيمس المشاركة في عملية التصويت (نقطتان). كما على الشركة المشترية أن تفصح فوراً عن جميع المعلومات التي تؤثر على سعر أسهمها، بما في ذلك أي تعارض في المصالح (نقطتان). وفي تقريرها السنوي، على الشركة المشترية أيضاً أن تفصح عن شروط تلك الصفقة، وعن ملكية السيد جيمس في الشركة المشترية والشركة البائعة (نقطتان). وقبل إتمام تلك الصفقة، على السيد جيمس أن يفصح عن التعارض في المصالح من جانبه لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين، ولكنه غير مطالب بتقديم معلومات محددة حول ذلك (نقطة واحدة). ولا تشترط بولندا قيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تحصل بولندا على تقدير "7 نقاط" في مؤشر نطاق الإفصاح.

### مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة من 7 مكونات، هي:[7]

- ما إذا كان ممكناً لأي مدع من المساهمين أن يحمّل السيد جيمس مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة بين الشركة المشترية والشركة البائعة بالشركة. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل السيد جيمس هذه المسؤولية، أو كان ممكناً تحميله المسؤولية

بسبب التدليس أو سوء النية فقط؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا لم يكن ممكناً تحميل السيد جيمس المسؤولية إلا إذا ثبت تأثيره على الموافقة على هذه الصفقة أو إذا اتصفت تصرفاته بالإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل السيد جيمس المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.

- ما إذا كان ممكناً لأي مدعٍ من المساهمين أن يحمّل جهة الموافقة (المسؤول التنفيذي الأول (CEO) أو مجلس الإدارة) مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة بالشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل جهة الموافقة هذه المسؤولية، أو إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية فقط بسبب التدليس أو سوء النية؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية الناجمة عن الإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل جهة الموافقة المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.
- ما إذا كان يمكن لمحكمة ما إبطال الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً فسخ العقد، أو إذا كان الفسخ ممكناً فقط في حال ثبوت التدليس أو سوء النية؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة جائرة بالنسبة للمساهمين الآخرين أو ستلحق الضرر بهم؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة غير عادلة أو تنطوي على تعارض في المصالح.
- ما إذا كان السيد جيمس سيدفع تعويضات على الأضرار التي لحقت بالشركة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.
- ما إذا كان السيد جيمس سيدفع الأرباح التي جناها من الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.
- ما إذا كان بإمكان تطبيق عقوبتي السجن والغرامة على السيد جيمس. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.
- ما إذا كان بإمكان المدعين من المساهمين رفع دعوى قضائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً رفع الدعاوى أو كان ذلك متاحاً فقط للمساهمين الذين بحوزتهم أكثر من 10 في المائة من أسهم رأس مال الشركة؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال أن يقيموا الدعاوى إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبرى. وبافتراض أنه تمت الموافقة على الصفقة والإفصاح عنها وفقاً للأصول المرعية، فحتى يمكن تحميل السيد جيمس المسؤولية في بنما، على سبيل المثال، ينبغي أن يثبت المدعي أن السيد جيمس قد أثر على جهة الموافقة أو تصرف بإهمال (نقطة واحدة). ولتحميل الأعضاء الآخرين بمجلس الإدارة المسؤولية، يتوجب أن يثبت المدعي أنهم تصرفوا بإهمال (نقطة واحدة). لا يمكن إبطال الصفقات المجحفة (صفر). وإذا ثبتت مسؤولية السيد جيمس، عليه دفع تعويضات (نقطة واحدة)، لكنه غير ملزم بالتخلي عن الأرباح التي جناها نتيجة لتلك الصفقة (صفر). لا يمكن فرض غرامة على السيد جيمس وسجنه (صفر). يمكن رفع الدعاوى المباشرة وغير المباشرة من جانب المساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال (نقطة واحدة). عند جمع تلك الأرقام، تحصل بنما على تقدير "4 نقاط" في مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.

**مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى**

يتألف مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى من 6 مكونات، هي:

- ما نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة. تحسب نقطة واحدة لكل من الأنواع التالية من المستندات المتاحة: المعلومات التي أشار المدعى عليه إلى عزمه الاستناد إليها في دفاعه؛ والمعلومات التي تثبت مباشرة حقائق محددة في المطالبة التي أودعها المدعي لدى المحكمة؛ وأية معلومات ذات صلة بموضوع المطالبة؛ بالإضافة إلى أية معلومات قد تؤدي إلى اكتشاف معلومات ذات صلة.
- ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب المدعى عليه والشهود ومناقشته لهم بصورة مباشرة أثناء المحاكمة. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان هذا الاستجواب وارداً لكنه يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من القاضي على الأسئلة التي ستطرح؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً، ولا يتطلب موافقة مسبقة.
- ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.
- ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية والبائعة والتحقيق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة. يحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

الجدول 14-7

**ماذا تقيس مؤشرات حماية المستثمرين؟**

| |
|---|
| **مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)** |
| • من يمكنه أن يوافق على صفقات الأطراف ذوي العلاقة |
| • الاشتراطات الخاصة بالإفصاح الخارجي والداخلي في حالة صفقات الأطراف ذوي العلاقة |
| **مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)** |
| • قدرة المساهمين على تحميل الطرف ذي العلاقة وجهة الموافقة المسؤولية في حال وجود صفقة من صفقات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على الشركة |
| • سبل الانتصاف القانوني (التعويضات، وسداد الأرباح، والغرامات، والسجن، وإلغاء الصفقة) |
| • قدرة المساهمين على رفع قضية بصورة مباشرة أو غير مباشرة |
| **مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)** |
| • المستندات والمعلومات المتاحة أثناء المحاكمة |
| • الحصول والاطلاع على كافة المستندات الداخلية للشركة (مباشرة و/أو من خلال مفتش حكومي) |
| **مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)** |
| • المتوسط البسيط لمؤشرات نطاق الإفصاح، ونطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وسهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

- ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة مستندات هذه الصفقة وفحصها قبل إقامة أية دعوى قضائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.
- ما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى صلاحيات كبرى للمساهمين للطعن في هذه الصفقة. ففي اليونان، على سبيل المثال، يمكن للمدعين الاطلاع على المستندات التي يعتزم المدعى عليه الاعتماد عليها في دفاعه، والتي تثبت بشكل مباشر حقائق في مطالبة المدعي (نقطتان). ويمكن للمدعي القيام باستجواب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، وذلك بموافقة مسبقة من المحكمة على الأسئلة المطروحة (نقطة واحدة). وعلى المدعي أن ينص ـ على وجه التحديد ـ على المستندات المطلوبة (على سبيل المثال، عقد الشراء المبرم بين الشركة المشترية والشركة البائعة في 15 يوليو/تموز 2006)، لكنه لا يستطيع طلب الحصول على جميع مجموعات المستندات (على سبيل المثال، جميع المستندات المتعلقة بتلك الصفقة) (صفر). ويمكن لمساهم بحوزته 5 في المائة من عدد أسهم الشركة المشترية المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي لمراجعة أي اشتباه في سوء الإدارة من جانب السيد جيمس والمسؤول التنفيذي الأول بالشركة دون إقامة دعوى قضائية في المحكمة (نقطة واحدة). يمكن لأي مساهم فحص مستندات تلك الصفقة قبل أن يقرر ما إذا كان سيرفع دعوى قضائية أم لا (نقطة واحدة). ويكون مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية هو نفسه المطلوب للقضايا الجنائية (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تحصل اليونان على تقدير 5 نقاط على مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.

### مؤشر قوة حماية المستثمرين

مؤشر قوة حماية المستثمرين هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى حماية للمستثمرين كبرى.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر حماية المستثمرين لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في La Porta, López-de-Silanes and Shleifer (2008).

## دفع الضرائب

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما. وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. وجرى إعداد هذا المشروع وتنفيذه بالتعاون مع شركة PricewaterhouseCoopers. وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أوالضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى. ويمثل الترتيب على أساس سهولة دفع الضرائب المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-6).

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الضرائب والاشتراكات التي تفرضها الحكومة (على أي مستوى كانت ـ الفيدرالي أو الولايات أو المحلي)، والتي تسري على منشأة الأعمال المعيارية، والتي تؤثر على قوائمها المالية. وبذلك، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يتجاوز نطاق التعريف التقليدي للضريبة. فحسب التعريف الوارد لأغراض الحسابات القومية للحكومة، فإن الضرائب لا تشتمل إلا على مدفوعات إلزامية دون مقابل إلى الحكومة العامة. ويتجنب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذا التعريف نظراً لأنه يقيس الرسوم المفروضة التي تؤثر على حسابات الأعمال التجارية، وليس حسابات الحكومة. وتتعلق أوجه الاختلاف الرئيسية هنا باشتراكات العاملين. ويشتمل مقياس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الاشتراكات التي تفرضها الحكومة والتي يدفعها رب العمل إلى صندوق معاشات تقاعدية خاص بمقابل أو صندوق التأمين على العاملين. ويشمل هذا المؤشر، على سبيل المثال، ضمان التقاعد الإلزامي في أستراليا، وصندوق التأمين لتعويض إصابات العمل. ولأغراض حساب إجمالي سعر الضريبة (يرد تعريفه أدناه)، لا يتم إدراج سوى الأعباء الضريبية الفعلية. فعلى سبيل المثال، يتم بصفة عامة استبعاد ضرائب القيمة المضافة (شريطة ألا تكون قابلة للاسترداد) نظراً لأنها لا تؤثر على الأرباح المحاسبية لمنشأة الأعمال ـ بمعنى أنها لا تظهر في قائمة الدخل. لكن يتم إدراجها لأغراض الامتثال (الوقت والمدفوعات). بالنظر إلى أنها تؤدي إلى زيادة أعباء الامتثال للنظام الضريبي.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سيناريو حالة لقياس الضرائب والاشتراكات التي تدفعها منشأة أعمال معيارية، ومدى تعقد نظام الامتثال الضريبي في بلد ما. ويستخدم هذا السيناريو مجموعة من القوائم المالية والافتراضات حول المعاملات التي أُنجزتها على مدار العام. وفي كل بلد، يقوم خبراء الضرائب من عدد من الشركات المختلفة (يشمل ذلك في العديد من البلدان مؤسسة PricewaterhouseCoopers) بحساب الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة في بلدانهم على أساس حقائق دراسة الحالة المعيارية. كما يتم جمع المعلومات على أساس مرات تقديم الإقرارات الضريبية والمدفوعات، بالإضافة إلى الوقت المستغرق في الامتثال لقوانين الضرائب في بلد ما. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والضرائب والاشتراكات المعمول بها.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة وخاضعة للضريبة. وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. وتتوافر لدى محامي تأسيس الشركات أو جهاز الإحصاء معلومات حول أكثر أنواع الضرائب والاشتراكات شيوعاً.

الشكل 14-6

**دفع الضرائب: الامتثال الضريبي في شركة صناعية محلية**

ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

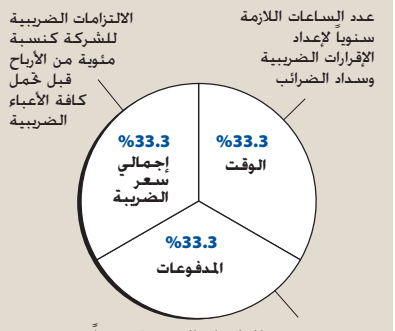

- أن تكون الشركة قد بدأت نشاط أعمالها في الأول من يناير/كانون الثاني 2008. وفي التاريخ نفسه، قامت الشركة بشراء كافة الأصول التي تظهر في ميزانيتها وتعاقدت مع جميع مواردها البشرية.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (10 خمسة أفراد، جميعهم شخصيات اعتبارية.
- أن يبلغ رأس مالها عند التأسيس 102 مثل متوسط الدخل القومي للفرد بنهاية عام 2008.
- أن تعمل في الأنشطة الصناعية أو التجارية العامة. وتنتج، على وجه التحديد، أواني السيراميك وتبيعها بالتجزئة. ولا تقوم بأنشطة تتصل بالتجارة الخارجية (استيراداً أو تصديراً)، ولا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، على سبيل المثال، المشروبات الكحولية أو التبغ.
- أن تكون قد امتلكت، في بداية عام 2009، قطعتين من الأراضي، ومبنى واحداً، وآلات، ومعدات مكتبية، وأجهزة حاسب آلي، وشاحنة، وتستأجر شاحنة أخرى.
- ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا، ما عدا تلك المرتبطة بعمر الشركة أو حجمها.
- يعمل لديها 60 موظفاً ـ 4 مديرين، و 8 مساعدين، و 48 عاملاً، جميعهم من المواطنين. ومديرها هو أيضاً مالك. وتدفع الشركة لموظفيها تكاليف الحصول على خدمات إضافية للتأمين الصحي (علماً بأنها غير مكلفة قانوناً بذلك) باعتبار ذلك مزايا إضافية، وزيادة على ذلك، يتم في بعض البلدان التعامل مع مصروفات السفر والانتقالات المرتبطة بالعمل وضيافة العملاء التي تُسترد على أنها مزايا إضافية. وفي هذه الحالة، يُفترض أن تدفع الشركة ضريبة المزايا الإضافية على هذه المصروفات أو أن تصبح المزايا التي يحصل عليها الموظف دخلاً خاضعاً للضريبة. وتفترض دراسة الحالة عدم وجود أية مخصصات إضافية برواتب العاملين من أجل الوجبات والنقل والتعليم أو غير ذلك. وعليه، فحتى عندما تكون هذه المزايا ذات طبيعة متكررة، فلا تتم إضافتها أو استبعادها من إجمالي المرتبات الخاضعة للضريبة عند تحديد مقدار ضريبة العمل أو اشتراكات العمال واجبة السداد.
- أن يكون لديها رقم أعمال يبلغ 1050 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تكون حققت خسائر في السنة الأولى من عملها.
- أن يبلغ هامش الربح الإجمالي لها (قبل احتساب الضرائب) 20 في المائة (بمعنى أن تكون قيمة المبيعات 120 في المائة من تكلفة السلع المباعة).
- أن توزع 50 في المائة من صافي الأرباح في نهاية السنة الثانية على المالكين.
- أن تبيع واحدة من قطعتي الأرض اللتين تمتلكهما بربح في بداية السنة الثانية.
- أن تعادل التكلفة السنوية للوقود المستخدم في الشاحنتين اللتين في حوزتها ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تخضع لسلسلة من الافتراضات التفصيلية بشأن المصروفات والمعاملات لزيادة توحيد الحالة الدراسية المعيارية. وتحسب جميع متغيرات البيانات المالية كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد في عام 2005. فعلى سبيل المثال، ينفق المالك، الذي يشغل أيضاً منصب المدير 10 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد على السفر والانتقالات المتعلقة بالشركة (20 في المائة من مصروفات المالك هي لأغراض خاصة، و20 في المائة من أجل مصروفات ضيافة للعملاء، و60 في المائة تمثل سفريات مرتبطة بالعمل).

**افتراضات حول الضرائب والاشتراكات**

- جميع الضرائب والاشتراكات المدفوعة المسجلة هي التي تم دفعها في السنة الثانية من عمل الشركة (السنة التقويمية 2009). وإذا كانت الضريبة (أو الاشتراك) تحمل اسماً مختلفاً أو إذا تم تحصيلها من قبل هيئة مختلفة، فإن هذه الضريبة (أو الاشتراك) تعتبر مختلفة عن سائر الضرائب. ويتم احتساب الضرائب والاشتراكات، التي تحمل الاسم نفسه وتجمع من قبل الهيئة ذاتها، ولكن يتم فرضها بأسعار مختلفة تبعاً للنشاط التجاري، على أنها نفس الضريبة أو الاشتراك.
- عدد المرات التي تقوم فيها الشركة بدفع الضرائب والاشتراكات في سنة واحدة هو عدد الضرائب أو الاشتراكات المختلفة مضروباً في عدد مرات السداد (أو الاستقطاع) لكل منهما. ويشمل عدد مرات السداد كلاً من الدفعات المقدمة (أو المستقطعة) بالإضافة إلى الدفعات المنتظمة (أو المستقطعة).

**مدفوعات الضرائب**

يعكس مؤشر مدفوعات الضرائب إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، وعدد الجهات المعنية في هذه الحالة المعيارية (الشركة) أثناء السنة الثانية من التشغيل (الجدول 14-8).

وتتضمن ضريبة الاستهلاك التي قامت بدفعها الشركة الخاصة، على سبيل المثال، ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة. وجرت العادة أن يتم تحصيل هذه الضرائب من المستهلك لحساب مصلحة الضرائب. وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، فإنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.

وبالنسبة لعدد مرات الدفع، يؤخذ في الحسبان تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً. وفي حالة السماح بتقديم الإقرار والدفع بصورة كاملة إلكترونياً، وقيام معظم منشآت الأعمال متوسطة الحجم باعتماد ذلك، فإن تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب يُعتبران عندئذ أنهما تما مرة واحدة في السنة حتى إذا كانا بالفعل متكررين. وفيما يتعلق بالمدفوعات التي يتم سدادها عن طريق الغير، كالضريبة المستحقة على الفوائد التي تدفعها مؤسسة مالية ما، أو ضريبة استهلاك الوقود التي يدفعها موزع الوقود، فيتم إدراج دفعة واحدة فقط حتى لو كانت المدفوعات تتم بشكل أكثر تواتراً.

وحيثما يتم تقديم إقرارات عن ودفع نوعين أو أكثر من الضرائب أو الاشتراكات بشكل مشترك باستخدام النموذج نفسه، تُحسب كل من مرتي الدفع المشتركتين على أنها منفصلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان إعداد إقرارات اشتراكات التأمين الصحي الإلزامية، والاشتراكات الإلزامية في صناديق المعاشات التقاعدية، ودفعهما يتمان معاً، فإن أحدهما فقط يدرج في عدد مرات الدفع.

**الوقت**

يُدون الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً. ويقيس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسديد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، هي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب، واشتراكات الضمان الاجتماعي. ويشمل وقت الإعداد الوقت المستغرق في جمع كافة المعلومات الضرورية لاحتساب الضريبة مستحقة الدفع، ولاحتساب المبلغ مستحق الدفع. وإذا كان يتوجب مسك سجلات ودفاتر محاسبية منفصلة للأغراض الضريبية ـ أو لإجراء حسابات منفصلة ـ يتم إدراج الوقت المرتبط بتلك الإجراءات. ولا يتم تضمين وقت إضافي إلا في حالة عدم كفاية الوقت المخصص للعمل المحاسبي العادي لإتمام متطلبات المحاسبة الضريبية. ويشمل وقت إعداد الإقرارات الوقت المستغرق في استيفاء جميع نماذج الإقرارات الضريبية اللازمة وتقديمها إلى مصلحة الضرائب. ويأخذ زمن التسديد بعين الاعتبار عدد الساعات الضرورية لإجراء عملية

الدفع إلكترونياً أو في مأموريات الضرائب. وعند تسديد الضرائب والاشتراكات بشكل شخصي، فإن زمن التسديد يشمل وقت التأخير أثناء الانتظار.

### إجمالي سعر الضريبة

يقيس إجمالي سعر الضريبة مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري". ويتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 بيانات إجمالي سعر الضريبة للسنة التقويمية 2009. ويمثل إجمالي مبلغ الضرائب الذي تتحمله المنشأة مختلف أشكال الضرائب والاشتراكات مستحقة الدفع بعد الأخذ بالإعتبار الخصومات (الاستقطاعات) والإعفاءات المسموح بها. ويتم استبعاد الضرائب المستقطعة (مثل ضريبة الدخل الشخصي) أو التي تحصلها الشركة وتقوم بتوريدها إلى مأموريات الضرائب (مثل ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات) ولكن لا تتحملها الشركة. ويمكن تقسيم الضرائب المدرجة إلى خمس فئات: ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل (التي يتم فيها إدراج جميع الاشتراكات الإلزامية، حتى لو كانت تدفع إلى هيئة خاصة مثل صندوق المعاشات التقاعدية بمقابل)، والضريبة على الأملاك والعقارات، والضرائب على رقم الأعمال، والضرائب الأخرى (مثل رسوم البلدية، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود).

يهدف إجمالي سعر الضريبة إلى توفير مقياس شامل لتكلفة كافة الضرائب التي تتحملها منشأة الأعمال. وهو يختلف عن سعر الضريبة القانوني الذي يتيح المعامل المطبق على الوعاء الضريبي. وعند احتساب إجمالي سعر الضريبة، يتم تقسيم الضريبة الفعلية واجبة السداد حسب الأرباح التجارية. وتوضح البيانات الخاصة بالسويد ذلك (الجدول 14-9).

تمثل الأرباح التجارية بصورة أساسية صافي الأرباح قبل تحمل كافة الأعباء الضريبية. وهي تختلف عن الأرباح التقليدية قبل احتساب الضريبة، كما يرد في القوائم المالية. وعند حساب الأرباح قبل الضريبة، فإن العديد من الضرائب التي تتحملها الشركة تكون قابلة للاقتطاع. وعند حساب الأرباح التجارية، فإن هذه الضرائب لا تكون مقتطعة. ولذلك، فإن الأرباح التجارية تعطي صورة واضحة للأرباح الفعلية لمنشأة ما قبل حساب الضرائب التي تتحملها في السنة المالية.

ويحسب الربح التجاري على النحو التالي: المبيعات مطروحاً منها: تكلفة البضاعة المباعة، وإجمالي المرتبات، والمصروفات الإدارية، والمصروفات الأخرى، والمخصصات، ومضافاً إليها الأرباح الرأسمالية (من بيع الممتلكات والأصول) مطروحاً منها الفوائد المدينة، ومضافاً إليها الفوائد الدائنة، ومطروحاً منها الإهلاك التجاري. وتستخدم طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك التجاري بالمعدلات التالية: صفر في المائة للأراضي، و5 في المائة للمباني، و10 في المائة للآلات، و33 في المائة لأجهزة الحاسب الآلي، و20 في المائة لمعدات المكاتب، و20 في المائة للشاحنة، و10 في المائة لمصروفات تنمية أنشطة الأعمال. ويبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.

تتفق طريقة حساب إجمالي سعر الضريبة بصفة عامة مع إطار إجمالي المساهمة الضريبية الذي طورته مؤسسة PricewaterhouseCoopers وطريقة الحساب داخل هذا الإطار للأعباء الضريبية الفعلية. لكن بينما يستند العمل الذي قامت به مؤسسة PricewaterhouseCoopers في العادة إلى بيانات مأخوذة من الشركات كبيرة الحجم في البلد المعني، يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على دراسة حالة خاصة بشركة معيارية متوسطة الحجم.

وقد استفادت منهجية إعداد مؤشرات دفع الضرائب من النقاش مع المشاركين في مؤتمر "الحوار الدولي حول القضايا الضريبية"، مما أدى إلى تنقيح الأسئلة المتعلقة بمؤشر الوقت المستغرق في دفع الضرائب في أدوات المسح، وعملية جمع البيانات الاسترشادية الخاصة بالفروق بين الأسعار الضريبية المفروضة من أجل إجراء المزيد من البحوث.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر دفع الضرائب لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في (2010) Djankov and others.

الجدول 14-8

### ماذا تقيس مؤشرات دفع الضرائب؟

| |
|---|
| **مدفوعات الضرائب لشركة صناعية في عام 2009** (عدد المرات سنوياً معدلاً حسب الأنظمة الإلكترونية أو المشتركة لتقديم الإقرارات والسداد) |
| • إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، بما في ذلك ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات) |
| • طريقة وتكرار تقديم الإقرارات والدفع |
| **الوقت اللازم للامتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية** (بالساعات سنوياً) |
| • جمع المعلومات وحساب مقدار الضريبة واجبة السداد |
| • استيفاء نماذج الإقرارات الضريبية، وتقديم الإقرارات إلى المأموريات المعنية |
| • ترتيب دفع الضريبة أو استقطاعها من المنبع |
| • إعداد دفاتر وسجلات محاسبة منفصلة لأغراض الضرائب، عند الاقتضاء |
| **إجمالي سعر الضريبة** (% من الأرباح) |
| • ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات |
| • اشتراكات الضمان الاجتماعي وغيرها من الضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل |
| • الضريبة على الأملاك والعقارات، والضريبة على نقل الملكية |
| • الضريبة على توزيعات أرباح الأسهم، والضريبة على الأرباح الرأسمالية، والضرائب على الصفقات والمعاملات المالية |
| • رسوم النظافة، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود، إلى غير ذلك |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

## التجارة عبر الحدود

يجمع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري. ويجري تسجيل كل إجراء رسمي لتصدير البضائع واستيرادها ـ بدءاً من الاتفاق التعاقدي بين طرفين وحتى تسليم البضائع ـ مع الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام تلك الصفقة. كذلك يتم تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. وبالنسبة للسلع المصدرة، فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع من ميناء/منفذ الخروج. أما بالنسبة للسلع المستوردة، فإن الإجراءات تبدأ من وصول السفينة إلى ميناء/منفذ الدخول وحتى تسليم الشحنة في المستودعات. ولا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتان يستغرقهما النقل

الجدول 14-9

**احتساب إجمالي سعر الضريبة الخاصة بالسويد**

| نوع الضريبة (الوعاء الضريبي) | السعر الإلزامي (س) | الوعاء الضريبي الإلزامي (و) | ضريبة الفعلية واجبة السداد (ض) | الربح التجاري[1] (أ) | إجمالي سعر الضريبة (ج) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ض = س × و | | ج = ض/أ |
| | | كرونا سويدية | كرونا سويدية | كرونا سويدية | |
| الضريبة على دخل الشركات (الدخل الخاضع للضريبة) | %28 | 10,330,966 | 2,892,670 | 17,619,223 | %16.4 |
| الضريبة العقارية (الأراضي والمباني) | %0.38 | 26,103,545 | 97,888 | 17,619,223 | %0.6 |
| ضريبة الأجور (أجور خاضعة للضريبة) | %32.42 | 19,880,222 | 6,445,168 | 17,619,223 | %36.6 |
| ضريبة على استهلاك الوقود (سعر الوقود) | 4.16 كرونا سويدية/لتر | 45,565 لتراً | 189,550 | 17,619,223 | %1.1 |
| **المجموع** | | | ***9,625,276*** | | ***%54.6*** |

1. الأرباح قبل خَمل كافة الأعباء الضريبية.
ملحوظة: يبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير مارسة أنشطة الأعمال.

البحري. ويتم الدفع بواسطة خطاب اعتماد، ويتم أخذ الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار. ويمثل الترتيب على أساس سهولة التجارة عبر الحدود المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-7).

ويقدم وكلاء الشحن، وموظفو خطوط الشحن، والمخلصون الجمركيون، وموظفو الموانئ والبنوك معلومات عن المستندات المطلوبة، وعن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والسلع المتبادلة تجارياً.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن يعمل بها على الأقل 60 موظفاً.
- أن تزاول عملها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون خاصة وذات مسؤولية محدودة. ولا تعمل داخل منطقة لتجهيز الصادرات أو منطقة صناعية تتمتع بمزايا تصديرية أو استيرادية خاصة.
- أن تكون ذات ملكية محلية دون أية ملكية أجنبية.
- أن تصدر أكثر من 10 في المائة من مبيعاتها.

### افتراضات حول السلع المتبادلة تجارياً

يتم نقل المنتج المتبادل تجارياً في حاوية بضائع جافة سعة حمولتها الكاملة 20 قدماً. وتزن 10 أطنان، وقيمتها 20 ألف دولار أمريكي. علماً بأن هذا المنتج:

- لا يشكل خطراً ولا يحتوي على مواد عسكرية.
- لا يتطلب تبريداً أو أية بيئة خاصة أخرى.
- لا يتطلب أي تدابير خاصة تتعلق بالصحة النباتية أو معايير السلامة البيئية ما عدا المعايير المقبولة دولياً.
- أن تكون إحدى سلع التصدير أو الاستيراد الرئيسية في البلد.

### المستندات

يتم تسجيل جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة لتصدير السلع واستيرادها (الجدول 14-10). ومن المُفترض أن يكون هذا العقد قد حظي بالفعل بموافقة الطرفين المعنيين وتوقيعهما. ويتم الأخذ بعين الاعتبار المستندات التي يتطلبها لأغراض التخليص الجمركي كل من: الوزارات الحكومية، وسلطات الجمارك، ومصلحة الموانئ ومحطات الحاويات، وهيئات الصحة والرقابة الفنية، والبنوك. وبالنظر إلى أن السداد يتم بواسطة خطاب اعتماد، يتم أخذ كافة المستندات التي تطلبها البنوك لإصدار أو تأمين خطاب الاعتماد بعين الاعتبار. ولا يتم إدراج المستندات التي تتم مراجعتها مرة واحدة سنوياً، والتي لا تشترط التجديد لكل شحنة (مثلاً، شهادة سنوية تفيد تسديد كافة المستحقات الضريبية).

### الوقت

يتم تسجيل الوقت اللازم لعملية التصدير والاستيراد بالأيام التقويمية. وتبدأ عملية احتساب الوقت لأي إجراء من لحظة البدء وحتى استيفائه. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء إجراء ما مقابل تكلفة إضافية، ويكون متاحاً أمام جميع الشركات التجارية، يتم اختيار الإجراء القانوني الأسرع. ولا تؤخذ الإجراءات السريعة والمبسطة السارية على الشركات الكائنة في إحدى مناطق تجهيز الصادرات بعين الاعتبار نظراً لعدم سريانها على جميع الشركات التجارية. ولا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري. ويُفترض عدم إضاعة كل من المصدر أو المستورد أي وقت، والتزام كل منهما باستيفاء كل إجراء متبقٍ دون تأخير. ويتم قياس الإجراءات التي يمكن استيفاؤها بصورة متوازية في وقت واحد. ويتم إدراج وقت الانتظار بين الإجراءات ـ على سبيل المثال أثناء عملية تفريغ الحمولة ـ في هذا المقياس.

### التكلفة

تقيس التكلفةُ الرسومَ المفروضة على حاوية سعة 20 قدماً من البضاعة بالدولار الأمريكي. ويتم إدراج جميع الرسوم المرتبطة باستيفاء الإجراءات المتعلقة بتصدير السلع أو استيرادها. ويشمل ذلك التكاليف الخاصة بالمستندات، والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة الفنية، ورسوم الوسطاء الجمركيين، ورسوم أعمال المناولة في الموانئ والنقل الداخلي. ولا تشمل التكلفة التعريفة الجمركية والرسوم أو التكاليف المرتبطة بالنقل البحري. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية.

الشكل 14-7

**التجارة عبر الحدود: التصدير والاستيراد عن طريق النقل البحري**

ترتيب البلدان يستند إلى3 مؤشرات فرعية

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر التجارة عبر الحدود لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في Djankov, Freund and Pham (2010). ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

## إنفاذ العقود

تقيس مؤشرات إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في نزاع تجاري. ويتم الحصول البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وتُجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي بالإضافة إلى قضاة. ويمثل الترتيب على أساس سهولة إنفاذ العقود المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته (الشكل 14-8).

يتم نشر اسم المحكمة المختصة في كل بلد ـ المحكمة الكائنة في أكبر مدينة تجارية والمختصة بالقضايا التجارية التي تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد ـ في موقع التقرير: http://www.doingbusiness.org/ExploreTopics/EnforcingContracts.

الجدول 14-10

**ماذا يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود؟**

| |
|---|
| **عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد** |
| • مستندات مصرفية |
| • مستندات تخليص جمركية |
| • مستندات المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع |
| • مستندات النقل |
| **الوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد** (بالأيام) |
| • الحصول على جميع المستندات الضرورية |
| • النقل الداخلي والمناولة |
| • التخليص الجمركي وعمليات التفتيش |
| • المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع |
| • لا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري |
| **التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والاستيراد** (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) |
| • كافة المستندات |
| • النقل الداخلي والمناولة |
| • التخليص الجمركي وعمليات التفتيش |
| • المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع |
| • إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشا |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

### افتراضات حول هذه الحالة

- تعادل قيمة المطالبة 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني.
- يتعلق النزاع بصفقة مشروعة بين منشأتي أعمال (الشركة البائعة والشركة المشترية) كائنتين في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وتبيع الشركة البائعة للشركة المشترية بضائع تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وبعد أن تسلم الشركة البائعة تلك البضائع إلى الشركة المشترية، تمتنع هذه الأخيرة عن سداد ثمن السلع بحجة أن السلع الواردة ليست بالجودة المطلوبة.
- قامت الشركة البائعة (المدعي) برفع دعوى قضائية على الشركة المشترية (المدعى عليه) لاسترداد المبلغ المستحق بموجب عقد بيع البضاعة (وهو يساوي 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني). اعترضت الشركة المشترية على مطالبة الشركة البائعة قائلة إن نوعية السلع ليست بالجودة المطلوبة. ويجري التنازع على تلك المطالبة على أسس موضوعية للدعوى.
- تبت محكمة تقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني ـ وهي مختصة بالقضايا التجارية التي تعادل 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد ـ في هذا النزاع.
- تقوم الشركة البائعة بالحجز على الأصول المنقولة (مثلاً، الأدوات المكتبية والعربات) لدى الشركة المشترية قبل الحصول على حكم قضائي خشية أن تصبح الشركة المشترية معسرة.
- تتم الاستعانة بآراء خبير بشأن جودة البضاعة المسلمة. وإذا كان من الممارسات المعيارية في البلد المعني لكل طرف استدعاء شهود من الخبراء، يقوم كل من الطرفين المعنيين باستدعاء شاهد خبير واحد. وإذا كان من الممارسات المعيارية قيام القاضي بتعيين خبير مستقل، يقوم القاضي عندئذ بذلك. وفي هذه الحالة، لا يسمح القاضي بالطعن على شهادة الخبير.
- يكون الحكم لصالح الشركة البائعة 100 في المائة: يقرر القاضي أن البضاعة بالجودة المطلوبة، وأن على الشركة المشترية دفع السعر المتفق عليه.
- لا تستأنف الشركة المشترية هذا الحكم، ويصبح الحكم نهائياً.
- تقوم الشركة البائعة باتخاذ كافة الخطوات المطلوبة لإنفاذ الحكم على الفور. ويتم تحصيل الأموال بنجاح من خلال بيع الأصول المنقولة الخاصة بالشركة المشترية في مزاد علني (على سبيل المثال المعدات المكتبية والعربات).

### الإجراءات

تقوم قائمة خطوات رفع الدعوى التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة. يعرّف الإجراء بأنه أي تعامل، مطلوب بموجب القانون أو يشيع استخدامه، بين طرفين أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة. ويشمل ذلك خطوات إقامة الدعوى وإرسال الإخطار، وخطوات سير المحاكمة، والخطوات الضرورية لإنفاذ الحكم (الجدول 14-11).

يتيح الاستقصاء هذا العام للمشاركين تسجيل الإجراءات القائمة في البلدان العاملة بالقانون المدني، وليس في البلدان العاملة بالقانون العام، والعكس بالعكس. فعلى سبيل المثال، يمكن للقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون المدني أن يختار خبيراً مستقلاً، في حين يرسل كل من طرفي التقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون العام إلى المحكمة قائمة بالشهود الخبراء. ولإظهار الكفاءة بصورة عامة، يتم طرح إجراء واحد من العدد الكلي للإجراءات بالنسبة للبلدان التي لديها محاكم تجارية متخصصة، وواحد للبلدان التي تجيز إجراءات إقامة الدعاوى عن طريق الانترنت. ولا يتم احتساب بعض الخطوات الإجرائية التي تتم في وقت واحد مع أو ضمن خطوات إجرائية أخرى في العدد الكلي للإجراءات.

### الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية، وتُحسب من اللحظة التي يقرر فيها المدعي رفع دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. وتشمل هذه المدة الأيام التي تعقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها. ويتم تسجيل متوسط المدة التي تستغرقها مختلف المراحل للفصل في النزاع: من حيث استيفاء شرط تسليم الإعلان بإجراءات الدعوى (المدة التي تستغرقها إقامة الدعوى وإرسال الإخطار) وإصدار الحكم (المدة التي تستغرقها المحاكمة واستصدار الحكم)، ووقت سداد الدين (المدة التي يستغرقها إنفاذ الحكم).

الشكل 14-8

**إنفاذ العقود: الفصل في نزاع تجاري من خلال المحاكم**

ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

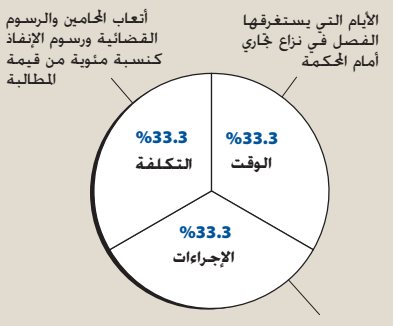

### التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ولا يتم إدراج الرشا، ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف، هي: الرسوم القضائية، وتكاليف إنفاذ الحكم، ومتوسط أتعاب المحاماة.

وتشمل الرسوم القضائية كافة مصروفات المحكمة ورسوم الخبراء المختصين التي يتعين على البائع (المدعي) دفعها مقدماً إلى المحكمة بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها. وتندرج أتعاب الخبراء، إذا كانت مطلوبة بموجب القانون أو يشيع استخدامها، في الرسوم القضائية. أما تكاليف الإنفاذ فهي كافة التكاليف التي ينبغي على البائع (المدعي) دفعها سلفاً بغرض إنفاذ الحكم من خلال البيع العام للأصول المنقولة للمشتري، بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها البائع. ويمثل متوسط أتعاب المحاماة الأتعاب التي يتعين على البائع (المدعي) دفعها سلفاً إلى محام محلي لتمثيله في دراسة الحالة المعيارية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر إنفاذ العقود لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في Djankov and others (2003)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

## تصفية النشاط التجاري

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها. ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس. ويستند الترتيب على أساس سهولة تصفية النشاط التجاري إلى معدل الاسترداد (الشكل 14-9).

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والحالة المستخدمة.

### افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100 في المائة) ملكية محلية، وأن يشغل مؤسسها أيضاً منصب رئيس مجلس الرقابة، ويملك 51 في المائة منها (وباستثناء المؤسس لا يحوز أي من المساهمين الآخرين أكثر من 5 في المائة من الأسهم).
- تمتلك عقاراً بوسط المدينة حيث تدير فندقاً فيه، ويمثل الجانب الأكبر من ممتلكاتها. تبلغ قيمة الفندق مائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد أو 200 ألف دولار أمريكي، أيهما أكبر.
- يديرها مدير عام محترف.
- لديها 201 موظف وتتعامل مع 50 مورّداً، وتدين لكل هؤلاء الموردين بمدفوعات آخر توريدات تم تسليمها.
- وقعت على عقد قرض بأجل استحقاق مدته 10 سنوات مع أحد البنوك المحلية مضمون برهن عام (مثلاً، رهن عائم) في البلدان التي تقر هذا النوع من الضمانات الرهنية، أو باستخدام الفندق كضمان. وإذا لم تكن القوانين السارية في هذا البلد تنص تحديداً على استخدام الرهن العام، لكن عادة تستخدم العقود بنوداً أخرى لها التأثير نفسه، يتم إدراج هذا البند في عقد الإقراض.
- تلتزم بجدول سداد الدين وكل الشروط الأخرى المتعلقة بهذا القرض إلى الآن.
- عليها رهن عقاري، وتعادل قيمة أصل ذلك الرهن تماماً القيمة السوقية للفندق.

### افتراضات حول هذه الحالة

تواجه هذه المنشأة مشكلات في السيولة. وأدت خسارتها في عام 2009 إلى تحويل صافي قيمتها إلى رقم سلبي. ولا تتوفر في حوزتها، في يناير/كانون الثاني 2010، أية نقدية لسداد كامل الفوائد المصرفية أو أصل القرض المستحق في اليوم التالي للبنك. ولذا، تصبح المنشأة متخلفة عن سداد القرض المستحق. وتعتقد الإدارة أنها ستتعرض إلى خسائر في عامي 2010 و 2011 كذلك.

ويساوي المبلغ المستحق بموجب عقد القرض تماماً القيمة السوقية للفندق، ويمثل 74 في المائة من مجموع ديون الشركة. أما نسبة 26 في المائة الأخرى من الديون المستحقة عليها فهي لدائنين غير مضمونين (موردين، وموظفين، ومصلحة الضرائب).

للشركة دائنون كثيرون بحيث يتعذر التفاوض معهم على إجراء تسوية غير رسمية خارج نطاق المحكمة. وفيما يلي الخيارات المتاحة: اللجوء إلى إجراء قضائي بغرض إعادة تأهيل الشركة أو إعادة تنظيمها بما يسمح باستمرار عملها؛ أو اللجوء إلى إجراء قضائي بهدف إلى تصفية الشركة أو حلها أو اللجوء إلى إجراء إنفاذ دين أو نزع ملكية الشركة، وإنفاذ ذلك عن طريق المحكمة (أو عن طريق أحد الأجهزة الحكومية الأخرى) أو خارج المحكمة (على سبيل المثال، عن طريق تعيين حارس قضائي).

### افتراضات حول الأطراف المعنية

يريد البنك استرداد أكبر قدر ممكن من قرضه، في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة. وسيتخذ الدائنون غير المضمونين كافة الإجراءات المسموح بها بموجب القوانين السارية لتفادي أي بيع مجزأ للأصول. ويرغب المساهم الرئيسي في الحفاظ على استمرار عمل الشركة تحت سيطرته. ويرغب جهاز الإدارة في استمرار عمل الشركة والحفاظ على الوظائف. وجميع الأطراف في هذا السيناريو كيانات أو مواطنون محليون؛ ولا يشترك في هذا الترتيب أي أطراف أجنبية.

### الوقت

يُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم بالسنوات التقويمية (الجدول 14-12). وتبدأ الفترة الزمنية التي يقيسها التقرير من لحظة إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماطلة والتأخير المحتملة التي

الجدول 14-11

### ماذا تقيس مؤشرات إنفاذ العقود؟

| عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما |
|---|
| • أي تعامل بين طرفين في نزاع تجاري، أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة |
| • خطوات إقامة الدعوى |
| • خطوات سير المحاكمة وإصدار الحكم |
| • خطوات إنفاذ الحكم |
| **المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء الإجراءات** (أيام تقويمية) |
| • الوقت اللازم لإقامة الدعوى وإرسال الإخطار |
| • الوقت الذي يستغرقه سير المحاكمة والحصول على حكم |
| • الوقت اللازم لإنفاذ الحكم |
| **التكلفة اللازمة لاستيفاء الإجراءات** (% من قيمة المطالبة) |
| • عدم إدراج الرشا |
| • متوسط أتعاب المحامين |
| • الرسوم القضائية، شاملة أتعاب الخبراء |
| • تكاليف الإنفاذ |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 9-14
**تصفية النشاط التجاري: الوقت والتكلفة اللذين تستغرقهما إجراءات إفلاس شركة محلية، والمحصلة**
ترتيب البلدان يستند إلى مؤشر فرعي واحد

معدل استرداد الدين هو دالة الوقت والتكلفة وعوامل أخرى مثل سعر الإقراض واحتمال استمرار الشركة في مزاولة عملها

ملحوظة: لا يتم احتساب الوقت والتكلفة بشكل منفصل بالنسبة لهذا الترتيب.

تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية.

### التكلفة

تحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين. وتحسب التكلفة على أساس إجابات الاستقصاء، وتشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي تتقاضاها المحكمة؛ والأتعاب التي يتقاضاها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار، ومسؤولو تنظيم المزادات، والمقيمون، والمحامون؛ وكافة الرسوم والتكاليف الأخرى. ويقدم المشاركون في الاستقصاء تقديرات عن التكلفة من بين الخيارات التالية: أقل من 2 في المائة، و2-5في المائة، و5-8في المائة، و8-11في المائة، و11-18في المائة، و18-25في المائة، و25-33في المائة، و33-50في المائة، و50-75في المائة، وكذلك أكثر من 75في المائة من قيمة العقار.

### النتائج

يتوقف استرداد الدائنين لمستحقاتهم على ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة. وفي حالة استمرار المنشأة في مزاولة عملها، فلن تكون هناك أية خسارة، ويمكن للبنك أن يسترد قيمة مطالبته بالكامل البالغة 100 سنت عن الدولار الواحد. وفي حالة بيع أصول المنشأة مجزأة، فإن الحد الأقصى لهذا المبلغ الذي يمكن استرداده لن يتجاوز 70 في المائة من مطالبة البنك، مما يعني 70 سنتا على كل دولار.

### معدل استرداد الدين

يتم تسجيل معدل استرداد الدين على أساس السنتات التي يستردها الدائنون عن كل دولار من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إجراءات إنفاذ الديون (نزع الملكية). وتراعي عملية الحساب النتيجة النهائية: ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة. ثم يتم خصم تكلفة الدعوى القضائية (سنت واحد عن كل نقطة مئوية من قيمة ممتلكات المدين). وأخيراً، تؤخذ في الحسبان الخسارة في القيمة التي حدثت بسبب الفترة التي بقيت فيها الأموال محجوزة أثناء دعوى الإعسار، بما في ذلك الخسارة الناجمة عن إهلاك أثاث الفندق. وتمشياً مع الممارسات المحاسبية الدولية، فإن النسبة السنوية لإهلاك الأثاث تبلغ 20 في المائة. ومن المفترض أن تعادل قيمة الأثاث ربع إجمالي قيمة الأصول. علماً بأن معدل استرداد الديون هو القيمة الحالية للعائدات المتبقية، على أساس معدلات الإقراض السارية في نهاية عام 2009 والمأخوذة من كتاب الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي والتي تكملها بيانات البنوك المركزية وشعبة أبحاث مجلة الإيكونوميست.

### غير مطبق

إذا شهد بلد ما أقل من 5 قضايا سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية انطوت على إعادة تنظيم الشركة المعنية بناء على أمر قضائي، أو تصفيتها بأمر قضائي، أو أمر إنفاذ دين (نزع الملكية)، فإن هذا البلد يحصل على ترتيب "غير منطبق". ويعني هذا أنه من غير المرجح أن يسترد الدائنون أموالهم من خلال الإجراءات القانونية الرسمية (من خلال المحكمة أو خارجها). ويكون معدل استرداد الدين في البلدان التي "لا ينطبق" فيها هذا الإجراء صفراً.

أُعدت هذه الطريقة المنهجية في Djankov,Hart, McLiesh and Shleifer (2008)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

## غير مدرج في ترتيب سهولة أنشطة الأعمال

لم يتم هذا العام إدراج مؤشرين في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: مجموعة المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء، ومؤشرات توظيف العاملين، التي يجري حالياً تنقيح منهجية إعدادها.

## توصيل الكهرباء

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاءها لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع معياري. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقد التوصيل معها، وكافة التصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية (الجدول 14-13).

الجدول 14-12

**ماذا تقيس مؤشرات تصفية النشاط التجاري؟**

| |
|---|
| **الوقت اللازم لاسترداد الدين** (بالسنوات) |
| • محسوبة بعدد السنوات التقويمية |
| • اشتمال الاستئنافات وطلبات تمديد آجال المواعيد القانونية |
| **التكلفة اللازمة لاسترداد الدين** (% من قيمة موجودات التفليسة) |
| • تُحسب كنسبة مئوية من قيمة موجودات التفليسة |
| • الرسوم القضائية |
| • رسوم مديري الإعسار |
| • أتعاب المحامين |
| • أتعاب الخبراء المقيّمين ومسؤول تنظيم المزادات |
| **معدل الاسترداد بالنسبة للدائنين** (سنتات عن كل دولار) |
| • تُحسب السنتات التي يستردها الدائنون عن كل دولار |
| • القيمة الحالية للديون المستردة |
| • استقطاع التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار |
| • مراعاة استهلاك الأثاث |
| • نتيجة (بقاء أو عدم بقاء) المنشأة تؤثر على الحد الأقصى للقيمة التي يمكن استردادها |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ويجري جمع بيانات من مؤسسة توزيع الكهرباء، ثم يجري استيفاؤها والتحقق من صحتها من جانب أجهزة تنظيم الكهرباء ومجموعة من المهنيين المستقلين، مثل فنيي الكهرباء والمهندسين الكهربائيين، ومقاولي الأعمال الكهربائية وشركات البناء. وتقوم مؤسسة توزيع الكهرباء التي شملها الاستقصاء بتقديم خدمات الكهرباء في المنطقة (أو المناطق) التي تقع فيها المستودعات المعنية. وإذا كانت هناك عدة مؤسسات توزيع، يتم اختيار المؤسسة التي تتيح خدماتها لأكبر عدد من العملاء.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول المستودع المعني وتوصيلة الكهرباء به.

### افتراضات حول بناء المستودع

يُفترض في هذا المستودع:

- أن يكون مملوكاً من أحد أصحاب المشاريع المحليين.
- أن يزاول عمله في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن يقع داخل الحدود الرسمية للمدينة وفي منطقة توجد فيها مستودعات أخرى (منطقة غير سكنية).
- ألا يقع في أية منطقة ذات طبيعة اقتصادية أو استثمارية خاصة؛ بمعنى ألا تكون توصيلة

الكهرباء مؤهلة للحصول على دعم مالي حكومي أو تتم بموجب خدمة أسرع في إطار نظام خاص لتشجيع الاستثمار. وإذا كانت هناك عدة خيارات بشأن الموقع، يقع المستودع في المكان الذي يمكن فيه الحصول بسهولة على الكهرباء.

- له طريق للدخول والخروج. تشمل أشغال التوصيل قطع طريق واحد أو عدة طرق (نتيجة لأعمال الحفر ومد الخطوط العلوية، وما شابه ذلك)، لكن سيجري تنفيذ كافة هذه الأعمال في الأراضي العامة، ويعني ذلك عدم اجتياز أية ممتلكات خاصة.
- يوجد في منطقة خالية من أي عوائق مادية. على سبيل المثال، العقار ليس بالقرب من أي من خطوط السكك الحديدية.
- يستخدم لتخزين سلع مثلجة.
- أن يكون بناءً جديداً (بمعنى لم تكن على الأرض التي يوجد عليها أي إنشاءات سابقة). ويتم توصيله بالكهرباء للمرة الأولى.
- أن يتألف من طابقين فوق الأرض، وإجمالي مساحته 1300.6 متر مربع (14 ألف قدم مربع). وتبلغ مساحة الأرض المستخدمة في بنائه 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع).

### افتراضات بشأن توصيلة الكهرباء

توصيلة الكهرباء:

- أن تكون دائمة.
- أن تكون ثلاثية الأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (4-wire Y)، بقدرة 140 كيلوفولت-أمبير.
- طول التوصيلة 150 متراً ذات فولطية منخفضة (إلا إذا كان قد تم تركيب محول توزيع في عقار العميل، وفي هذه الحالة يكون طول هذه التوصيلة صفراً). 8 وتكون التوصيلة علوية أو تحت الأرض، وفقاً لما هو معمول به في البلد المعني وفي المنطقة التي يقع فيها المستودع. أن يكون طول التوصيلة في ملكية العميل الخاصة محدوداً.
- أن تشمل تركيب عداد قياس كهربائي واحد. ويكون الاستهلاك الشهري من الكهرباء في حدود 0.07 جيجاواط/ساعة.

وأن يكون قد تم بالفعل تركيب كافة الأسلاك الكهربائية الداخلية.

### الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي الشركة أو الكهربائي الرئيسي أو المهندس الكهربائي المختص بالشركة (أي الفني الذي يقوم بتركيبات الأسلاك الداخلية) مع أطراف خارجية مثل مؤسسة توزيع الكهرباء، ومؤسسة إمداد الكهرباء، والجهات والهيئات الحكومية، وغير ذلك من مقاولي الأشغال الكهربائية وشركات التجهيزات الكهربائية. ولا ينظر إلى التعاملات بين موظفي الشركة والخطوات المتصلة بتركيبات الأسلاك الداخلية، مثل تصميم وتنفيذ خطط تركيب الأسلاك الكهربائية الداخلية، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. كذلك، تعتبر الإجراءات التي ينبغي استيفاؤها مع المؤسسة نفسها ـ ولكن في إدارات مختلفة ـ إجراءات منفصلة.

ومن المفترض أن يستوفي موظفو الشركة المعنيون كافة الإجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانة بالغير (مثلاً، السماح فقط لكهربائي مرخص مع المؤسسة بتقديم الطلب). ويجوز للشركة، وإن كان ذلك غير مطلوب، أن تستعين بخدمات مهنيين للقيام بذلك (مثل شركة خاصة بدلاً من مؤسسة الكهرباء للقيام بالأعمال الخارجية). ويتم تسجيل هذه الإجراءات إذا كانت تتم على نحو مشترك. وبالنسبة لكافة الإجراءات، لا يتم احتساب سوى الحالات المؤكدة (مثلاً، أن تتوافر المواد المطلوبة لدى مؤسسة الكهرباء في أكثر من 50 في المائة من الوقت)، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في الواقع العملي لتوصيل الكهرباء إلى المستودع.

### الوقت

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي ترى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية العملية، بدلاً مما يقتضيه القانون، لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة، ودون أية تكاليف إضافية. ويفترض أيضاً أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت نفسه، من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). ويفترض أن الشركة المشترية لا تضيع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبقٍ دون تأخير، مع ملاحظة أن الوقت الذي تمضيه الشركة في جمع المعلومات لا يؤخذ بعين الاعتبار، إذ من المفترض أنها على دراية من البداية بكافة اشتراطات توصيل الكهرباء، وتسلسلها.

### التكلفة

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتسجل التكاليف بخلاف ضريبة القيمة المضافة. ويتم تسجيل كافة الرسوم والتكاليف المتعلقة باستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء بالمستودع، شاملة الرسوم المرتبطة بالحصول على التصاريح من الهيئات والأجهزة الحكومية، وتقديم طلب توصيل الكهرباء، واستقبال عمليات المعاينة للموقع وتركيبات الأسلاك الداخلية، وشراء المستلزمات والمواد، والأعمال الفعلية للتوصيل، ودفع مبلغ التأمين. ويجري استخدام المعلومات المستقاة من الخبراء المحليين، والإجراءات الحكومية ذات الصلة، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركاء المحليين، يستخدم متوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تستبعد الرشا من التكلفة.

الجدول 14-13

**ماذا تقيس مؤشرات توصيل الكهرباء؟**

| |
|---|
| **عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء.** |
| • تقديم جميع المستندات ذات الصلة والحصول على كافة الموافقات والتراخيص |
| • استيفاء كافة الإشعارات المطلوبة، وإتمام عمليات المعاينات الضرورية |
| • القيام بأشغال التركيب الخارجية وإمكانية شراء أية مواد ضرورية |
| • توقيع عقود التوريد الضرورية والحصول على التوريدات والمستلزمات النهائية |
| **المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء** (أيام تقويمية) |
| • يوم تقويمي واحد على الأقل |
| • كل إجراء يبدأ في يوم منفصل |
| • لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات |
| • يعكس الوقت المستغرق في الواقع العملي، مع متابعة محدودة، وعدم وجود أي اتصال سابق مع المسؤولين |
| **التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء** (% من متوسط الدخل القومي للفرد) |
| • إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشا |
| • يستبعد ضريبة القيمة المضافة |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

**دفع مبلغ التأمين**

تطلب مؤسسات المرافق الكهربائية دفع مبلغ على سبيل التأمين كضمانة ضد احتمال عدم قيام العملاء بدفع فواتير الاستهلاك الخاصة بهم. ولهذا السبب، يتم في معظم الأحيان احتساب مبلغ التأمين كدالة على الاستهلاك التقديري للعميل الجديد.

ولا يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المبلغ الكامل للتأمين. وبدلاً من ذلك، يقوم التقرير بتسجيل القيمة الحالية للخسائر في إيرادات الفوائد التي يتعرض لها العميل نتيجة لاحتفاظ مؤسسة الكهرباء بمبلغ التأمين لفترة طويلة. وفي معظم الحالات حتى انتهاء العقد (يفترض أن يكون بعد 5 سنوات). وفي الحالات التي يجري فيها استخدام مبلغ التأمين لتغطية فواتير الاستهلاك الشهري الأولى، لا يتم تسجيله. ولحساب القيمة الحالية من إيرادات الفوائد المفقودة، يتم استخدام أسعار الفائدة السارية في نهاية عام 2009 من دليل الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي. وفي الحالات التي تتم فيها إعادة مبلغ الإيداع مع الفوائد، يتم استخدام الفرق بين سعر الإقراض والفائدة التي تدفعها مؤسسة الكهرباء لاحتساب القيمة الحالية.

وفي بعض البلدان، يمكن وضع مبلغ التأمين في شكل صك دين: يمكن للشركة أن تحصل من أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين على ضمان صادر على الأصول والموجودات التي تحتفظ بها مع هذه المؤسسة المالية. وخلافاً للسيناريو الذي يدفع فيه العميل مبلغ الإيداع نقداً إلى مؤسسة الكهرباء، فإن الشركة تظل تحتفظ بكامل المبلغ في هذا السيناريو، ويمكنها الاستمرار في استخدامه. وفي المقابل، ستقوم الشركة بدفع عمولة إلى البنك نظير حصولها على صك الدين. ويمكن أن يتباين مبلغ العمولة المحتسبة تبعاً لدرجة الملاءة المالية للشركة. ولذا، يفترض أدنى قيمة ممكنة للعمولة في حالة أفضل درجة ملاءة مالية ممكنة. وعند طرح صك الدين، تكون القيمة المسجلة الخاصة بالمبلغ المودع مساوية لقيمة العمولة السنوية مضروبة في 5 سنوات، وهي الفترة التي يفترض أن يستغرقها العقد. وفي حالة وجود كلا الخيارين، يتم تسجيل البديل الأقل تكلفة.

في بليز في يونيو/حزيران 2010، كان يتعين على العميل الذي يطلب الحصول على توصيلة كهرباء بقدرة 140 كيلوفولت-أمبير أن يدفع تأميناً مقداره 22662 دولاراً بليزياً نقداً أو بشيك مصرفي، ولا تتم إعادة مبلغ التأمين إلا عند نهاية مدة العقد. وكان يمكن للعميل بدلاً من ذلك أن يستثمر هذه الأموال بسعر الفائدة السارية والبالغ 14.05 في المائة. وخلال السنوات الخمس التي يستغرقها العقد، فإن ذلك سيعني أن القيمة الحالية لإيرادات الفوائد المفقودة تبلغ 10918 دولاراً بليزياً. وفي المقابل، لو أنه سمح للعميل بتسوية مبلغ التأمين من خلال ضمانة بنكية بمعدل سنوي نسبته 1.75 في المائة، فإن المبلغ الضائع على مدى فترة السنوات الخمس ما كان ليتعدى 1983 دولاراً بليزياً فقط.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بتوصيل الكهرباء لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org.

## توظيف العاملين

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، وعلى وجه التحديد ما يتعلق منها بتوظيف العاملين وفصلهم من الخدمة ومدى صرامة ساعات العمل. وفي عام 2007، جرى إدخال بعض التحسينات لتحقيق الاتساق بين المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين واتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO). علماً بأنه لا توجد سوى 4 من اتفاقيات منظمة العمل الدولية البالغ عددها 188 تغطي مجالات يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياسها، وهي: إنهاء خدمة العاملين، والعمل في عطلة نهاية الأسبوع، والأجازة السنوية مدفوعة الأجر، والعمل ليلاً. وتتسق منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اتساقاً كاملاً مع هذه الاتفاقيات الأربع. ومن الممكن لبلد ما أن يحصل على أعلى تقدير في مجال سهولة توظيف العاملين، ويتقيد بجميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة (وخاصة المجالات الأربعة التي يقيسها التقرير) ـ إلا أنه لا يمكن لبلد ما الحصول على ترتيب أفضل في حال إخفاقه في التقيد بهذه الاتفاقيات.

ولا تشمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تغطي مجالات تتعلق بمؤشرات توظيف العاملين، جميع معايير العمل الأساسية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية ـ حيث تغطي 8 اتفاقيات الحق في التفاوض الجماعي، وإلغاء العمل الجبري (السخرة)، وإلغاء عمالة الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات التوظيف.

وفي عام 2009، أُدخل المزيد من التغييرات على منهجية المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين.

أولاً، جرى تغيير دراسة الحالة المعيارية كي تشير إلى شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. ثانياً، جرى الأخذ بعين الاعتبار القيود الخاصة بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية إذا كانت تسري على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ثالثاً، تم احتساب مكافآت الأجور التي ينص عليها القانون لقاء العمل أثناء أيام العطلات الأسبوعية أو أثناء الليل على أساس مقياس ذي أربعة مستويات. رابعاً، لا تحصل البلدان التي تعطي مكافأة نهاية خدمة تعادل قيمتها ثمانية أسابيع أو أقل من الأجر، لكنها لا تتيح أية سبل حماية ضد البطالة، على أعلى تقدير. وأخيراً، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط تقديرية نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي تمت مؤخراً على خط الفقر المطلق.

وهذا العام، جرى إدخال مزيد من التعديلات على المنهجية استناداً إلى المشاورات التي جرت مع فريق استشاري من أصحاب المصلحة المعنيين. للمزيد من المعلومات بشأن عملية التشاور، يرجى زيارة موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: www.doingbusiness.org. وفيما يلي التغييرات التي تم الاتفاق عليها حتى تاريخ نشر التقرير. بالنسبة لتسجيل نقاط تقديرية للحد الأدنى للأجور، لا يمكن لأي بلد الحصول على أعلى درجة إذا لم يوجد لديه حد أدنى للأجور، أو إذا كانت الآلية الإجرائية الخاصة بتعيين الحد الأدنى للأجور التي نص عليها القانون غير مطبقة في الواقع العملي، أو إذا لم يكن هناك سوى حد أدنى صوري للأجور، أو إذا كان الحد الأدنى للأجور لا يسري إلا على القطاع العام. وتم تعيين حد أدنى بالنسبة للمرونة المفرطة في فترة الأجازة السنوية المدفوعة والحد الأقصى لعدد أيام العمل في الأسبوع. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لحساب النقاط التقديرية الخاصة بفترة الأجازة السنوية في مؤشر صرامة ساعات العمل، ومدة الإشعار المسبق وقيمة مكافأة نهاية الخدمة عند تسريح العمالة الزائدة، يتم استخدام متوسط القيمة لعامل له مدة خدمة تمتد لعام واحد، وعامل له مدة خدمة تمتد لخمسة أعوام، وعشرة أعوام، وذلك بدلاً من القيمة لعامل له مدة خدمة تمتد لعشرين عاماً.

وتستند البيانات الخاصة بتوظيف العاملين وفصلهم إلى مسح استقصائي تفصيلي حول اللوائح والقواعد المنظمة للعمل قام بها محامون وموظفون عموميون محليون. وجرت مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، بالإضافة إلى بعض المصادر الثانوية لضمان دقة تلك البيانات. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول العامل ومنشأة الأعمال.

**افتراضات حول العامل**

يُفترض في العامل:

- أن يكون ذكراً يبلغ من العمر 42 عاماً، ويشغل منصباً إدارياً غير تنفيذي بدوام تام.
- أن يحصل على مرتب بالإضافة إلى مزايا تعادل متوسط الأجر السائد في البلد المعني أثناء مدة خدمته.
- فترة استحقاق الأجر هي المعمول بها بالنسبة للعاملين في البلد.

- أن يكون مواطناً ينتمي لنفس العرق والديانة السائدين بين أغلبية سكان البلد.
- أن يكون مقيماً في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- ألا يكون عضواً في نقابة عمالية، ما لم تكن العضوية إجبارية.

**افتراضات حول منشأة الأعمال**

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100 في المائة) لمواطنين محليين.
- أن تزاول عملها في قطاع الصناعة التحويلية.
- أن يعمل بها 60 موظفاً.
- تخضع لاتفاقيات المفاوضات الجماعية في البلدان التي تغطي فيها تلك الاتفاقيات أكثر من نصف قطاع الصناعات التحويلية، بل وتسري حتى على الشركات التي ليست طرفاً فيها.
- تلتزم بأي قانون أو لائحة، إلا إنها لا تمنح العمال مزايا أكثر من المنصوص عليها بموجب القوانين، أو اللوائح، أو اتفاقية المفاوضات الجماعية (إن كان معمولاً بها).

**مؤشر صرامة قوانين العمل**

يتكون مؤشر "صرامة قوانين العمل"من متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صرامة ساعات العمل، ومؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة (الجدول 14-14). وتتكون كل المؤشرات الفرعية من مكونات عديدة، وتتراوح قيمها جميعاً بين "صفر" و "100" مع ملاحظة أنه كلما ارتفعت القيم، ازدادت صرامة القوانين والإجراءات الحكومية المعنية.

يقيس مؤشر صعوبة التعيين ما يلي: (1) ما إذا كان يحظر استخدام عقود محددة المدة في مهام تتسم بالاستمرارية، (2) وأقصى مدة مجمعة للعقود محددة المدة، (3) ونسبة الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل.[9] وتحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كان محظوراً استخدام العقود محددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية، وبحسب للبلد المعني تقدير "صفر" إذا كان من الممكن استخدامها في أية مهمة أخرى. كما تحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كانت أقصى مدة مجمعة للعقود محددة المدة أقل من 3 سنوات؛ و"0.5 نقطة" إذا كانت مدتها 3 سنوات فأكثر لكنها أقل من خمس سنوات؛ وتقدير "صفر" إذا كان من الممكن أن تستمر لخمس سنوات فأكثر. وأخيراً، تحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كانت نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل تبلغ 0.75 فأكثر؛ و"0.67 نقطة" للنسبة التي تبلغ 0.5 أو أكثر ولكنها أقل من 0.75؛ و"0.33 نقطة" للنسبة التي تبلغ 0.25 أو أكثر ولكنها تقل عن 0.50؛ كما يحسب "صفر" للبلد المعني إذا قلت النسبة عن 0.25. ويحسب تقدير (صفر) أيضاً إذا كان الحد الأدنى للأجور حددته اتفاقية مفاوضات جماعية تسري على أقل من نصف قطاع الصناعات التحويلية أو لا تسري على الشركات غير الأطراف فيها، أو إذا كان الحد الأدنى للأجور منصوصاً عليه في القانون ولكنه لا يسري على العاملين الذين ما زالوا في فترة التدريب. وتحسب نسبة 0.251 (ومن ثم 0.33 نقطة) بصورة تلقائية في أربع حالات، هي: إذا لم يكن هناك حد أدنى للأجور، أو إذا كانت الآلية الإجرائية الخاصة بتعيين الحد الأدنى للأجور التي نص عليها القانون غير مطبقة في الواقع العملي، أو إذا لم يكن القانون ينص على حد أدنى للأجور لكن هناك مبلغ محدد يجري استخدامه صورياً كحد أدنى للأجور، أو إذا لم ينص القانون على حد أدنى للأجور في القطاع الخاص، لكن ينص على حد أدنى للأجور في القطاع العام.

ففي دولة بنن، على سبيل المثال، لا يُحظر استخدام العقود محددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية (صفر)، ويمكن استخدامها لحد أقصى يبلغ 4 سنوات (0.5 نقطة). وتبلغ نسبة الحد الأدنى الإلزامي للأجور إلى القيمة المضافة لكل عامل 0.58 نقطة (0.67 نقطة). وبحساب متوسط القيم الثلاث وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، فإن دولة بنن تحصل على 39 نقطة.

يتألف مؤشر "صرامة ساعات العمل" من خمسة مكونات ، هي: (1) ما إذا كانت هناك قيود على العمل ليلاً؛ (2) ما إذا كانت هناك قيود على العمل في أيام العطلات الأسبوعية؛ (3) ما إذا كان أسبوع العمل يتكون من خمسة أيام ونصف اليوم أو أكثر من ستة أيام؛ (4) ما إذا كان من الممكن أن يمتد أسبوع العمل إلى 50 ساعة أو أكثر (شاملاً الوقت الإضافي) لمدة شهرين سنوياً استجابة للزيادة الموسمية في الإنتاج؛ و(5) ما إذا كان متوسط عدد أيام الأجازة السنوية مدفوعة الأجر لأي عامل له مدة خدمة تمتد لعام واحد، وأي عامل له مدة خدمة تمتد لخمسة أعوام، وعشرة أعوام، يزيد على 26 يوم عمل أو يقل عن 15 يوم عمل. بالنسبة للسؤالين (1) و (2)، يتم ـ إذا انطبقت أي قيود فيما عدا المكافآت ـ إعطاء نقطة واحدة. وإذا كان القيد الوحيد يكمن في تقديم مكافأة مقابل العمل أثناء الليل أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية، يتم إعطاء 0، 0.33، 0.66 أو 1 نقطة حسب الربيع الذي تندرج تحته المكافآت في هذا البلد. وإذا لم تكن هناك أية قيود، يحصل البلد على "صفر". وبالنسبة للسؤال (3)، تحسب نقطة واحدة إذا كان أسبوع العمل المسموح به قانوناً يقل عن 5.5 يوم أو أكثر من 6 أيام؛ وإلا فيحصل البلد على "صفر". وبالنسبة للسؤال (4)، إذا كانت الإجابة بالنفي، تحسب نقطة واحدة؛ أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيحصل البلد على "صفر". وبالنسبة للسؤال (5)، يحصل البلد على "صفر" إذا كان متوسط الأجازة السنوية المدفوعة بين 15-21 يوم عمل، وعلى 0.5 إذا كان بين 22-26 يوم عمل، وعلى نقطة واحدة إذا كان أقل من 15 أو أكثر من 26 يوم عمل.

فعلى سبيل المثال، تفرض هندوراس قيوداً على العمل ليلاً (نقطة واحدة)، ولكن ليس على العمل في أيام العطلات الأسبوعية (صفر)، وتجيز امتداد أسبوع العمل إلى 6 أيام (صفر)، وتسمح بامتداد ساعات العمل في الأسبوع لخمسين ساعة على مدى شهرين (صفر)، وتقتضي أن يكون متوسط الأجازة السنوية مدفوعة الأجر 16.7 يوم عمل (صفر). وبحساب متوسط النقاط وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، تحصل هندوراس على 20 نقطة على المؤشر النهائي.

ويتألف مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة من 8 مكونات، هي: (1) ما إذا كانت العمالة الزائدة عن حاجة العمل لا تعطي للمشروع مبرراً لفصل العمال؛ (2) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير (مثل أية مصلحة أو هيئة حكومية) عند فصل أي عامل زائد عن حاجة العمل؛ (3) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل؛ (4) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير لإنهاء خدمات عامل زائد عن حاجة العمل؛ (5) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل؛ (6) ما إذا كان القانون يلزم صاحب العمل بأن يأخذ في الاعتبار خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء عقود العمالة الزائدة؛ (7) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري على العمالة الزائدة عن حاجة العمل؛ و(8) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري في حالة إعادة تعيين العامل. وبالنسبة للسؤال (1)، عند الإجابة بنعم بالنسبة للعمال عند أي مستوى دخل، تحسب للبلد 10 نقاط، ومن ثم لا تنطبق باقي الأسئلة. وإذا كانت الإجابة بنعم على السؤال (4) فتحسب للبلد نقطتان. وإذا كانت الإجابة عن أي من تلك الأسئلة بنعم، فتحسب للبلد المعني نقطة واحدة، أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيحسب صفر. وبالنسبة للسؤالين رقمي 1 و 4 بوصفها أكثر الضوابط تقييداً، يعطى لهما وزن أكبر في إنشاء هذا المؤشر.

وفي تونس، على سبيل المثال، فإن العمالة الزائدة عن حاجة العمل تشكل مبرراً وأساساً للفصل (صفر). ويتوجب على صاحب العمل إخطار الغير (نقطة واحدة)، والحصول على موافقته (نقطتان) عند فصل عامل واحد زائد عن حاجة العمل، كما يتوجب عليه إخطار الغير عند فصل عامل زائد عن حاجة العمل (نقطة واحدة) والحصول على موافقته (نقطة واحدة) لفصل

الجدول 14-14

**ماذا تقيس مؤشرات توظيف العاملين؟**

| |
|---|
| **مؤشر صعوبة التعيين** (0-100) |
| • قابلية تطبيق العقود المحددة المدة والحد الأقصى لها |
| • الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة |
| **مؤشر صرامة ساعات العمل** (0-100) |
| • القيود على العمل ليلاً وفي عطلة نهاية الأسبوع |
| • الحد الأقصى المسموح به لعدد الأيام والساعات في أسبوع العمل، شاملاً وقت العمل الإضافي |
| • أيام الأجازة السنوية المدفوعة الأجر |
| **مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة** (0-100) |
| • شروط الإخطار والموافقة الخاصة بفصل عامل زائد عن حاجة العمل أو مجموعة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل |
| • الالتزام بالنقل أو إعادة التدريب وقواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة وإعادة التعيين |
| **مؤشر صرامة قوانين العمل** (0-100) |
| • المتوسط البسيط لمؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة |
| **تكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة** (أسابيع من الراتب) |
| • اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، محسوبة في شكل أسابيع من الراتب |

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

مجموعة تبلغ 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل. ويوجب القانون إعادة التدريب أو إيجاد عمل بديل قبل فصل العامل الزائد (نقطة واحدة). وهناك قواعد تتعلق بالأولوية عند الفصل من العمل (نقطة واحدة) وإعادة التعيين (نقطة واحدة). وعند جمع تلك النقاط وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، فإن المؤشر النهائي يكون 80 نقطة.

### تكلفة تسريح العمالة الزائدة

يقيس مؤشر تكلفة تسريح العمالة الزائدة التكاليف المرتبطة باشتراطات الإخطار المسبق ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، والتي تُحسب في شكل أسابيع من الراتب. وسيستخدم متوسط قيمة اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة السارية على أي عامل له مدة خدمة تمتد لعام واحد، وأي عامل له مدة خدمة تمتد لخمسة أعوام، وعشرة أعوام، في تحديد النقاط التقديرية. فإذا كانت تكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة تبلغ 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعني ويمكن لهذا العامل الاستفادة من سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعني يحصل على تقدير "صفر"، ويكون عدد الأسابيع الفعلي منشوراً. وإذا كانت تكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة تصل إلى 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعني ولا يمكن لهذا العامل الاستفادة من أي نوع من سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعني يحصل على درجة "8.1" أسبوع، حتى وإن كان عدد الأسابيع الفعلي منشوراً. أما إذا كانت التكلفة أكثر من 8 أسابيع من راتب العامل المعني، فإن الدرجة المحسوبة تكون عدد الأسابيع. وعلى ذلك، يتم تسجيل الشهر الواحد على أنه أربعة أسابيع وثلث أسبوع.

ففي موريتانيا، على سبيل المثال، يلزم القانون صاحب العمل بإخطار العامل بقرار الفصل قبل شهر واحد في المتوسط إذا كان ذلك العامل زائداً عن حاجة العمل، كما يلزمه بأن يعادل متوسط قيمة مكافأة نهاية الخدمة 1.42 شهر من الأجر لأي عامل أمضى عاماً واحداً، وخمس سنوات من الخدمة، وعشر سنوات من الخدمة. ولذلك، لا تفرض أية غرامات. ولكي يفصل صاحب العمل عاملاً، عليه أن يدفع في المجمل ما يعادل مرتب 10.5 أسبوعاً.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر بتوظيف العاملين لكل بلد على: http://www.doingbusiness.org. وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في Botero and others (2004)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات عليها.

1. البيانات المتعلقة بدفع الضرائب تخص الفترة من يناير/كانون الثاني وحتى ديسمبر/كانون الأول 2009.
2. متاحة على الموقع http://www.doingbusiness.org/Subnational/.
3. يتيح موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (http://www.doingbusiness.org) سلسلة زمنية من البيانات التاريخية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، مع حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المنهجية، والتنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيحات.

   للاطلاع على اختصاصات صلاحيات الفريق الاستشاري وتكوينه، انظر "الفريق الاستشاري المعني بمؤشر توظيف العاملين بمشروع ممارسة أنشطة الأعمال" على الموقع: http://www.doingbusiness.org.
4. تتبع التغيرات في مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال زيادات مختلفة تماماً. فعلى سبيل المثال، قد تتراوح الدرجات المحتملة التي يمكن أن يحصل عليها أي بلد بالنسبة لمؤشرات حماية المستثمرين من صفر إلى 10، في حين يمكن للإجراءات والوقت والتكلفة الخاصة ببدء النشاط التجاري، مثلاً، أن تتراوح من 1 إلى ما لا نهاية.

   بالنظر لأن توحيد الدرجات التقديرية يُدخل عنصر النسبية، تم اختيار نهج توحيد من شأنه الحد من تأثير هذا العنصر. ويتم توحيد الدرجات التقديرية على مقياس من صفر – 1 من خلال طرح أقل تغير من كل قيمة، وقسمة النتيجة على الفرق بين أعلى وأدنى مشاهدات. وتتمثل إحدى الطرق البديلة في طرح القيمة الوسيطة داخل توزيع كل مؤشر من كل قيمة، وقسمة النتيجة على الانحراف المعياري داخل هذا التوزيع. والنتيجة الإحصائية هي ما يُشار إليها بأنه الدرجة المعيارية (Z-score). وتتمثل نقطة الاختلاف الرئيسية بين أسلوب التوحيد الذي وقع عليه الاختيار بالنسبة للمعيار الجديد وطريقة الدرجة المعيارية في النقطة المرجعية التي يتم قياس التحسن الذي تحقق في أي بلد على أساسها. ففي النهج الأول، يتم قياس معيار التحسن في أي بلد في مؤشر محدد على أساس أفضل وأسوأ مستوى للأداء على هذا المؤشر. وفي النهج الثاني، تتمثل النقطة المرجعية لقياس مستوى أداء أي بلد في المتوسط الخاص بالبلدان الأخرى المشمولة في العينة والبالغ عددها 182 بلداً آخر. ويعني ذلك أن الدرجات التقديرية لجهود الإصلاح في أي بلد تتحدد في نهاية المطاف بالمقارنة مع البلدان الأخرى. ولما كان الهدف

من المعيار الجديد هو التحول بعيداً عن عنصر النسبية لترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى التركيز على التحسينات المطلقة داخل البلدان، فقد تم اختيار النهج الأول.

في ضوء البدائل المتاحة، تم إجراء تحليل للحساسية لتحديد الاختلاف بين النتائج إذا جرى تبني طريقة الدرجة المعيارية بدلاً من ذلك. وباستخدام البيانات المأخوذة من تقريري ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009 وعام 2010، تم حساب معامل الارتباط للنتائج بين النهج الرئيسي المستخدم ونهج الدرجة المعيارية. وتوضح النتائج وجود درجة ارتباط قوية بين النهجين (معامل ارتباط مقداره 0.81).

5. انظر Djankov وآخرين (2005).

6. تخضع هذه المسألة في العادة لقواعد تنظيم عمل البورصات أو قوانين الأوراق المالية. ولا يتم منح نقاط إلا للبلدان التي لديها أكثر من 10 شركات مسجلة في أهمّ سوق للأوراق المالية فيها.

7. عند تقييم قواعد مسؤولية أعضاء مجالس إدارة الشركات على صفقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة المجحفة أو التي تعود بالضرر على الشركة، يفترض التقرير أنه تمت الموافقة على هذه الصفقة أو المعاملة والإفصاح عنها وفقاً للأصول المرعية. ولا يقيس التقرير مؤشر مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة الفساد والتدليس.

8. تمت زيادة مسافة توصيلة الكهرباء المفترضة من 10 أمتار إلى 150 متراً وهو ما يراه المشاركون في استيفاء الاستقصاءات أمراً واقعياً. ويعني هذا التغير في بعض الحالات زيادة التكلفة أو طول المدة (أو كليهما) اللازمة لتركيب التوصيلة.

9. متوسط القيمة المضافة للعامل هي نسبة متوسط الدخل القومي للفرد في بلد ما إلى عدد السكان في سن العمل كنسبة مئوية من إجمالي السكان.

# موجز الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال

يغطي هذا الموجز الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال التي أثرت على جميع مجموعات المؤشرات المدرجة في الترتيب التصنيفي لهذا العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والتي تم تطبيقها خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2009 ومايو/أيار 2010.

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال

✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

## ألبانيا

✔ **دفع الضرائب**

أدخلت ألبانيا تعديلات على العديد من القوانين، كما قامت بتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي وتطبيق أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات والسداد، ما أدى إلى تسهيل إجراءات دفع الضرائب أمام الشركات وتخفيض تكلفتها.

## أنغولا

✔ **التجارة عبر الحدود**

خفضت أنغولا الوقت اللازم لإتمام عمليات التجارة عبر الحدود عن طريق القيام باستثمارات في مرافق البنية التحتية لمرافئها ونظم إدارتها.

## أنتيغوا وبربودا

✗ **تسجيل الملكية**

في أنتيغوا وبربودا، يتطلب نقل الملكية حالياً موافقة رئيس قسم المساحة، وذلك لتفادي الإجراءات الغير الصحيحة بالنسبة للحصول على الموافقات والتصاريح.

## أرمينيا

✔ **التجارة عبر الحدود**

سهّلت أرمينيا إجراءات التجارة عبر الحدود عن طريق توفير مكاتب لإعداد الإقرارات الجمركية الذاتية في المخازن والمستودعات الجمركية، والاستثمار في التجهيزات والمعدات الجديدة بغرض تحسين العمليات الحدودية، وتطبيق نظام لإدارة المخاطر.

## النمسا

✔ **تسجيل الملكية**

سهّلت النمسا إجراءات نقل الملكية عن طريق اشتراط تقديم جميع الطلبات المتعلقة بتسجيل نقل الملكية عن طريق شبكة الإنترنت.

## أذربيجان

✔ **الحصول على الائتمان**

أنشأت أذربيجان نافذة إلكترونية على شبكة الإنترنت تتيح للمؤسسات المالية إمكانية تقديم المعلومات إلى السجل العام للمعلومات الائتمانية، وكذلك الحصول على المعلومات منه، ما أدى إلى تحسين الحصول على الائتمان.

✔ **دفع الضرائب**

أدى تعديل قانون الضرائب في أذربيجان إلى تخفيض العديد من أسعار الضرائب، بما في ذلك سعر الضريبة على الأرباح، وتبسيط إجراءات دفع الضريبة على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة.

## البحرين

✗ **تسجيل الملكية**

رفعت البحرين قيمة رسوم التسجيل في هيئة المساحة والتسجيل العقاري، ما أدى إلى زيادة صعوبة تسجيل الملكية.

✔ **التجارة عبر الحدود**

سهّلت البحرين التجارة عبر الحدود عن طريق تشييد ميناء جديد حديث، وتحسين نظام تبادل البيانات إلكترونياً، وتطبيق عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر.

## بنغلاديش

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت بنغلاديش إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء شرط شراء الطوابع اللاصقة، وواصلت تحسين نظام تسجيل الشركات على الإنترنت.

✔ **تسجيل الملكية**

خفضت بنغلاديش ضريبة نقل الملكية بواقع 6.7 في المائة من قيمة الأملاك العقارية.

## بيلاروس

✔ **الحصول على الائتمان**

عززت بيلاروس فرص الحصول على الائتمان عن طريق تسهيل استخدام الرهن كضمانة للديون، والسماح بإنفاذ الرهن خارج إطار المحاكم إذا تخلف المدين عن السداد.

✔ **دفع الضرائب**

أدت التخفيضات التي قامت بها بيلاروس في أسعار ضريبة المبيعات واشتراكات الضمان الاجتماعي ووعاء ضرائب الأملاك العقارية، بالإضافة إلى استمرار مساعيها لتشجيع أنظمة تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت، إلى تسهيل إجراءات دفع الضرائب أمام الشركات وتخفيض تكلفتها.

✔ **التجارة عبر الحدود**

طبقت بيلاروس نظاماً إلكترونياً لتقديم الإقرارات الجمركية الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير عن طريق الإنترنت، ما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لإتمام معاملات التجارة عبر الحدود.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

أدخلت بيلاروس تعديلات على القواعد واللوائح المنظمة لأنشطة مديري الإعسار، كما دعمت حماية حقوق الدائنين في حالات الإفلاس

## بلجيكا

✗ **تسجيل الملكية**

طبقت العاصمة البلجيكية بروكسيل شرط الحصول على شهادة تفيد نظافة التربة، ما أدى إلى زيادة صعوبة إجراءات نقل الملكية.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

أصدرت بلجيكا قانوناً جديداً من شأنه تعزيز وتسهيل استمرارية منشآت الأعمال القابلة للبقاء التي تواجه مصاعب مالية.

## بنن

✔ **استخراج تراخيص البناء**

أنشأت بنن لجنة بلدية جديدة بغرض تسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء، كما أسست لجنة مخصصة لمعالجة تراكم طلبات الحصول على تراخيص البناء لدى الهيئات المعنية.

## البوسنة والهرسك

✔ **تسجيل الملكية**

قامت البوسنة والهرسك بإصلاحات أدت إلى تخفيض فترات التأخير في عملية تسجيل الملكية في مصلحة التسجيل العقاري بسراييفو.

✔ **دفع الضرائب**

قامت البوسنة والهرسك بتبسيط إجراءات أسعار الضريبة الخاصة بالعاملين، وتخفيض اشتراكات حصة الشركات في الضمان الاجتماعي، كما ألغت ضريبة الأجور.

## البرازيل

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت البرازيل إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تعزيز الربط الإلكتروني بين إدارات مصلحة الضرائب على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات.

## بروني دار السلام

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت بروني دار السلام إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تحسين كفاءة مصلحة تسجيل الشركات، وتطبيق نظام إلكتروني للبحث عن اسم الشركة للتحقق من عدم التباسه.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت بروني دار السلام سعر الضريبة على أرباح الشركات من 23.5 في المائة إلى 22 في المائة. كما طبقت في الوقت نفسه سعر ضريبة أقل لمؤسسات الأعمال الصغيرة يتراوح بين 5.5 إلى 11 في المائة.

✔ **التجارة عبر الحدود**

أدى تطبيق نظام جمركي إلكتروني في بروني دار السلام إلى تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد.

## بلغاريا

✔ **بدء النشاط التجاري**

خفضت بلغاريا الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الشركات من خمسة آلاف ليفه (3250 دولاراً) إلى ليفيتين فقط (1.30 دولار)، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت بلغاريا اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الشركات.

## بوركينا فاصو

✔ **استخراج تراخيص البناء**

خفضت بوركينا فاصو تكلفة مسح التربة إلى النصف، كما اختصرت الوقت الذي يستغرقه إصدار تراخيص البناء بواقع الثلث، مما أدى إلى تسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت بوركينا فاصو سعر الضريبة الإلزامي وعدد أنواع الضرائب المفروضة على الشركات. وطبقت إجراءات موحدة وأكثر بساطة لتحقيق الامتثال الضريبي.

✔ **التجارة عبر الحدود**

خفضت بوركينا فاصو الوثائق المطلوبة لعمليات التصدير والاستيراد، مما أدى إلى تسهيل التجارة عبر الحدود.

✔ **إنفاذ العقود**

أنشأت بوركينا فاصو محكمة تجارية متخصصة. كما ألغت الرسم الخاص بتسجيل القرارات القضائية، مما أدى إلى تسهيل إجراءات إنفاذ العقود.

## بوروندي

✔ **دفع الضرائب**

سهّلت بروندي إجراءات دفع الضرائب عن طريق إحلال ضريبة القيمة المضافة محل الضريبة المفروضة على المعاملات.

## كمبوديا

✔ **التجارة عبر الحدود**

ألغت كمبوديا عمليات التفتيش قبل الشحن، مما أدى إلى تخفيض الوقت وعدد المستندات المطلوبة لإنهاء معاملات الاستيراد والتصدير.

## الكاميرون

✔ **بدء النشاط التجاري**

شرعت الكاميرون في العمل بنظام الشباك الواحد، كما ألغت شرط التحقق من مباني الشركة والرسوم المتصلة، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

## كندا

✔ **دفع الضرائب**

وحدت كندا الإقرارات الضريبية على مستوى أونتاريو وعلى المستوى الفيدرالي. وخفضت أسعار الضرائب على الأفراد والشركات.

✔ **إنفاذ العقود**

عززت كندا كفاءة عمل المحاكم عن طريق التوسع في النظام الإلكتروني الخاص بإرسال المستندات، وتبسيط الإجراءات.

## الرأس الأخضر

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت الرأس الأخضر إجراءات تأسيس الشركات عن طريق إلغاء شرط معاينة الجهات البلدية لمقر الشركة قبل بدء مزاولة أعمالها، كما قامت بميكنة نظام إصدار التراخيص في هذه الجهات.

✔ **تسجيل الملكية**

سهّلت الرأس الأخضر إجراءات تسجيل الملكية عن طريق التحول من احتساب الرسوم كنسبة مئوية من قيمة الأملاك العقارية إلى رسوم ثابتة منخفضة.

✔ **دفع الضرائب**

ألغت الرأس الأخضر رسوم الدمغة على المبيعات والشيكات المصرفية.

## تشاد

✗ **دفع الضرائب**

رفعت تشاد سعر ضريبة الشركات من خلال إدخال تغييرات على أسعار اشتراكات الضمان الاجتماعي.

## شيلي

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت شيلي إجراءات تأسيس الشركات عن طريق إنشاء نظام إلكتروني من أجل استيفاء التسجيل وتقديم طلبات النشر والإشهار من خلال شبكة الإنترنت.

✔ **حماية المستثمرين**

أدى تعديل قانون الأوراق المالية في شيلي إلى تدعيم سبل حماية المستثمرين من خلال اشتراط زيادة الإفصاح في الشركات، وتنظيم أحكام الموافقات المتعلقة بالمعاملات والصفقات بين الأطراف ذوي العلاقة.

## الصين

✔ **دفع الضرائب**

أدى قانون جديد للضريبة على أرباح الشركات في الصين إلى توحيد الأنظمة والقواعد الضريبية على الشركات المحلية والأجنبية. وأوضح كذلك طريقة حساب الدخل الخاضع للضريبة لأغراض الضريبة على دخل الشركات.

## كولومبيا

✔ **استخراج تراخيص البناء**

سهّلت كولومبيا إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق تحسين التحقق من خلال شبكة الإنترنت من اشتراطات التراخيص قبل بدء أعمال البناء.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء بعض الإجراءات المطلوبة و منها شرط ختم الشركة.

✔ **استخراج تراخيص البناء**

أصبح استخراج تراخيص البناء أكثر سهولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل تخفيض تكلفة استخراج تراخيص البناء من واحد في المائة من التكلفة المقدرة للبناء إلى 0.6 في المائة، وتحديد مدة زمنية لإصدار تراخيص البناء.

✔ **تسجيل الملكية**

خفضت جمهورية الكونغو الديمقراطية ضريبة نقل الملكية بواقع النصف لتصل إلى 3 في المائة من قيمة الأملاك العقارية.

## جمهورية الكونغو

✔ **دفع الضرائب**

خفضت جمهورية الكونغو سعر الضريبة على أرباح الشركات من 38 إلى 36 في المائة في عام 2010.

## كوت ديفوار

✔ **استخراج تراخيص البناء**

سهَّلت كوت ديفوار إجراءات إصدار تراخيص البناء عن طريق إلغاء الحاجة للحصول على موافقات أولية.

## كرواتيا

✔ **بدء النشاط التجاري**

سمحت كرواتيا للشركات ذات المسؤولية المحدودة بإيداع طلبات التسجيل إلكترونياً لدى قلم كتاب المحكمة من خلال موثقي الشهر العقاري (الكاتب العدل)، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **استخراج تراخيص البناء**

استعاضت كرواتيا عن اشتراط الحصول على تصريح خاص بتحديد موقع البناء وتأكيد تصميم المشروع باشتراط تقديم شهادة واحدة فقط، مما أدى إلى تبسيط وتسريع إجراءات استخراج تراخيص البناء.

## الجمهورية التشيكية

✔ **دفع الضرائب**

قامت الجمهورية التشيكية بتبسيط إجراءات أسعار الضريبة الخاصة بالعاملين، وتخفيض اشتراكات حصة الشركات في الضمان الاجتماعي.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

واصلت الجمهورية التشيكية إدخال المزيد من التعديلات القانونية بغرض تقييد عمليات المقاصة في حالات الإعسار، كما علقت الالتزام بتقديم طلب شهر الإفلاس بالنسبة لبعض الدائنين، مما أدى إلى تسهيل إجراءات معالجة حالات الإعسار.

## الدانمرك

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهَّلت الدانمرك إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تخفيض الحد الأدنى لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة من 125 ألف كرونة دانمركية (22850 دولاراً) إلى 80 ألفاً (14620 دولاراً).

✔ **تسجيل الملكية**

أدت ميكنة مصلحة التسجيل العقاري في الدانمرك إلى تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الملكية إلى النصف.

## الجمهورية الدومينيكية

✗ **بدء النشاط التجاري**

عينت الجمهورية الدومينيكية الحد الأدنى لرأس المال عند 100 ألف بيزو دومينيكي (2855 دولاراً أمريكياً) بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، التي استحدثتها مؤخراً، مما أدى إلى زيادة صعوبة بدء النشاط التجاري.

## إكوادور

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهَّلت إكوادور إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إنشاء نظام إلكتروني خاص بالضمان الاجتماعي.

## جمهورية مصر العربية

✔ **بدء النشاط التجاري**

خفضت مصر التكلفة اللازمة لبدء النشاط التجاري.

✔ **التجارة عبر الحدود**

سهَّلت مصر التجارة عبر الحدود عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.

## إستونيا

✗ **استخراج تراخيص البناء**

زادت إستونيا الوقت اللازم للحصول على معايير تصاميم البناء من مكتب البلدية، مما أدى إلى صعوبة إجراءات استخراج تراخيص البناء وتعقيدها.

✔ **الحصول على الائتمان**

حسنت إستونيا فرص الحصول على الائتمان عن طريق إدخال تعديلات على قانون إجراءات إنفاذ الديون، والسماح بإنفاذ الضمانات العينية الخاصة بالدائنين المضمونين خارج نطاق المحاكم.

✗ **دفع الضرائب**

قامت إستونيا بزيادة سعر اشتراكات التأمين ضد البطالة، ورفع سعر ضريبة القيمة المضافة الموحدة من 18 إلى 20 في المائة.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

أدت التعديلات التي أدخلتها إستونيا مؤخراً على قانون الإعسار إلى زيادة فرص استمرار مؤسسات الأعمال القادرة على البقاء في حالات الإعسار، وذلك من خلال تحسين الإجراءات وتغيير شروط أهلية مديري الإعسار.

## إثيوبيا

✔ **التجارة عبر الحدود**

سهَّلت إثيوبيا مؤخراً إجراءات التجارة عبر الحدود عن طريق معالجة أوجه القصور البيروقراطية الداخلية.

## فيجي

✔ **التجارة عبر الحدود**

سهَّلت فيجي إجراءات التجارة عبر الحدود عن طريق افتتاح مراكز لخدمة العملاء وتحسين العمليات الجمركية.

## جورجيا

✔ **الحصول على الائتمان**

أنشأت جورجيا سجلاً مركزياً للضمانات العينية مزوداً بقاعدة بيانات إلكترونية يمكن الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى بدوره إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان.

✔ **حماية المستثمرين**

دعمت جورجيا سبل حماية المستثمرين عن طريق تعزيز القدرة على الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة أثناء نظر المحكمة في دعوى المسؤولية.

✔ **إنفاذ العقود**

قامت جورجيا بتبسيط الإجراءات الخاصة بإقامة المزادات العامة، والاستعانة بمتخصصين في مجال إنفاذ الأحكام من القطاع الخاص، وتحديث نظام تسوية النزاعات، مما أدى إلى تسهيل إجراءات إنفاذ العقود.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

حسنت جورجيا إجراءات الإعسار عن طريق تبسيط أحكام تنظيم البيع في المزادات العامة.

## ألمانيا

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهَّلت ألمانيا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق زيادة كفاءة الاتصالات بين موثقي الشهر العقاري (كتبة العدل) والسجل التجاري، وإلغاء شرط نشر إعلان في الجريدة.

## غانا

✔ **الحصول على الائتمان**

قامت غانا بإنشاء سجل مركزي للضمانات العينية، ومنح رخصة تشغيل إلى مركز خاص للمعلومات الائتمانية بدأ عمله في أبريل/نيسان 2010، مما أدى إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان.

## اليونان

✗ **تسجيل الملكية**

رفعت اليونان ضريبة نقل الملكية من واحد في المائة إلى 10 في المائة من قيمة الأملاك العقارية، مما أدى إلى زيادة صعوبة نقل الملكية.

## غرينادا

✔ **بدء النشاط التجاري**

نقلت غرينادا مسؤولية السجل التجاري من المحاكم إلى الإدارة المدنية، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **تسجيل الملكية**

أدى إنشاء سجل خاص بتسجيل الملكية في غرينادا إلى اختصار الوقت اللازم لنقل الملكية بواقع النصف.

✔ **التجارة عبر الحدود**

قامت الدائرة الجمركية في غرينادا بتسريع التجارة عبر الحدود عن طريق تبسيط الإجراءات، وتخفيض عمليات المعاينة والتفتيش، وتحسين تدريب الأفراد، وتعزيز التواصل مع المستخدمين.

## غينيا

✗ **استخراج تراخيص البناء**

قامت غينيا بزيادة تكلفة الحصول على تراخيص البناء.

## غينيا - بيساو

✔ **إنفاذ العقود**

قامت غينيا – بيساو بتسريع إنفاذ العقود عن طريق إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة.

## غيانا

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهلت غيانا إجراءات تأسيس الشركات عن طريق إعداد ملفات رقمية الكترونية لسجلات الشركات، مما أدى إلى تسريع عملية التحقق من عدم التباس أسماء الشركات وحجزها.

✔ **الحصول على الائتمان**

أنشأت غيانا إطاراً إجرائياً يسمح بإصدار تراخيص عمل لمراكز خاصة للمعلومات الائتمانية ويعطي للمقترضين الحق في الاطلاع على البيانات الخاصة بهم، مما أدى إلى تعزيز فرص الحصول على الائتمان.

✔ **التجارة عبر الحدود**

حسنت غيانا نظام بيانات المخاطر الخاص بالتفتيش الجمركي، مما أدى إلى تقليص عمليات التفتيش المادية على الشحنات واختصار الوقت اللازم لعمليات التبادل التجاري.

## هايتي

✔ **بدء النشاط التجاري**

ألغت هايتي شرط مراجعة مكتب رئيس الوزراء أو مكتب رئيس الجمهورية لقانون تأسيس الشركات المقدم للنشر، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

## هونغ كونغ، الصين

✔ **دفع الضرائب**

ألغت هونغ كونغ (الصين) ضريبة الوقود على الديزل.

✔ **إنفاذ العقود**

ستساعد الإصلاحات التي قامت هونغ كونغ (الصين) بها في جهاز القضاء المدني لديها على زيادة كفاءة وفعالية تكلفة إجراءات تسوية المنازعات التجارية.

## هنغاريا

✔ **استخراج تراخيص البناء**

طبقت هنغاريا مهلاً زمنية قانونية لإصدار تراخيص البناء.

✔ **تسجيل الملكية**

خفضت هنغاريا رسوم تسجيل الملكية بواقع 6 في المائة من قيمة الأملاك العقارية.

✔ **دفع الضرائب**

قامت هنغاريا بتبسيط الضرائب والأوعية الضريبية.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

من شأن التعديلات التي أدخلتها هنغاريا على قانون شهر الإفلاس أن تشجع الشركات المعسرة على النظر في التوصل إلى اتفاقات مع الدائنين خارج نطاق المحاكم لتفادي اضطرارها لإعلان شهر الإفلاس.

## أيسلندا

✗ **استخراج تراخيص البناء**

رفعت أيسلندا رسوم الحصول على الموافقات على التصميم وإجراء عمليات التفتيش والمعاينات، مما أدى إلى زيادة تكلفة إجراءات استخراج تراخيص البناء.

✗ **دفع الضرائب**

رفعت أيسلندا سعر الضريبة على أرباح الشركات من 15 إلى 18 في المائة، كما رفعت أسعار اشتراكات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية.

## الهند

✔ **بدء النشاط التجاري**

أنشأت الهند نظاماً إلكترونياً يتيح إمكانية تسجيل الضريبة على القيمة المضافة عن طريق شبكة الإنترنت، كما ألغت التوقيع الإلكتروني محل الختم المادي الذي كان مطلوباً في السابق، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت الهند الأعباء الضريبية لدفع الضرائب عن طريق إلغاء الضريبة المفروضة على المزايا الإضافية وتحسين أنظمة الدفع الالكترونية.

## إندونيسيا

✔ **بدء النشاط التجاري**

خفضت إندونيسيا التكلفة الخاصة بالتحقق من عدم التباس أسماء الشركات وحجزها، وكذلك الوقت المطلوب لحجز الاسم والموافقة على عقد تأسيس الشركة، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت إندونيسيا سعر الضريبة على أرباح الشركات.

✔ **التجارة عبر الحدود**

طبقت إندونيسيا خدمة الشباك الواحد في مصلحة الجمارك، مما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لعملية التصدير.

## جمهورية إيران الإسلامية

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت الجمهورية الإيرانية الإسلامية إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إنشاء نافذة إلكترونية على شبكة الإنترنت لإتاحة الفرصة أمام أصحاب الأعمال والمشاريع للبحث عن أسماء الشركات وحجزها.

✔ **الحصول على الائتمان**

أدى إنشاء مركز خاص جديد للمعلومات الائتمانية إلى تحسين فرص الحصول على المعلومات الائتمانية.

✔ **إنفاذ العقود**

طبقت جمهورية إيران الإسلامية نظاماً إلكترونياً يتيح تقديم بعض المستندات عن طريق شبكة الإنترنت وإرسال إخطارات برسائل نصية، كما أنشأت نظاماً إلكترونياً لإدارة الدعاوى، مما أدى إلى تسهيل إجراءات إنفاذ العقود وتسريعها.

## إسرائيل

✔ **التجارة عبر الحدود**

وسعت إسرائيل العمل بنظام تبادل البيانات الإلكترونية لديها، كما طبقت نظام الشباك الواحد، مما أدى إلى تسهيل تجميع المستندات التي تتطلبها المصالح والهيئات الحكومية المختلفة وتخفيض الوقت اللازم للتجارة عبر الحدود.

## إيطاليا

✔ **بدء النشاط التجاري**

طبقت إيطاليا نظام التسجيل عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

## جامايكا

✔ **تسجيل الملكية**

سهّلت جامايكا إجراءات نقل الملكية عن طريق تخفيض ضرائب ورسوم نقل الملكية، وتسريع إجراءات التسجيل، وإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات من مصلحة الشركات عن طريق شبكة الإنترنت.

## اليابان

✔ **تصفية النشاط التجاري**

أنشأت اليابان هيئة جديدة ـ مؤسسة مبادرة تغيير أوضاع الشركات ـ بغرض إعطاء دفعة تنشيطية للشركات ذات الإدارة الجيدة التي تعاني من مستويات مديونية عالية، الأمر الذي أدى إلى تسهيل إجراءات معالجة حالات الإعسار.

## الأردن

✔ **الحصول على الائتمان**

أنشأ الأردن إطاراً إجرائياً يسمح بإقامة مركز خاص للمعلومات الائتمانية، كما خفض الحد الأدنى للقروض المدرجة في السجل العام للمعلومات الائتمانية، ما أدى إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية لديه.

✔ **دفع الضرائب**

ألغى الأردن بعض أنواع الضرائب وأتاح إمكانية تقديم الإقرارات الخاصة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات عن طريق شبكة الإنترنت.

## كازاخستان

✔ **بدء النشاط التجاري**

قامت كازاخستان بتخفيض الحد الأدنى لرأس مال الشركات إلى 100 تنغ (0.70 دولار أمريكي) وإلغاء شرط شهر وتوثيق عقد تأسيس الشركة في الشهر العقاري، ما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **استخراج تراخيص البناء**

سهّلت كازاخستان إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق تطبيق خدمة نظام الشباك الواحد فيما يتعلق بالاشتراطات الفنية للمرافق.

✔ **حماية المستثمرين**

ألزمت كازاخستان الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، ما أدى إلى تدعيم سبل حماية المستثمرين.

✔ **التجارة عبر الحدود**

سرعت كازاخستان إجراءات التجارة عبر الحدود عن طريق جهود استهدفت تحديث أنظمتها الجمركية، وشمل ذلك تطبيق نظام لإدارة المخاطر وإدخال تحسينات على النظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية.

## كينيا

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت كينيا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تخفيض الوقت الذي يستغرقه ختم عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، ودمج إجراءات تسجيل الضريبة وضريبة القيمة المضافة، وميكنة السجلات في مصلحة الشركات.

✗ **دفع الضرائب**

ألزمت كينيا الشركات بتقديم إقرارات الضرائب على الأجور على أساس ربع سنوي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء الإدارية المتعلقة بدفع الضرائب.

✔ **التجارة عبر الحدود**

طبقت كينيا نظاماً إلكترونياً لتتبع مسار الشحنات والبضائع وربطته بنظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاص بالتخليص الجمركي في مصلحة الإيرادات الكينية، ما أدى إلى تسريع إجراءات التجارة عبر الحدود.

## جمهورية كوريا

✔ **تصفية النشاط التجاري**

سمحت كوريا بمنح التمويل للشركات بعد تقدمها بطلب شهر الإفلاس، ونصت على الأولوية الفائقة لسداد القروض التي حصلت عليها الشركات التي تم بعملية إعادة التنظيم، ما أدى إلى تسهيل معالجة حالات الإعسار.

## كوسوفو

✗ **بدء النشاط التجاري**

استبدلت كوسوفو الرقم الضريبي الذي كان مطلوباً في السابق "برقم تعريف ضريبي" يستغرق إصداره وقتاً أطول، ويتطلب قيام مصلحة الضرائب أولاً بمعاينة مقر الشركة، ما أدى إلى زيادة صعوبة إجراءات بدء النشاط التجاري.

## جمهورية قيرغيز

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت جمهورية قيرغيز إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء شرط شهر وتوثيق توقيعات مؤسسي الشركة.

✗ **تصفية النشاط التجاري**

قامت جمهورية قيرغيز بتبسيط إجراءات الإعسار وتحديث المتطلبات المهنية اللازمة لمديري الإعسار، لكنها أضافت متطلبات شكلية جديدة لمنع إساءة استخدام إجراءات الإعسار، ما أدى إلى زيادة صعوبة تصفية النشاط التجاري.

## جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

✔ **دفع الضرائب**

أحلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ضريبة القيمة المضافة الجديدة محل الضريبة على المبيعات.

## لاتفيا

✔ **التجارة عبر الحدود**

اختصرت لاتفيا الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق إدخال إمكانية إرسال الإقرارات الجمركية عن طريق شبكة الإنترنت.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

طبقت لاتفيا آلية لتسوية حالات الإعسار خارج نطاق المحاكم، وذلك بغرض تخفيف الضغوط على كاهل المحاكم، وشددت بعض الآجال النهائية الإجرائية.

## لبنان

✗ **بدء النشاط التجاري**

زاد لبنان تكلفة بدء النشاط التجاري.

✔ **الحصول على الائتمان**

سمح لبنان للبنوك بالاطلاع على تقارير السجل العام للمعلومات الائتمانية عن طريق شبكة الإنترنت، ما أدى إلى تحسين نظام المعلومات الائتمانية لديه.

## ليتوانيا

✔ **بدء النشاط التجاري**

شددت ليتوانيا المواعيد الزمنية اللازمة لاستيفاء إجراءات تسجيل الشركات.

✔ **الحصول على الائتمان**

يقوم المركز الخاص للمعلومات الائتمانية في ليتوانيا حالياً بجمع ونشر المعلومات الإيجابية عن المقترضين.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت ليتوانيا أسعار الضريبة على الشركات.

✔ **التجارة عبر الحدود**

أدى إدخال نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات الجمركية عبر شبكة الإنترنت في ليتوانيا، امتثالاً لقوانين الاتحاد الأوروبي، إلى تخفيض الوقت اللازم لعمليات الاستيراد.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

طبقت ليتوانيا إجراءات جديدة تتعلق بمديري الإعسار أدت إلى وضع قواعد واضحة لتحمل المسؤولية عن انتهاكات القانون.

## لكسمبرغ

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت لكسمبرغ إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تسريع عملية استخراج ترخيص مزاولة النشاط التجاري.

## جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

✔ **بدء النشاط التجاري**

واصلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إدخال تحسينات على نظام الشباك الواحد لديها، ما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تكاليف الضرائب التي تتحملها منشآت الأعمال، وذلك عن طريق قصر دفع ضريبة أرباح الشركات على الأرباح الموزعة.

## مدغشقر

✔ **دفع الضرائب**

استمرت مدغشقر في تخفيض أسعار ضريبة الشركات.

✔ **التجارة عبر الحدود**

حسنت مدغشقر عملية الاتصال والتنسيق بين سلطات الجمارك ومشغلي محطات الحاويات عن طريق إنشاء نظام الشباك الواحد، ما أدى إلى تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام عمليات التصدير والاستيراد.

## ملاوي

✔ **تسجيل الملكية**

خفضت ملاوي فترة الانتظار المتعلقة بالحصول على الموافقات وتسجيل المستندات القانونية بواقع النصف، ما أدى إلى تسهيل إجراءات تسجيل نقل الملكية.

✔ **إنفاذ العقود**

رفعت ملاوي الحد الأعلى لقيمة المطالبات التجارية التي يمكن رفعها أمام محكمة الصلح، ما أدى إلى تبسيط إجراءات إنفاذ العقود.

## ماليزيا

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت ماليزيا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تطبيق المزيد من الخدمات على شبكة الإنترنت.

✔ **تسجيل الملكية**

أدى تطبيق ماليزيا لإمكانية الختم الإلكتروني إلى تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين لنقل الملكية.

## ملديف

✔ **تسجيل الملكية**

تسمح ملديف حالياً للشركات المسجلة بامتلاك الأراضي مادامت جميع أسهم الشركة مملوكة من قبل ملديفيين.

## مالي

✔ **استخراج تراخيص البناء**

سهّلت مالي إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق تطبيق تقييم للأثر البيئي مبسط بخصوص المباني التجارية غير المعقدة.

✔ **تسجيل الملكية**

خفضت مالي ضريبة نقل الملكية بالنسبة للشركات من 15 إلى 7 في المائة من قيمة الأملاك العقارية، ما أدى إلى تسهيل إجراءات نقل الملكية.

✔ **التجارة عبر الحدود**

ألغت مالي عمليات التفتيش الزائدةعلى السلع المستوردة، ما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لإتمام عمليات التجارة عبر الحدود.

## جزر مارشال

✔ **الحصول على الائتمان**

أصدرت جزر مارشال قانوناً جديداً بشأن المعاملات المشمولة بضمانات ينص على إنشاء سجل مركزي للضمانات العينية، ويوسع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات عينية، كما يجيز إضافة وصف عام للديون والالتزامات والأصول الممنوحة كضمانات، ويرسي قواعد أولويات واضحة خارج إطار إجراءات الإفلاس بالنسبة للدائنين المضمونين، ما أدى إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان.

## موريشيوس

✗ **دفع الضرائب**

أدخلت موريشيوس ضريبة جديدة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

✔ **إنفاذ العقود**

قامت موريشيوس بتعيين المزيد من القضاة وزيادة قاعات المحاكم، ما أدى إلى تسريع وتيرة إجراءات تسوية المنازعات التجارية.

## المكسيك

✔ **بدء النشاط التجاري**

بدأت المكسيك في استخدام نظام الشباك الواحد بغرض استيفاء إجراءات تسجيل الشركات.

✔ **استخراج تراخيص البناء**

قامت المكسيك بدمج وتبسيط الإجراءات المتصلة بالتوقيع المساحي للأراضي وبالمرافق، ما أدى إلى تسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء.

✗ **دفع الضرائب**

قامت المكسيك بزيادة الضرائب المفروضة على الشركات من خلال رفع أسعار العديد من الضرائب، بما في ذلك الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الإيداعات النقدية. كما استمرت الأعباء الإدارية بالإنخفاض في الوقت نفسه نتيجة لتوافر المزيد من خيارات السداد عبر شبكة الإنترنت وزيادة استخدام برامج المحاسبة.

## مولدوفا

✔ **دفع الضرائب**

خفضت مولدوفا اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الشركات.

## الجبل الأسود

✔ بدء النشاط التجاري

ألغت الجبل الأسود عدة إجراءات خاصة ببدء النشاط التجاري عن طريق استحداث نموذج موحد للتسجيل لتقديمه إلى مصلحة الضرائب.

✔ **دفع الضرائب**

أدخلت الجبل الأسود تعديلاً على قانون ضرائب أرباح الشركات ألغت بمقتضاه التزام الشركات بسداد الضرائب المستحقة عليها مقدماً، كما ألغت الرسم المفروض على أراضي البناء.

✔ **التجارة عبر الحدود**

ألغت مصلحة الجمارك بالجبل الأسود شرط تقديم فاتورة المناولة في محطات الحاويات بخصوص عمليات التصدير والاستيراد، ما أدى إلى تبسيط إجراءات التجارة عبر الحدود.

## المغرب

✔ **حماية المستثمرين**

ألزم المغرب الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، ما أدى إلى تدعيم سبل حماية المستثمرين.

## موزامبيق

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت موزامبيق إجراءات بدء النشاط التجاري من خلال تطبيق إجراءات مبسطة لإصدار تراخيص مزاولة النشاط للشركات.

## هولندا

✔ **دفع الضرائب**

خفضت هولندا عدد مرات تقديم الإقرارات الضريبية ودفع ضريبة القيمة المضافة من كل شهر إلى كل ربع سنة، كما شرعت في السماح للكيانات الصغيرة باستخدام حساباتها السنوية كأساس لحساب الضريبة على أرباح الشركات.

## نيوزيلندا

✔ **إنفاذ العقود**

أصدرت نيوزيلندا قواعد جديدة للمحكمة الجزئية أدت إلى تسهيل إجراءات إنفاذ العقود.

## نيكاراغوا

✗ **دفع الضرائب**

قامت نيكاراغوا بزيادة الضرائب المفروضة على الشركات من خلال رفع أسعار اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتطبيق ضريبة مستقطعة من المنبع بنسبة 10 في المائة على إجمالي الفائدة المتحققة على الإيداعات. كما حسنت نظام الدفع الإلكتروني للضرائب من خلال التحويل المصرفي.

✔ **التجارة عبر الحدود**

قامت نيكاراغوا بتسريع إجراءات التجارة عبر الحدود عن طريق الانتقال إلى نظام إلكتروني جديد لتبادل البيانات في مصلحة الجمارك، وإنشاء نظام الشباك الواحد لعمليات التصدير، والاستثمار في تجهيزات ومعدات جديدة في ميناء كورينتو.

## النيجر

✔ **دفع الضرائب**

خفضت النيجر سعر الضريبة على أرباح الشركات.

## باكستان

✗ **تسجيل الملكية**

ضاعفت باكستان قيمة ضريبة القيمة الرأسمالية لتصل إلى 4 في المائة، مما أدى إلى زيادة تكلفة إجراءات تسجيل الملكية.

✔ **التجارة عبر الحدود**

حسنت باكستان الاتصالات الإلكترونية بين سلطات ميناء كراتشي ومحطات الحاويات الخاصة التي عززت هي الأخرى كفاءتها عن طريق الحصول على تجهيزات ومعدات جديدة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تخفيض الوقت اللازم لعملية التصدير.

## بنما

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت بنما إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق زيادة كفاءة مصلحة الشركات.

✗ **تسجيل الملكية**

اشترطت بنما دفع مبلغ يعادل 3 في المائة من قيمة الأملاك العقارية عند التسجيل، مما أدى إلى زيادة تكلفة إجراءات نقل الملكية.

✔ **دفع الضرائب**

قامت بنما بتخفيض سعر الضريبة على أرباح الشركات، وتعديل العديد من الضرائب وإنشاء محكمة استئناف جديدة مختصة بالنظر في قضايا الضرائب.

## بابوا غينيا الجديدة

✔ **الحصول على الائتمان**

أدى بدء تشغيل مركز خاص جديد للمعلومات الائتمانية إلى تحسين نظام المعلومات الائتمانية في بابوا غينيا الجديدة.

## باراغواي

✔ **استخراج تراخيص البناء**

سهّلت باراغواي إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق إنشاء هيكل إداري جديد ونظام أفضل لتتبع سير العمل في بلدية أسونسيون.

## بيرو

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت بيرو إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تبسيط المتطلبات الخاصة بترخيص مزاولة النشاط، وتقديم خدمة نظام الشباك الواحد على شبكة الإنترنت لتسجيل الشركات.

✔ **استخراج تراخيص البناء**

طبقت بيرو إصلاحات إدارية، مما أدى إلى تبسيط إجراءات استخراج تراخيص البناء.

✔ **تسجيل الملكية**

أدى تطبيق إجراءات سريعة ومبسطة في مصلحة التسجيل العقاري في بيرو إلى اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية بواقع النصف.

✔ **التجارة عبر الحدود**

طبقت بيرو نظاماً إلكترونياً جديداً لتبادل البيانات عبر شبكة الإنترنت، واستحدثت عمليات تفتيش تستند إلى تحليل المخاطر، وسمحت بإرجاء سداد الرسوم المستحقة، مما أدى إلى تسهيل عمليات التجارة عبر الحدود.

## الفلبين

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت الفلبين إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تطبيق خدمة نظام الشباك الواحد على مستوى البلديات.

✗ **استخراج تراخيص البناء**

رفعت الفلبين تكاليف توصيل الكهرباء، مما أدى إلى زيادة صعوبة إجراءات استخراج تراخيص البناء.

✔ **التجارة عبر الحدود**

قامت الفلبين بتحسين أنظمتها الجمركية الإلكترونية، وإضافة وظائف جديدة مثل الدفع الإلكتروني وتقديم الإقرارات عبر شبكة الإنترنت، مما أدى إلى تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين لعمليات التجارة عبر الحدود.

## بولندا

✔ **تسجيل الملكية**

سهّلت بولندا إجراءات تسجيل الملكية عن طريق ميكنة مصلحة التسجيل العقاري.

## البرتغال

✔ **تسجيل الملكية**

أنشأت البرتغال نظام الشباك الواحد لأغراض تسجيل الملكية.

✔ **دفع الضرائب**

أصدرت البرتغال قانوناً جديداً للضمان الاجتماعي، كما خفضت أسعار الضريبة على أرباح الشركات.

## بورتو ريكو

✗ **دفع الضرائب**

طبقت بورتو ريكو زيادة ضريبية خاصة نسبتها 5 في المائة على الالتزامات الضريبية، بالإضافة إلى الضريبة العادية لأرباح الشركات، مما أدى إلى زيادة تكلفة دفع الضرائب.

## قطر

✗ **بدء النشاط التجاري**

أضافت قطر إجراءً جديداً للتسجيل لدى مصلحة الضرائب والحصول على ختم الشركة، مما أدى إلى زيادة صعوبة إجراءات بدء النشاط التجاري.

## رومانيا

✔ **استخراج تراخيص البناء**

أدخلت رومانيا تعديلات على الإجراءات الحكومية المتعلقة باستخراج تراخيص البناء بغرض تخفيض الرسوم وتسريع الإجراءات.

✗ **دفع الضرائب**

أدخلت رومانيا تغييرات ضريبية، منها النص على حد أدنى جديد للضريبة المفروضة على الأرباح، أدت إلى زيادة تكلفة دفع الضرائب على الشركات.

✔ **تصفية النشاط التجاري**

أدخلت رومانيا تعديلات واسعة على قوانينها الخاصة بشهر الإفلاس ـ كاستحداث، مثلاً، إجراء يجيز تسوية الديون خارج إطار المحاكم ـ إلى تسهيل إجراءات التعامل مع حالات الإعسار.

## الاتحاد الروسي

**✔ استخراج تراخيص البناء**

سهلت روسيا إجراءات استخراج تراخيص البناء من خلال تطبيق خدمة نظام الشباك الواحد بخصوص كافة الإجراءات ذات الصلة باستخدامات الأراضي.

**✔ تصفية النشاط التجاري**

طبقت روسيا سلسلة من الإجراءات التشريعية في عام 2009 بغرض تحسين حقوق الدائنين ونظام الإعسار.

## رواندا

**✔ استخراج تراخيص البناء**

سهّلت رواندا إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق إصدار إجراءات حكومية جديدة لأنظمة البناء في أواخر إبريل/نيسان 2010. وطبقت مواعيد زمنية جديدة بالنسبة لإصدار مختلف التراخيص.

**✔ الحصول على الائتمان**

منحت رواندا للمقترضين الحق في الاطلاع على التقارير الخاصة بأهليتهم الائتمانية، واشترطت الإبلاغ عن جميع القروض بغض النظر عن أحجامها إلى السجل العام للمعلومات الائتمانية التابع للبنك المركزي، مما أدى إلى زيادة فرص الحصول على الائتمان.

**✔ التجارة عبر الحدود**

قامت رواندا بتخفيض عدد المستندات اللازمة للتجارة. وتعزيز إجراءات إدارة الحدود المشتركة مع أوغندا وغيرها من البلدان المجاورة، مما أدى إلى تحسين بيئة الخدمات اللوجيستية للتبادل التجاري.

## ساموا

**✔ تسجيل الملكية**

حوّلت ساموا من نظام صكوك الملكية إلى نظام قائم على سندات نقل الملكية. وقامت بميكنة مصلحة التسجيل العقاري بصورة تامة، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية بواقع أربعة أشهر.

## سان تومي وبرنسيبي

**✗ بدء النشاط التجاري**

وضعت سان تومي وبرنسيبي حداً أدنى لرأس المال عند تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما أدى إلى زيادة صعوبة إجراءات بدء النشاط التجاري.

**✔ دفع الضرائب**

خفضت سان تومي وبرنسيبي سعر الضريبة على أرباح الشركات إلى سعر موحد نسبته 25 في المائة.

## المملكة العربية السعودية

**✔ استخراج تراخيص البناء**

سهّلت المملكة العربية السعودية إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق استحداث إجراءات جديدة ومبسطة للعام الثاني على التوالي.

**✔ الحصول على الائتمان**

أدخلت المملكة العربية السعودية تعديلاً على قانون الرهن التجاري نص على زيادة مرونة الإقراض المكفول بضمانات، والسماح بإنفاذ الديون خارج نطاق المحاكم في حالات الإعسار، مما أدى إلى تعزيز فرص الحصول على الائتمان.

**✔ التجارة عبر الحدود**

افتتحت المملكة العربية السعودية محطة حاويات جديدة في ميناء جدة الإسلامي، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد.

**✔ تصفية النشاط التجاري**

سرّعت المملكة العربية السعودية إجراءات الإعسار عن طريق تسهيل التوصل إلى تسويات ودية في وقت مبكر، ووضع مواعيد زمنية قطعية بخصوص التسويات بغرض تشجيع الدائنين على المشاركة.

## صربيا

**✔ تصفية النشاط التجاري**

أصدرت صربيا قانوناً جديداً للإفلاس يسمح بتسوية الديون خارج إطار المحاكم، وينص على إجراء موحد لإعادة التنظيم.

## سيشيل

**✔ دفع الضرائب**

ألغت سيشيل الحد الأقصى للإعفاء الضريبي وخفضت أسعار الضريبة على أرباح الشركات.

## سيراليون

**✔ استخراج تراخيص البناء**

سهّلت سيراليون إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق تبسيط إجراءات إصدار الموافقات على الموقع وتراخيص البناء.

**✔ تسجيل الملكية**

ألغت سيراليون قراراً يقضي بوقف بيع الممتلكات الخاصة.

**✔ دفع الضرائب**

أحلت سيراليون ضريبة موحدة على السلع والخدمات محل ضريبة المبيعات وضريبة الخدمات.

## سلوفينيا

**✔ بدء النشاط التجاري**

سهّلت سلوفينيا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تحسين نظام الشباك الواحد لديها حيث أتاحت خدماته عن طريق شبكة الإنترنت.

**✔ تسجيل الملكية**

أدى التوسع في ميكنة مصلحة التسجيل العقاري في سلوفينيا إلى اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية بواقع 75 في المائة.

**✔ دفع الضرائب**

ألغت سلوفينيا ضريبة الأجور وخفضت الضريبة على أرباح الشركات.

## جزر سليمان

**✔ الحصول على الائتمان**

أصدرت جزر سليمان قانوناً جديداً بشأن المعاملات المشمولة بضمانات ينص على توسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات عينية، ويجيز إضافة وصف عام للديون والالتزامات والأصول الممنوحة كضمانات، ويسمح بإنفاذ الحقوق الضمانية خارج نطاق المحاكم، وينشئ سجلاً للضمانات العينية، مما أدى إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان.

## أسبانيا

**✔ التجارة عبر الحدود**

قامت أسبانيا بتبسيط المستندات الخاصة بعمليات الاستيراد عن طريق إدراج المعلومات المتصلة بالضرائب في مستند إداري واحد.

**✔ تصفية النشاط التجاري**

عدلت أسبانيا قواعدها المنظمة لإجراءات الإعسار بهدف تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين. وأجازت القواعد الجديدة التسويات خارج إطار المحاكم.

## سوازيلند

**✔ حماية المستثمرين**

عززت سوازيلند سبل حماية المستثمرين من خلال إلزام الشركات بزيادة الإفصاح، والتوسع في معايير مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وزيادة قدرة مساهمي حصص الأقلية على الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.

**✔ التجارة عبر الحدود**

أدخلت سوازيلند نظاماً لتبادل البيانات إلكترونياً في مراكز الجمارك على الحدود، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لإنهاء إجراءات تخليص البضائع.

## السويد

**✔ بدء النشاط التجاري**

سهَّلت السويد إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة بواقع النصف.

**✔ تسجيل الملكية**

ألغت السويد شرط الحصول على تنازل عن حق الشفعة من الإدارة البلدية، مما أدى إلى تسهيل إجراءات تسجيل الملكية.

**✔ حماية المستثمرين**

قامت السويد بتدعيم سبل حماية المستثمرين من خلال إلزام الشركات بزيادة الإفصاح، وتنظيم أحكام الموافقات المتعلقة بالمعاملات والصفقات بين الأطراف ذوي العلاقة.

## الجمهورية العربية السورية

✔ بدء النشاط التجاري

سهَّلت الجمهورية العربية السورية إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق خفض الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالشركات ذات المسؤولية المحدودة بواقع الثلثين. كما ألغت مركزية الموافقة على عقود تأسيس الشركات.

**✔ الحصول على الائتمان**

عززت سوريا فرص الحصول على الائتمان من خلال إلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات، مما أدى إلى زيادة تغطية الأفراد والشركات إلى 2.8 في المائة من السكان الراشدين.

## تايوان، الصين

**✔ بدء النشاط التجاري**

سهَّلت تايوان (الصين) إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق اختصار الوقت اللازم للتحقق من أسماء الشركات وتسجيل خطط التقاعد والتقدم بطلبات للتسجيل في برامج التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية وتأمينات العمل.

**✔ دفع الضرائب**

خفضت تايوان (الصين) سعر الضريبة على أرباح الشركات، وقامت بتبسيط نماذج الإقرار الضريبي وقواعد تقييم الضريبة على أرباح الشركات وحساب المدفوعات المؤقتة للضرائب.

## طاجيكستان

**✔ بدء النشاط التجاري**

أدى تطبيق نظام الشباك الواحد في طاجيكستان الذي وحد إجراءات التسجيل بين الدولة ومصلحة الضرائب إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

**✔ حماية المستثمرين**

عززت طاجيكستان سبل حماية المستثمرين من خلال إلزام الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، وزيادة قدرة مساهمي حصص الأقلية على الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.

**✔ دفع الضرائب**

خفضت طاجيكستان سعر الضريبة على أرباح الشركات.

## تايلند

**✔ تسجيل الملكية**

ألغت تايلند قراراً مؤقتاً استمر لعامين يقضي بتخفيض الضرائب على عمليات نقل الملكية، مما أدى إلى زيادة صعوبة نقل الملكية.

**✔ دفع الضرائب**

خفضت تايلند بصورة مؤقتة الضرائب المفروضة على الشركات عن طريق خفض الضريبة التجارية المحددة لمدة 12 شهراً.

## تيمور ليشتي

**✔ إنفاذ العقود**

أدى برامج تدريب القضاة وتعيين قضاة جدد وإصدار قانون جديد للإجراءات المدنية في تيمور ليشتي إلى زيادة كفاءة عمل المحاكم.

## تونغا

**✔ دفع الضرائب**

قامت تونغا بتبسيط إجراءات دفع الضرائب عن طريق استبدال نظامها الضريبي المزدوج بسعر موحد للضريبة على أرباح الشركات بواقع 25 في المائة للشركات الوطنية والأجنبية، كما طبقت حوافز ضريبية مع نظام عريض القاعدة للمخصصات الرأسمالية ليحل محل الإعفاءات الضريبية وغيرها من الامتيازات الضريبية.

## تونس

**✔ دفع الضرائب**

أدخلت تونس استخدام أنظمة إلكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة.

**✔ التجارة عبر الحدود**

قامت تونس بتحديث نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير لديها، مما أدى إلى تسريع تجميع مستندات الاستيراد.

## أوغندا

**✗ بدء النشاط التجاري**

رفعت أوغندا رسوم استخراج الرخص التجارية، مما أدى إلى زيادة صعوبة بدء النشاط التجاري.

**✔ الحصول على الائتمان**

أنشأت أوغندا مركزاً خاصاً للمعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تسهيل الحصول على الائتمان.

**✔ إنفاذ العقود**

واصلت أوغندا تحسين كفاءة جهازها القضائي، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لإقامة الدعوى وإرسال الإخطار.

## أوكرانيا

**✔ بدء النشاط التجاري**

سهَّلت أوكرانيا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق تخفيض شرط الحد الأدنى لرأس المال بصورة ملموسة.

**✔ استخراج تراخيص البناء**

سهَّلت أوكرانيا إجراءات استخراج التراخيص عن طريق تطبيق قواعد ولوائح وطنية ومحلية أدت إلى تبسيط العديد من الإجراءات.

**✔ دفع الضرائب**

طبقت أوكرانيا نظاماً إلكترونياً لتقديم الإقرارات الخاصة بضريبة القيمة المضافة وواصلت تعزيزه، مما أدى إلى تسهيل الامتثال الضريبي.

## الإمارات العربية المتحدة

**✔ الحصول على الائتمان**

أنشأت الإمارات العربية المتحدة إطاراً قانونياً ينظم عمل المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، وألزمت المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تعزيز إجراءات الحصول على الائتمان.

**✔ التجارة عبر الحدود**

قامت الإمارات العربية المتحدة بتبسيط إجراءات إعداد المستندات، وتخفيض الوقت اللازم للتجارة عبر الحدود من خلال تطبيق نظام مرسال 2، وهو نظام جمركي جديد وشامل في مصلحة جمارك دبي.

## المملكة المتحدة

**✔ إنفاذ العقود**

قامت المملكة المتحدة بتحديث الإجراءات المدنية السارية في المحاكم التجارية والاقتصادية، مما أدى إلى تحسين إجراءات إنفاذ العقود.

**✔ تصفية النشاط التجاري**

أدت التعديلات التي أدخلتها المملكة المتحدة على قواعد الإعسار إلى تبسيط إجراءات الإفلاس، وتفضيل بيع منشآت الأعمال دون تجزئة، وتحسين طريقة حساب أتعاب مديري الإعسار.

## الولايات المتحدة

✗ **دفع الضرائب**

في الولايات المتحدة، أدى تطبيق ضريبة جديدة إلى زيادة الضرائب المفروضة على الشركات التي تزاول عملها داخل مدينة نيويورك وضواحيها.

## أوروغواي

✔ **تسجيل الملكية**

ألغت أوروغواي شرط الحصول على تنازل عن حق الشفعة من بلدية مونتيفيديو، مما أدى إلى تسهيل إجراءات تسجيل الملكية.

## أوزبكستان

✗ **استخراج تراخيص البناء**

رفعت أوزباكستان جميع الرسوم المستحقة على الإجراءات ذات الصلة باستخراج تراخيص البناء.

## جمهورية فنزويلا البوليفارية

✗ **بدء النشاط التجاري**

طبقت جمهورية فنزويلا البوليفارية إجراءً جديداً في عملية تسجيل الشركات، مما أدى إلى زيادة صعوبة إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **دفع الضرائب**

ألغت جمهورية فنزويلا البوليفارية الضريبة على المعاملات المالية.

## فييتنام

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت فييتنام إجراءات تأسيس الشركات عن طريق تطبيق خدمة نظام الشباك الواحد التي تدمج الإجراءات الخاصة بإصدار ترخيص النشاط والبطاقة الضريبية، كما ألغت شرط الحصول على ختم ترخيص الشركة.

✔ **استخراج تراخيص البناء**

سهلت فييتنام إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق تخفيض تكلفة التسجيل للمباني المُنشأة حديثاً بواقع 50 في المائة، ونقل سلطة تسجيل المباني من الهيئات المحلية إلى إدارة الموارد الوطنية والبيئة.

✔ **الحصول على الائتمان**

سمحت فييتنام للمقترضين بالاطلاع على التقارير الائتمانية الخاصة بهم وتصحيح الأخطاء الواردة فيها، مما أدى إلى تحسين نظام الاستعلام الائتماني لديها.

## الضفة الغربية وقطاع غزة

✗ **بدء النشاط التجاري**

أدى قرار الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيادة رسوم المحامين التي يتعين دفعها عند تأسيس الشركة إلى زيادة صعوبة بدء النشاط التجاري.

✔ **التجارة عبر الحدود**

أدت زيادة كفاءة عمليات مصلحة الجمارك الفلسطينية إلى تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود في الضفة الغربية.

## زامبيا

✔ **بدء النشاط التجاري**

سهّلت زامبيا إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال.

✔ **التجارة عبر الحدود**

أنشأت زامبيا منفذاً حدودياً مع زمبابوي يعمل بنظام الشباك الواحد، وقامت بتركيب نظام يتيح إمكانية تقديم الإقرارات الجمركية إلكترونياً عن طريق الإنترنت، وآلات مسح ضوئي عند المراكز الحدودية، مما أدى إلى تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود.

✔ **إنفاذ العقود**

قامت زامبيا بتركيب نظام إلكتروني لإدارة الدعاوى في المحاكم يتيح فهرسة وملفات إلكترونية للقضايا، وقاعدة بيانات للقوانين، وتقارير آنية من المحاكم، كما يتيح للجمهور إمكانية الوصول إلى سجلات المحاكم، مما أدى إلى تسهيل إجراءات إنفاذ العقود.

## زمبابوي

✔ **بدء النشاط التجاري**

قامت زمبابوي بتخفيض رسوم تسجيل الشركات، وتسريع عملية التحقق من عدم التباس أسماء الشركات، وإجراءات تسجيل الشركات والتسجيل الضريبي، مما أدى إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

✔ **دفع الضرائب**

خفضت زمبابوي سعر الضريبة على أرباح الشركات من 30 إلى 25 في المائة، كما خفضت ضريبة الأرباح الرأسمالية من 20 إلى 5 في المائة، وبسطت إجراءات دفع الضريبة على أرباح الشركات عن طريق السداد على أساس ربع سنوي عبر البنوك التجارية.

# شكر وتقدير

أعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 فريق تقوده سيلفيا سولف، وبينلوب بروك (حتى آخر مايو/أيار 2010) ونيل غريغوري (بدءاً من يونيو/حزيران 2010) تحت الإشراف العام لجاناميترا ديفان. وتألف فريق إعداد التقرير من كل من: سفيتلانا باغوودينوفا، وخوزيه بيسيرا مرثى، وكريم بلعياشي، وفردريك بوستيلو، وسيزار تشابارو يدرو، ومايا شويري، وسنتياغو كروسي داونز، وكارين سارا كاتاري، وماري ديليون، وألان دنيس، وجاكلين دين أوتر، وريان ديفانبييجي، وأليخندرو إسبينوزا-وانغ، وأنطونيو جارسيا كيتو، وكارولين جيجينات، وجميلة هاسيبيوغلو، وبيتينا هينيغ، وسابين هيرتفيلدت، وميكيكو إيماي أوليسون، ولوديميلا جانيون، ونان جيانغ، وبالارب جمباست، ودااليا خليفة، ويوجينيا ليفين، وجان ميشال لوبه، وفاليري ماريشال، وأندريس مارتينز، وفردريك منير، والكساندرا مينكو، وروبرت مريلو، وجوانا نصر، وتيتيليو أوك، وأوليكساندر أولشانسكيي، ودانة عمران، وكارولين أوتونغلو، ويارا سالم، وبيلار سالجادو أوتونل، وجايشري سرينيفاسان، وسوزان شيمانسكي، وتيا ترمبيك، ومارينا تورلاكوفا، وليور زيف. وقدم المساعدة في الأشهر التي سبقت نشر هذا التقرير كل من: كويتشي إيتو، وليزهي ليو، وجنكو ميازاكي، وجانيت مورس، ودي وانغ وبرايان ويلش.

ويقوم كل من رامين عليف، وبريتي إندلو، وفيليبي إيترالد إسكديرو، وغريم ليتمر، وكنال باتل، وفينود ثوتيكاتو، وهاشم ضياء بإدارة خدمات الإنترنت لقاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتتولى نادين غنام إدارة إستراتيجية الإعلام والتسويق الخاصة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011. وتدير جميلة رمضان إستراتيجية المناسبات والجولة الترويجية للتقرير. وتتم كافة أنشطة إدارة المعارف والتوعية تحت إشراف وتوجيه سوزان سميث.

ويعرب فريق التقرير عن الامتنان لما تلقياه من تعقيبات ومراجعات قيمة من زملائنا في إدارات ووحدات مجموعة البنك الدولي، وما أبداه المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك من توجيه وإرشاد.

كما قدم كلٌ من أوليفر هارت، وأندريي شليفر المشورة الأكاديمية لهذا المشروع. ونُفّذ مشروع دفع الضرائب بالتعاون مع مؤسسة (PricewaterhouseCoopers)، بقيادة روبرت مورس. وموّل الصندوق الاستئماني النرويجي إعداد المؤشرات الخاصة بتوصيل الكهرباء.

وقامت أليسون سترونغ بتحرير نص التقرير، كما قام جيري كوين بتصميم التقرير والرسوم البيانية. وقدمت ألكسندرا كوين وكارين جاكسون خدمات النشر المكتبي.

وما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا الإسهامات السخية التي شارك بها أكثر من 8200 محام ومحاسب وقاضٍ ورجل أعمال ومسؤول حكومي في 183 بلداً.[1] والمساهمون العالميون والإقليميون هم الشركات التي أتمت الاستقصاءات المتعددة في مكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

والاقتباسات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هي لشركاء محليين ما لم يُذكر خلاف ذلك. وترد أدناه أسماء من أعربوا عن رغبتهم في توجيه الشكر لهم كلٌ على حدة. ويمكن الإطلاع على تفاصيل الاتصال على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت: http://www .doingbusiness.org.

1. يعرب الفريق عن أسفه لفقدان كورتناي فاولر التي وافتها المنية في عام 2010. وقد أسهمت كورتناي فاولر، وهي شريكة بمؤسسة (PricewaterhouseCoopers)، في إعداد مؤشرات دفع الضرائب منذ إدراجها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2006. وأشرفت على المسوحات الاستقصائية الخاصة بالعديد من بلدان منطقة آسيا الوسطى.

**تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركاء المحليين متاحة على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت:**
**http://www.doingbusiness.org**

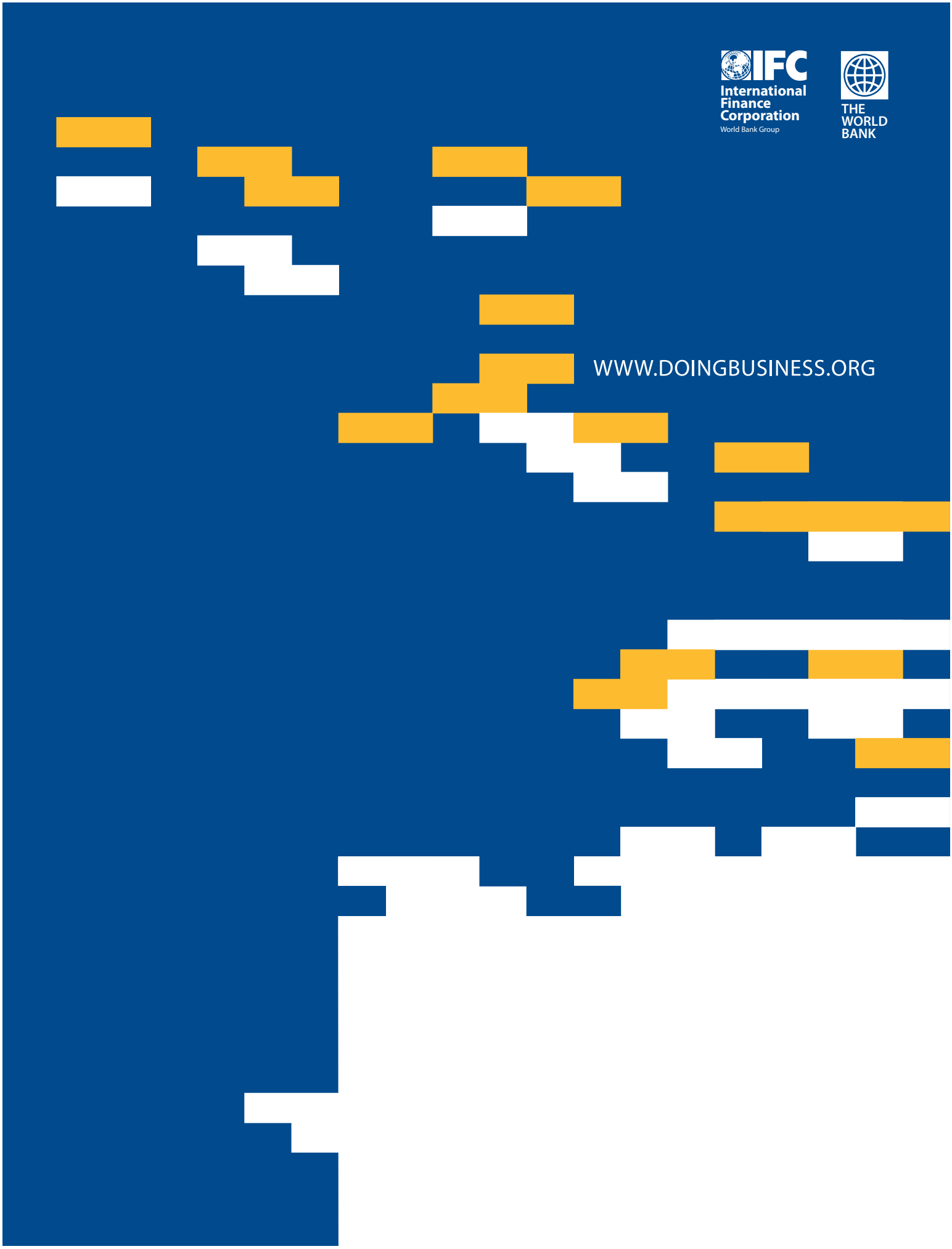
IFC
International
Finance
Corporation
World Bank Group
THE
WORLD
BANK
WWW.DOINGBUSINESS.ORG